القطاع المصرفي العراقي
التحديات وإستراتيجية الإصلاحات

سمير النصيري
باحث وخبير اقتصادي
2015

الفهرست

ت	التفاصيـــــل	رقم الصفحة
1	الاهداء	
2	مقدمة	
3	القسم الاول / اصلاح القطاع المصرفي العراقي في البرنامج الحكومي الجديد	9
4	الفصل الاول / استراتيجية اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي وفق المنهج الاقتصادي لبرنامج الحكومة الجديد	9
5	الفصل الثاني / على هدى البرنامج الحكومي تأسيس (بيت الخبرة) لادارة الشؤون الاقتصادية.	26
6	الفصل الثالث/ أشراك القطاع المصرفي الخاص في صناعه القرار الاقتصادي احد مرتكزات البرنامج الحكومي	31
7	الفصل الرابع/ التاثيرات الاقتصادية للموازنة العامة لعام 2015 على تنفيذ البرنامج الحكومي	34
8	الفصل الخامس/ تطوير القطاع المصرفي العراقي (رؤية تحليلية)	38
9	الفصل السادس / تأهيل واصلاح الجهاز المصرفي العراقي	58
10	الفصل السابع / اسس التحول للصيرفة الاسلامية	67
11	القسم الثاني / السياسة النقدية في العراق	77
12	الفصل الثامن/ تطبيقات السياسة النقدية	77
13	الفصل التاسع / التجربة العراقية في تطبيقات السياسة النقدية (2004 – 2013)	82
14	الفصل العاشر / مشروع حذف الاصفارمن الدينار العراقي .. هل هو خطوة في الاتجاه الصحيح.	97
15	القسم الثالث / رؤى وافكار لتطوير القطاع المصرفي العراقي	113
16	الفصل الحادي عشر / مقالات وتصريحات واراء	113
17	القسم الرابع / الازمة المالية العالمية	131
18	الفصل الثاني عشر / تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية والعراق في عصر التحولات	131
19	الفصل الثالث عشر / التداعيات المتوقعة للازمة المالية العالمية على العراق والسياسات الاستباقية المطلوبة	144

20	القسم الخامس/ تداعيات التحديات الاقتصادية الفصل الرابع عشر / التحديات الاقتصادية في دول الحراك العربي (التحولات والاصلاحات)	156 156
21 22 23	القسم السادس / تدريب الموارد البشرية المصرفية الفصل الخامس عشر / تاسيس معهد التدريب والدراسات المصرفية للقطاع المصرفي الخاص الفصل السادس عشر / اثر الاعداد والتدريب في تنمية المواراد البشرية المصرفية	165 165 167
24	القسم السابع / الاعلام الاقتصادي الفصل السابع عشر / دور الاعلام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاستثمار	173 173

الاهداء

الى/ وطني العزيز العراق الشامخ الأبي

الى/ بغداد عاصمه الدنيا والحضارة والتراث الخالد

الى/ زوجتي واولادي اللذين وقفوا معي دائماً لكي استمر في العطاء والابداع

الى/ احفادي اللذين ارى في وجوههم مستقبل العراق الحبيب

الى/ اساتذتي وزملائي الخبراء والباحثين الاقتصاديين والمصرفيين

الى/ زينب جميل . اسراء مصطفى . حنين شلال . جنان اموري . وسلام صالح اللذين تعاونوا معي في اصدار هذا الكتاب

مقدمة

ان القطاع المصرفي العراقي منذ عام 2003 ولغايه الوقت الحاضر مر بمسيرة تجريبيه ومرحله انتقاليه مازالت مستمرة بهدف بناء تجربه عراقيه سليمه في تحديد اسس وركائز البناء الاقتصاد الوطني يعتمد تطبيقات السياستين الماليه والنقديه كحلقات اساسيه ومهمه في هذا البناء الهيكلي والمؤسسي وكانت البدايه الجديدة هو صدور قانون المصارف (94 لسنه 2004) وقانون البنك المركزي العراقي (56 لسنه 2004) ولكن هذه البدايه مع الاسف كانت تحتاج الى النضوج الفكري والدعم الحكومي والتخطيط الاستراتيجي والمعرفه المتعمقه بالخلفيات بواقع الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد على مورد اساسي هو النفط يشكل يحدود 60% من الناتج المحلي الاجمالي ونحو 95% من الايرادات السنويه في الموازنات العامه . اضافه الى ذلك فان القوانين اعلاه وبالذات بعض موادها ذات العلاقه بالاستثمار والعلاقه مع القطاع المصرفي العراقي كانت معرقله امام البناء الجديد للاقتصاد يضاف على ذلك عدم التنسيق بين السياستين الماليه والنقديه واعتماد الموازنات السنويه على الايرادات المتوقعه لانتاج وتسويق النفط والطموحات الكبيرة للتنميه الاقتصاديه بدون ان تكون هناك نظرة ثاقبه لوجود ستراتيجيه اقتصاديه واعدة تنسجم مع الامكانيات والقدرات والطاقات الماديه والبنيويه والبشريه المتاحه وبشكل خاص التقييد المتشدد للقطاع المصرفي العراقي وعدم اعادة هيكلته واعطائه المرونات اللازمة والذي يشكل 48 مصرفا تجاريا واسلاميا و فروعا لمصارف اجنبيه وعربيه بالمقارنه مع 6 مصارف حكوميه تستحوذ عل 86% من الودائع الاهليه والحكوميه وبرأسمال لايتجاوز اهميته النسبيه 31% مقارنه مع مجموع راس مال المصارف الاهليه مما ادى ذلك الى عدم قيام هذا القطاع بدوره بالمساهمه في التنميه الاقتصاديه ،بالشكل المؤثر والناجز الذي جعلنا نستبشر خيرا بالبرنامج الحكومي للحكومة الجديدة وبشكل خاص ماورد في المحور ثالثا والخاص بتشجيع التحول للقطاع الخاص والفقرة (د) منه والتي تحدد المسارات والاليات العامة والتفصيلية لتنمية الاعمال المصرفية والتجارية والتي هي قطعا بحاجة الى بذل جهود كبيرة واستثنائية من الجهات الحكومية ذات العلاقة مع القطاع المصرفي الحكومي والخاص لتشخيص الوضع الاقتصادي الراهن وتجاوز التحديات والعقبات امام اصلاح وتطوير القطاع

المصرفي العراقي لذلك وانطلاقا من حرصنا الوطني على ان نساهم بما نستطيع بما نقدمه من الرؤى والافكار والمقترحات من اجل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي وان نشخص بدقه التحديات التي تواجهه وان نرسم ملامح استراتيجيه للانتقال به من دور الصيرفه الى الدور التنموي مرورا بمعالجه جميع الاخطاء والهفوات في البناء الاقتصادي خلال فترة الاثنا عشرسنة الماضيه مع تحديد مسارات النجاح وتحقيق الاهداف للاربعه سنوات المقبله وفقا لما خططه البرنامج الحكومي الامر الذي جعلنا نهتم بهذا الجانب خلال السنوات (2010 – 2014) بتقديم الدراسات واوراق العمل والمشاركه في المؤتمرات العربية والعراقيه والمقالات والتصريحات في وسائل الاعلام المكتوبه والمرئيه ، وقد قررنا ان يتم تجميع كل هذه النشاطات وبالوقائع والصورفي هذا الكتاب الذي بين ايديكم والذي يتضمن اقتراح الاسس والاليات لبناء مقدمات وملامح الانتقال الى اقتصاد السوق وفقا للمادة 25 من الدستور ومفردات البرنامج الحكومي في الاصلاح الاقتصادي والمصرفي اصدرنا هذا الكتاب املين ان يكون مرجعا توثيقيا للباحثين والخبراء من اجل خدمة اقتصادنا الوطني لانه بدون قطاع مصرفي سليم لايمكن بناء اقتصاد وطني سليم ولكي نعبر عن حبنا لوطننا العزيز العراق الشامخ الأبي .

والله من وراء القصد

سَمِيْر النُصَيِّري

بغداد 2015

مع الاستاذ علي العلاق الامين العام لمجلس الوزراء
محافظ البنك المركزي العراقي الحالي في المؤتمر
المصرفي العراقي الاول 2013

مع الاستاذ د. عبد الباسط تركي سعيد محافظ البنك المركزي العراقي السابق والاستاذ عدنان الجلبي في المؤتمر المصرفـــي العراقي اللبناني 2014

القسم الاول

اصلاح القطاع المصرفي العراقي

الفصل الاول

استراتيجيه اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي

وفق المنهج الاقتصادي لبرنامج الحكومه الجديدة

مقدمه

ان القطاع المصرفي العراقي اليوم يعتبر دعامة اساسية لبناء اقتصاد وطني حر يقوي من دعائم الدولة العراقية ويدفع بها نحو عملية النمو والاستقرار الاقتصادي اذ ان بناء هذا القطاع على اسس قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي واستخدام التقنيات الحديثه وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة بالقدرات الوطنية الخلاقة خاصة اذا استطاع هذا القطاع ان يساهم في التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي.

وبما ان القطاع المصرفي العراقي يشكل الحلقة التمويلية الاولى والرئيسية للانشطة الاستثمارية وان المرحلة المقبلة وبشكل خاص خلال فترة الاربعه سنوات القادمه (العمر الدستوري للحكومة العراقية الجديدة) يتطلب اليوم اكثر من اي وقت مضى فتح المجال امام المصارف للعمل بكل يسر ومرونه وفعالية للمساهمة في دعم الاستثمار لانه العصب الرئيسي لعجلة النمو والتطور والتنمية.

وبما ان جميع الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي تؤكد ضعف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية والاستثمار لاسباب ذاتيه تتعلق بادارة وهيكليه العمل المصرفي في العراق واسباب موضوعيه تتعلق بواقع الاقتصاد العراقي الريعي وسياقاته والياته الهجينه والمشتته بين اقتصاد السوق وبين الاقتصاد المركزي

- **خلاصه للدراسه المقدمه للمؤتمر المصرفي العراقي الثاني (تشرين الثاني 2014)**

حيث ان مشاكل الاقتصاد العراقي كثيرة ومتشعبه وهناك تشابك وخلط بين اليات الانتقال الى اقتصاد السوق وفق ماشارت اليه الماده (25) من الدستور العراقي وبين ضوابط ومحددات وقوانين الادارة المركزيه للاقتصاد اضافه الى عدم الاستقرار الامني والاقتصادي ساهمت جميعها في جعل حصول عقبات وموانع كثيرة في تطبيق المنهج الاقتصادي خلال المرحله السابقه .

و لكي يتم بناء استراتيجيه واعده لاصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي للسنوات الاربعة المقبلة وبشكل يتناغم مع برنامج الحكومه الجديدة في الاصلاح الاقتصادي وبناء مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق وفق المنهج الاقتصادي للبرنامج الحكومي والذي ينص في الفقرة (د) من ثالثا والخاصة (بتنمية الاعمال المصرفية) على مايلي :

(تعد المصارف التجارية من المؤسسات المالية ذات اهمية بالغة لاي نشاط اقتصادي وتمثل احدى حلقات النظام المالي للبلد وانعكاسا لانظمته الاقتصادية والتجارية والمالية كما تعد احدى بوابات تشجيع المستثمرين وجلب رؤوس الاموال والتي يمكن ان تحقق من خلال تنظيم ومعالجة الشؤون الاقتصادية والتجارية بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات العلاقة وتفعيل دور البنوك الحكومية والمصارف التخصصية ومصارف القطاع الخاص (الاهلية) لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني ومعالجة مشاكل الضرائب والفوائد المتراكمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج مع التأكيد على تطوير العلاقات الاقتصادية والخارجية مع دول العالم لزيادة حجم التبادل التجاري وتطوير العلاقات مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية)، وهذا يتطلب ان يتم دراسه واقع القطاع المصرفي العراقي في ضوء تطبيقات السياسه النقديه التي يعتمدها البنك المركزي العراقي خلال السنوات السابقه ونظرته للاشراف والرقابه على المصارف استنادا الى تجربته المطبقه منذ 2003 ولغايه الوقت الحاضر.

كذلك لابد من تحديد التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي والمعالجات التطبيقيه المطلوبه لعمليه الاصلاح والتطوير .

وهذا ماسيتم بحثه في هذه الدراسه التي ستتضمن المباحث التالية :

المبحث الاول – الواقع والتطورات في القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الثاني – التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي .

المبحث الثالث - اجراءات البنك المركزي العراقي لاصلاح القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الرابع - استراتيجية مقترحة للاصلاح المصرفي في العراق

المبحث الاول :- الواقع والتطورات في القطاع المصرفي العراقي

اولا- مؤشرات نشاط المصارف الحكومية لعام 2013

الحقيقة المشخصة لدى البنك المركزي العراقي ولدى المنظمات المالية والدولية انه قد حصل تطورفي القطاع المصرفي العراقي في ضوء المؤشرات المالية للعمليات المصرفية للسنوات (2003 – 2013)حيث تشير الجداول المرفقة إلى حصول تطور خلال السنوات (2012 – 2013) بشكل واضح وحيث بلغت نسب النمو المتحققه للمصارف الحكوميه في الموجودات (19.7%) وفي الائتمان النقدي (0.5%) والودائع (9.8%) وراس المال والاحتياطيات (13.5%) .

ثانيا – مؤشرات نشاط المصارف الخاصة لعام 2013

اما في المصارف الخاصه العراقيه فقد بلغت نسب النمو للموجودات (25%) وللائتمان النقدي (34%) وللودائع (16%) وللاستثمارت (68%) وراس المال والاحتياطيات (28%) .

وفيما يخص نسب النمو المتحققه للمصارف العربيه والاجنبيه العامله في العراق والذي يبلغ عددها (13) فرعا لهذه المصارف فقد بلغت (25.6%) للموجودات و(290%) للائتمان النقدي و(57.1%) للودائع و(1%) لراس المال والاحتياطيات . ومن خلال التحليل للمؤشرات الماليه ونسب النمو والمدرجه في الجداول (1و2و3).

انه حصل فعلا تطورواضح في انشطه القطاع المصرفي العراقي بالرغم من مواجهته تحديات وعقبات عديده . حيث استمر هذا التطور ضمن عام2014 لغايه 2014/6/30وبما في الجداول (4و5) تشير نتائج الاعمال لاكبر عشرة مصارف خاصه في العراق بان النشاطات الرئيسيه والخاصه بالعمليات المصرفيه الداخليه والخارجيه قد حققت تطورات نوعيه في راس المال وفي الائتمان النقدي وفي بناء قاعده ودائع واسعه والاهم من ذلك كله هو نمو المركز المالي لجميع المصارف الخاصه وبشكل خاص المصارف موضوع البحث ، كذلك ارتفاع نسبه النمولنسبه الربحيه المتحققه فيها مما اثر بشكل جلي على العائد على الموجودات وهو احد المؤشرات القياسيه لكفاءة الاداء اذ ارتفع بنسبه جيدة بالمقارنه مع السنوات السابقه.

جدول (1)

جدول مقارنة البيانات المالية للمصارف الحكومية العراقية لعامي 2012و2013

مليون دينار

ت	التفاصيل	2013	2012	النمو%
1	الموجودات	207.320.061	173.213.376	19.7%
2	الائتمان النقدي	23.381.756	23.261.997	0.5%
3	الودائع	60.242.538	54.867.766	9.8%
4	الاستثمارات	3.334.212	4.855.932	-31.3%
5	راس المال والاحتياطيات	2.496.680	2.198.974	13.5%
6	الربح المتحقق	926.866	926.186	0.1%

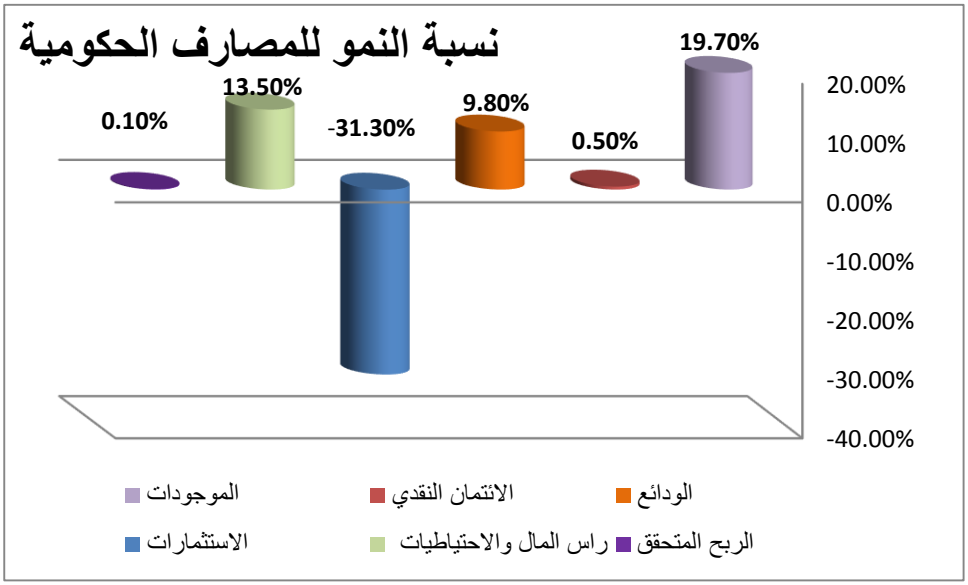

المصدر- البنك المركزي العراقي – المديريه العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان – قسم التدقيق المكتبي

جدول (2)

جدول مقارنة البيانات المالية للمصارف العربية والاجنبية لعامي 2013 و2012

مليون دينار

ت	التفاصيل	2013	2012	النمو%
1	الموجودات	1.684.187	1.340.536	25.6%
2	الائتمان النقدي	341.289	87.51	290%
3	الودائع	892.457	567.979	57.1%
4	الاستثمارات	22.347	19.962	11.9%
5	راس المال والاحتياطيات	183.894	181.894	1%
6	الربح المتحقق	26.169	27.866	-0.6%

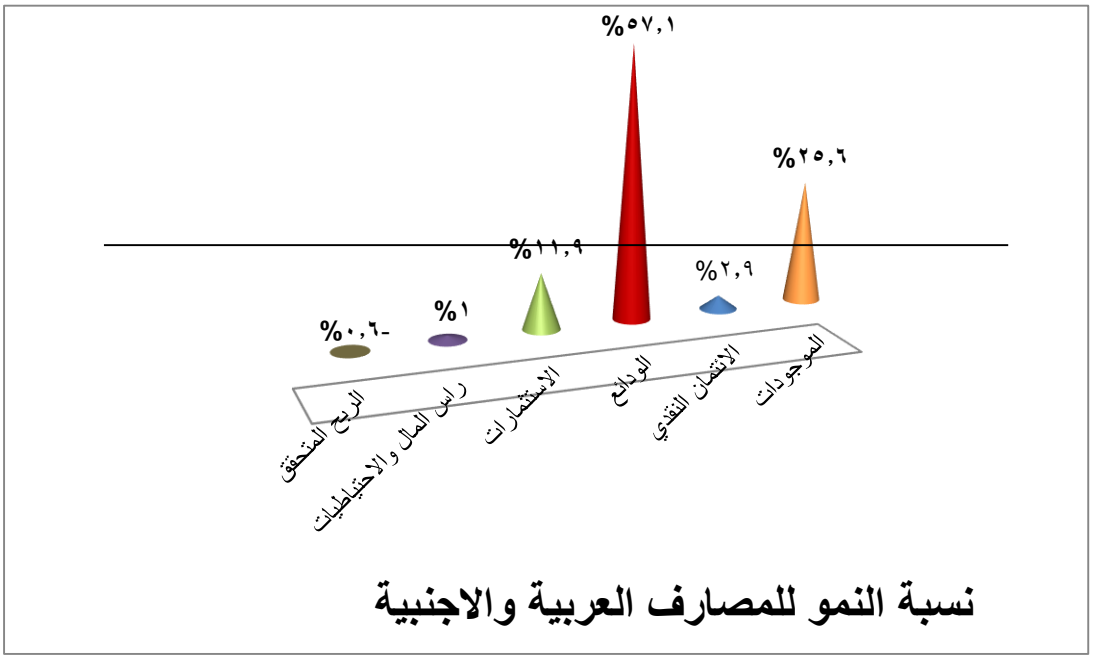

نسبة النمو للمصارف العربية والاجنبية

المصدر- البنك المركزي العراقي - المديريه العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان – قسم التدقيق المكتبي

جدول (3)

جدول مقارنة البيانات المالية للمصارف الاهلية العراقية لعامي 2013 و2012

مليون دينار

ت	التفاصيل	2013	2012	النمو%
1	الموجودات	18,636,469	14,855,826	25%
2	الائتمان النقدي	5,418,801	4,056,065	34%
3	الودائع	8,941,692	7,715,211	16%
4	الاستثمارات	1,516,517	904,565	68%
5	راس المال والاحتياطيات	5,899,293	4,600,000	28%

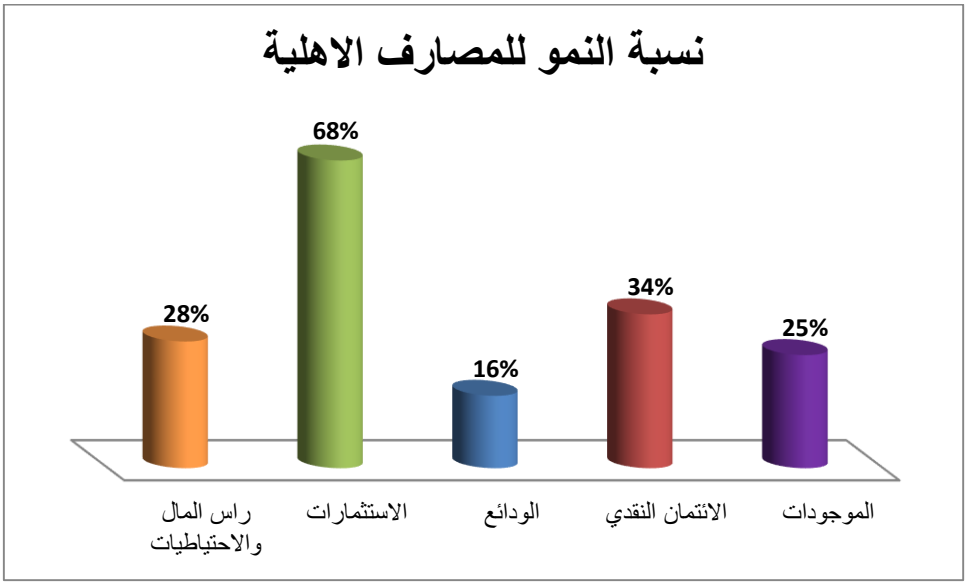

المصدر- البنك المركزي العراقي – – المديريه العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان – قسم التدقيق المكتبي

المبحث الثاني :- التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

ان الجهاز المصـــرفي العراقي الحكومي والخاص مازالت رؤوس اموال مصـــارفه محدودة ونظمها المصـــرفيه والاداريه لاتواكب الصـــيرفه الحديثه ونظم المعلومات وتحليلها يضـاف الى ذلك مازالت الايداعات في هذه المصـارف قليله جداً فلذلك ستكون مسـاهمتها لتلبيه متطلبات التنميه والاعمار محدودة جدا خاصـه في تمويل المشـاريع الكبيرة وسـيكون دورها محدود لضـعف امكاناتها في تمويل المشـاريع وهي تميل الى تمويل المشـاريع الصـغيرة و المتوسـطة ولآجال زمنيه قصـيرة وبالتاكيد سـيكون دور المصـارف الحكوميه اكبر بكثير في هذا المجال لارتفاع ايداعاتها وسـتبقى الدوله لها الدور الاكبر والاعظم في تمويل الاسـتثمارات الاسـتراتيجيه كما ان البيئه التشـريعيه التي تنظم وتحكم عملها حاليا ومتطلبات اخذ احتياطيات عاليه من المصـارف الخاصـه وكذلك المحددات الاداريه في ادارة النقد والاســتثمار في المصــارف ســتجعل هذه الامكانيه محدودة جدا لتقلص الموارد للتمويل .

ان ارتفاع عوائد الاسـتثمار التي قدمها سـابقا ومايقدمه حاليا البنك المركزي العراقي الى المصـارف الخاصـه سـيكون الاسـتثمار الاعلى والاقل في المخاطر مما سـيقلل ويخفض استثمارها في مشاريع مخاطرها الكليه كبيرة حيث مازالت المصارف لها دور كبير في دعم المقاولين وشـــركات المقاولات في تنظيم خطابات الضـــمان لدخول المناقصـات والتنفيذ وخطابات الضـمان لتجهيز السـلع والموارد وكذلك تغطيه السـلف التشغيليه واعمال تكميليه اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفيه اخرى ستسـهم بالتاكيد في مشـاركه هذه المصـارف بالتنميه والنمو وهذا واضـح في كثير من المشـاريع وخاصـه الصـغيرة والمتوسـطه وبعض مشـاريع التنميه ومشـاريع الخدمات غير الاستراتيجيه .

وحيث ان معظم مصـارفنا تجاريه وقد وسـعت نشـاطاتها ليشـمل الاسـتثمار والاسـتهلاك وبعض الادوات المصـــرفيه الاخرى الكلاســـيكيه المعروفه وهنـاك محـددات اداريـه وقانونيه عديدة تحدد الاستثمار ضمن ضوابط حددها قانون المصارف رقم (94) لسنه (2004) وقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لســـنه (2004) لذلك فان الجهاز المصـــرفي يواجه تحديات حقيقيه تقف بالضـــد من تطوره واصـــلاحه بالشـــكل الناجز ويمكن تحديدها بما ياتي :-

1- بسبب الظروف الامنية الخاصة التي يعيشها العراق بسبب الحرب على الارهاب يعاني القطاع المصرفي الحكومي والخاص مشكلة عدم تمكن قسم كبير من المقترضين من تسديد مابذمتهم من ديون بتواريخ استحقاقها اضافة الى زيادة نسب الخطورة في منح الائتمان النقدي للزبائن مما اربك عمل المصارف وانعكس ذلك على حدود السيولة مما اوصلها في بعض المصارف الى حدودها الدنيا مما سيعرض بعضها الى الافلاس اضافة الى ان ذلك سيؤدي الى التاثير على الوضع الاقتصادي والنشاط التمويلي والاستثماري خلال المرحلة الراهنة

2-قصور البيئه القانونيه الحاليه التي تنظم العمل المصرفي وهي بشكل خاص المادة (28) من قانون المصارف (94 لسنه 2004) بالرغم من تعديلها وقانون البنك المركزي العراقي (رقم 56 لسنه 2004) والتي تحدد الانشطه المحظورة على المصارف وتضع قيود الاستثمار عليها مما يجعل مساهمتها في التنميه محددة جدا ومقتصرة على تقديم خدمات تعنى بالصيرفه والاعمال الروتينيه اليوميه والتي لاتتجاوز (15) خدمه في احسن الاحوال حيث عقد البنك المركزي العراقي ورشة عمل لتعديل القوانين اعلاه بتاريخ (2013/12/24) وصدرت توصيات مهمة لتعديلها ولكن لم يتم تنفيذها وتفعليها الى حد الان .

3- ارتباك الرؤيه الاقتصاديه والرؤى والسياسات التي توحد وتنسق مابين السياسه الماليه والنقديه.

4- ضعف الدعم الحكومي للجهاز المصرفي في كافة مجالات النشاط الخاص بعمل المصارف وبشكل خاص ما يتعلق بالتشدد في تطبيق بعض التعليمات الصادرة من البنك المركزي ووزارة المالية والمصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) والتي سبق ان أتخذت عدة قرارات للجنة الشؤون الاقتصادية بتذليلها وتجاوزها ولكن دون جدوى.

5- الثقافه العامه السائده في المجتمع والتي لاتزال تنظر الى المصارف الخاصة بتحفظ وتتفادى التعامل بالصكوك او البطاقات الائتمانيه.

6- قرار البنك المركزي العراقي بمنح الائتمانات النقديه بمقدار (8) اضعاف راس المال دون النظر الى حجم الودائع لدى المصارف الخاصه مما يجعلها تتوجه الى رفع نسب الفائده المفروضه على الائتمان النقدي مما يعرقل منحه.

7- دخول عدد من المؤسسات او الجهات الاخرى ميدان تقديم القروض الميسرة والخدمات المصرفيه فضلا عن وجود قطاع موازي غير مسجل يمثله الصرافون الذين

يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخليه او خارجيه ، صيرفه ، تحويل نقد) تتم خارج الاطار الرسمي وتنجم عنها عمولات ضخمه في ظل رقابه ضعيفه او محدودة مما خلق بيئه صعبه للجهاز المصرفي الحكومي والخاص.

8- القوانين الضريبيه المعقدة والتي لاتتناسب مع سياسات الدعم والاصلاح الاقتصادي التي يجب ان تقدمها الحكومه للقطاع المصرفي.

9- التطور المحدود للنظم الماليه في العراق والسياسات المركزيه المتشددة في تحديد اسعار الفوائد الذي انعكس على عدم سداد القروض وبالتالي الى تقييد قدرة المصارف على تمويل قروض جديدة الامر الذي ادى الى ابطاء النمو وظهور دعوات جديه لاعادة هيكله واصلاح القطاع المصرفي.

المبحث الثالث :- اجراءات البنك المركزي العراقي لاصلاح القطاع المصرفي العراقي

اولا- ان البنك المركزي العراقي يعمل على اعادة النظر بالتشريعات المصرفية في العراق من اجل النهوض بالواقع المصرفي حيث عقد البنك المركزي العراقي ورشة عمل لتعديل قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون مكافحة غسيل الاموال رقم (93) لسنة 2004 بتاريخ 2013/11/24.

كما اعد البنك المركزي مسودة مشروع قانون لضمان الودائع والذي سيتم رفعه الى مجلس الوزراء وتجدر الاشارة الى ان اعادة النظر في تعديل القوانين ذات العلاقة بالسياسة النقدية كقانون الشركات، قانون الاوراق المالية وقانون الاستثمار يتطلب التنسيق بين الجهات المختصة بذلك لغرض الموائمة والخروج بنتائج جيدة تنصب في الارتقاء بالاقتصاد العراقي كما اعد البنك المركزي مسودة مشروع قانون الصيرفة الاسلامية.

ثانيا- اصدار التعليمات واللوائح التنفيذية والارشادية الخاصة بتطبيقات السياسة النقدية ووضع نظام رقابي دقيق لمتابعة التنفيذ وبشكل خاص ما يخص التحويل الخارجي ومزادات العملة التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي.

ثالثا- تعزيز الاحتياطي النقدي الاجنبي للعراق واحتياطه من الذهب والمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي ورفع تصنيفه الائتماني كما يساهم مساهمة كبيرة في جذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق.

رابعا- ان اهم المشاريع المنجزة من قبل البنك المركزي العراقي والهادفة الى تطوير القطاع المصرفي وتحسين الرقابة المصرفية:

1- تفعيل مركز الدراسات المصرفية.
2- تدريب موظفي الجهاز المصرفي وتأهيلهم لتولي المسؤولية المصرفية.
3-تطوير خبرات وكفاءات الموظفين وتزويدهم بالعلوم المصرفية والنقدية والمالية الحديثة وتطبيقاتها القانونية واطلاعهم على القواعد المصرفية والدولية.
4- تقديم الاستشارات المصرفية والمالية والنقدية.
5- اعداد البحوث والدراسات المصرفية واصدار المطبوعات والدوريات للمساهمة في نشر الوعي المصرفي والمالي والنقدي.
6- الاسهام في نشاط المنظمات المهنية والجمعيات ذات العلاقة بالعمل المصرفي داخل العراق.

خامسا- طبق البنك المركزي العراقي مقررات لجنة بازل 2و3 وتابع تنفيذها مع المصارف حيث قامت المصارف باستحداث وحدات لادارة المخاطر فيها وتطبيق ما يمكن تطبيقه من الحد الادنى من متطلبات راس المال وعملية المراجعة الاشرافية وانضباط السوق كما اصدر تعليماته الى المصارف برفع الحد الادنى لرؤوس اموالها الى (250)مليار دينار وقد تم تنفيذ ذلك من قبل جميع المصارف عدا(4) مصارف تم امهالها لفترة محدودة تقديرا للظرف الذي تمر به.

سادسا- تنفيذ نظام تبادل المعلومات الائتمانية وفقا لما يلي:

1- هناك لجنة توجيهية مشكلة من (مدير قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية) تعمل على تاسيس مكتب الاستعلام الائتماني كما سيتم شراء برنامج الاستعلام الائتماني الحالي من قبل هذا البنك

في الفترة القادمة اذ يمكن لنظام مكتب الاستعلام الائتماني الحالي تزويد العمل بالمعلومات لتطوير المفهوم الجديد باكمله للبنك المركزي العراقي لادارة السجل الائتماني وسجل الضمانات ومكتب الاستعلام الائتماني والتي توفر رقابة كاملة على عملية الاقراض من قبل المصارف.

2- تم تشكيل فريق عمل من خبراء البنك المركزي العراقي ومن مصرف لبنان لغرض الاطلاع على تجربتهم في موضوع مكتب الاستعلام الائتماني والاطلاع على التعليمات المنظمة لعملية الاستعلام الائتماني المطبقة في الجهاز المصرفي اللبناني.

<u>سابعا-</u> مشروع تطوير انظمة الدفع بالتجزئة والمفتاح الوطني

ضمن مجال تطوير انظمة الدفع بالتجزئة والمفتاح الوطني والدفع عن طريق الموبايل ولغرض تهيئة البيئة المتكاملة (RFP) لهذا المشروع الحيوي حيث تم تشكيل لجان لتحليل العروض وانجاز طلبات تقديم العروض للشركات العالمية المتخصصة التي ترغب في المشاركة في المشروع علما انه تم وضع الاطر القانونية الخاصة بالمشروع من خلال اعداد التعليمات القانونية الخاصة بنظم المدفوعات وتنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني وتمت المباشرة بتنفيذ المشروع خلال عام 2013 وحسب جداول زمنية وضعت لهذا الغرض لينطلق النظام للجمهور في عام 2014.

<u>ثامنا-</u> ادارة المخاطر في البنك المركزي العراقي باستخدام اختبارات الضغط

لتعزيز الاستقرار النقدي وتحقيق اهداف البنك المركزي العراقي من خلال ادارة سليمة للاحتياطات وللمخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها جميع عمليات البنك بشكل خاص والقطاع المالي والمصرفي بشكل عام تم في نهاية عام 2011 استحداث ادارة متخصصة للمخاطر للمساعدة في تحقيق اهداف البنك وقد تم خلال نفس السنة اعداد برنامج عمل كامل لهذا القسم وفقا لافضل المعايير الدولية. وفي نهاية عام 2012 بدء التنفيذ الفعلي لبرنامج ادارة المخاطر على احدى مديريات البنك المركزي العراقي وهي المديرية العامة للاستثمارات والانتهاء منها في نفس السنة وخلال فترة التنفيذ قام قسم ادارة المخاطر بتطوير اليات جديدة لم تعتمد من قبل قسم ادارة المخاطر عن طريق اعداد مجموعة من

العمليات الحاسوبية لمراقبة اداء المحافظ الاستثمارية ومراقبة الانحراف عن الحدود والمعايير واجراء الاختبارات اللازمة للتوقع والتنبؤ بالمخاطر المحتملة باستحداث برنامج خاص على الاكسل لاختبارات الجهد يسهل التوقع بمخاطر (اسعار الصرف ومخاطر الائتمان) واستحداث طرق لقياس مخاطر اسعار الفائدة على موجودات البنك المركزي .

المبحث الرابع:- استراتيجيه مقترحه للاصلاح المصرفي في العراق

من خلال تحليل ماورد بالدراسة من مؤشرات واقع وتطور القطاع المصرفي العراقي و التحديات التي تواجهه والاطلاع على الاجراءات التنفيذية للبنك المركزي العراقي لاصلاحه وتطويرهه . توصلنا الى استراتيجية مقترحة لاصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي للمرحلة المقبلة متزامنة مع الخطة الخمسيه للتنميه الاقتصاديه للمرحله المقبله (2013 – 2017) وكما يلي :-

اولآ:- اعادة النظر بالبناء المؤسسي والهيكلي للاقتصاد العراقي وفق مايأتي :-

1. **تفعيل قانون الاصلاح الاقتصادي بعد اشراك القطاع الخاص في الادارة والاشراف والرقابه ورسم السياسات والاستراتيجيات العامه والتفصيليه.**
2. **تفعيل تاسيس المجلس الاعلى للشؤون الاقتصاديه بمشاركه واسعه من خبراء القطاع الخاص والتكنوقراط واساتذه الجامعات والمكاتب الاستشاريه وبيوت الخبرة.**
3. **اعادة هيكله المصارف الحكوميه واصلاح المصارف الخاصه وفق النظرة التي توصلت اليها فرق وخبراء البنك الدولي والخبراء المصرفيين العراقيين.**

ثانيا:- قيام البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بتحليل الموقف المالي للمصارف كما في 2014/9/30 والمتوقع للفصل الرابع 2014 والعام المقبل2015 وتحديد الحاجة الفعلية للسيولة لادامة التداول النقدي في السوق العراقية في كافة المجالات ووضع خطة استباقية تحول دون افلاس بعض المصارف وادامة عجلة العمل المصرفي في ظل الظروف الراهنة .

ثالثا:- المباشرة بتفعيل تنفيذ البرنامج الحكومي فيما يخص الفقرة (د) من رابعا والخاصة (بتنمية الاعمال المصرفية) والتي تؤكد على مايلي :

1- تنفيذ سياسة استثمار اموال الضمان الاجتماعي .

2- تفعيل دور البنوك الحكومية والمصـــارف المتخصـــصـــة والمصـــارف الاهلية لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني وكذلك ايجاد حلول لمشاكل الضرائب والفوائد المتراكمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج .

3- وضع سياسة مالية قصيرة ومتوسطة الامد .

4- التنسيق بين السياسية المالية والسياسية النقدية كونهما اساس السياسة الاقتصادية .

رابعا:- اعاده النظر بتعديل التشريعات المصرفيه في العراق من اجل النهوض بالواقع المصـــرفي وبشـــكل خاص قانون البنك المركزي رقم(56) لســـنه 2004 وقانون المصـــارف رقم (94) لســـنه 2004 وقانون مكافحه غســـيل الاموال رقم(93) لســـنه 2004 وتشريع قانون المصارف الاسلامية .

خامسا :- إن هيكلية التمويل المصرفي الخاص الراهن تعتريه كثير من الإخفاقات والمعوقات، وبغية زيادة الائتمان والتمويل الاجمالي من المصارف الخاصة وتفعيل مساهمتها في أوجه الإستثمار المختلفة والإعمار، ودفع مسيرة التنمية، وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق، نرى كخطوة أساسية جادة هو البدء في تعظيم تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، كهدف اجتماعي واقتصادي ذو أولوية خاصة ومستعجلة.

سادسا:- تطوير وتشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطه وفق المنهجيه التاليه :-

1- ان تفعيل الدور الحكومي في بناء اســـتراتيجية لتطوير المشـــاريع الصـــغيرة والمتوسطة هو اهم عناصر النجاح حيث ان الحكومة هي التي تمتلك الامكانيات المالية في اقتصـــاد ريعي يضـــعف فيه القطاع الخاص الى درجة كبيرة ولا يمكن النهوض بهذا القطاع بدون وجود خطة لتطوير هذا القطاع وبناء آليات واضـــحة ومعلنة يشـــترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل بحيث يمكن ان يتحول من تابع صـغير للقطاع الحكومي الى شـــريك رئيســـي ومن ثم الى قائد في عمليات الاســـتثمار والبناء، ويتم ذلك من خلال ما يلي:-

أ- البدء بتحويل القطاع الحكومي من منفذ للمشـــاريع ومنافس للقطاع الخاص الى مراقب للضوابط وميسر للاجراءات والقوانين .

ب- عدم تأســـيس شـــركات عامة جديدة في حال وجود مثل تلك الكيانات لدى القطاع الخاص والتوجه نحو دعمها وتطوير اعمالها وبناء اســـس مراقبة فاعلة لتحســـين فاعليتها.

2-استكمال انجاز مشروع قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغرى للمساعدة وخلق فرص عمل جديدة ولتقليل الفقر والعوز والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من نسبة البطالة العالية التي تجاوزت 18%.

3- تأسيس الهيئة الوطنية المستقلة لبناء وصياغة الاستراتيجيات والسياسات والنظم والتمويل والاقراض لتعزيز ربحية الشركات الصغيرة والصغرى والمتوسطة الحجم وتقوم هذه الهيئة المستقلة بتقديم المشورة والدراسات الى دوائر الدولة حول الاجراءات التشريعية والتنظيمية والتمويلية لدعم هذا القطاع على ان تشكل من ممثلين من الوزارات المعنية والقطاع الخاص.

سابعا:- اقرار مشروع قانون ضمان الودائع اضافه الى اعادة النظر في تعديل القوانين ذات العلاقه بالسياسه النقديه كقانون الشركات ،قانون الاوراق الماليه وقانون الاستثمار.

ثامنا:- تفعيل واعادة النظر بالتعليمات واللوائح التنفيذيه والارشاديه الخاصه بتطبيقات السياسه النقديه ووضع نظام رقابي دقيق لمتابعه التنفيذ وبشكل خاص مايخص التحويل الخارجي ومزادات العمله التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي .

تاسعا:- تفعيل تطبيق مقررات لجنه بازل (2,3) ومتابعه تنفيذها مع المصارف والتركيز على ادارة المخاطر فيها وتطبيق مايمكن تطبيقه من الحد الادنى من متطلبات راس المال وعمليه المراجعه الاشرافيه وانضباط السوق.

عاشرا:- اعادة تصنيف المصارف الخاصه وفق معايير كفاءة الاداء والنشاط بأعتماد المعايير الدوليه المعتمدة .

احدى عشر:- تغعيل تنفيذ نظام تبادل المعلومات الائتمانيه والتركيز على المباشرة بتاسيس مكتب الاستعلام الائتماني والمباشرة به فعلاً.

اثنى عشر:- انجاز مشروع تطوير انظمه الدفع بالتجزئه والمفتاح الوطني بشكل كامل وفق برنامج زمني يحدد لذلك .

ثلاثة عشر :- معالجة الفجوة التقنية وتأمين المتطلبات القانونية والفنية لاجراء توأمة واسعة النطاق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة من جهة وبين المصارف العالمية من جهة اخرى بهدف تطوير نظام المدفوعات المصرفي وتحديثه وتنظيم عمليات التداول المالي والنقدي فيها وفق احدث النظم المصرفية الالكترونية الحديثة.

اربعة عشر :- تشجيع المصارف على فتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية في مختلف محافظات القطر لزيادة معدلات الكثافة المصرفية وفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والحاجه الفعليه وفق دراسات الجدوى الاقتصاديه .

خمسة عشر :- تشجيع المصارف الخاصة بتقديم القروض المجمعة بصورة مشتركة والتي تفوق القدرة الكبيرة للاغراض التنموية الاقراضـــية لأي منها ، مما يســـاهم في تلبية طلبات هذا النوع من القروض خصـــوصـــا وان البنك المركزي العراقي قد ســـمح بذلك.

ستة عشر :-إعدادنظام جديد يكفل الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية(غير المصرفية)التي تتعامل بالتحويلات لخارجية لحماية مصالح المواطنين ومكافحة عمليات غسيل الاموال باستخدام انظمة الرقابة الالكترونية.

سبعة عشر :- تفعيل العمل المشترك للبنك المركزي العراقي مع رابطة المصارف الخاصة في العراق باعتبارها الممثل للقطاع المصرفي الخاص بشرط ان تتولى الرابطة القيام بدورها الحقيقي والفعال وتطوير اليات عملها الحالي وبشكل خاص في الجانب التخطيطي والتنفيذي مع التركيز على المجالات المتعلقة بتدريب وتأهيل الكوادر المصرفية وتشجيع ونشر الثقافة المصرفية وبناء علاقات تعاون وتفاهم مع المنظمات والاتحادات المالية والمصرفية في الدول الاقليمية والاستفادة من تجاربها في مجال الاصلاح والتطوير المصرفي.

متحدثا في المؤتمر المصرفي العراقي اللبناني 2014

مع نخبة من الاساتذة المشاركين في المؤتمر المصرفي العراقي اللبناني 2014 موفق حسن محمود - عبد العزيز حسون - امين عبد الستار - ضحى عبد الكريم

لقاء مع السيد رئيس الوزراء اللبناني

مع السيد نائب محافظ البنك المركزي العراقي 2013

الفصل الثاني

على هدى البرنامج الحكومي

تاسيس (بيت الخبرة) لادارة الشؤون الاقتصاديه

بعد عام 2003 تغير كل شئ على خارطة العراق الجديد سياسياً واقتصادياً وتربوياً وثقافياً وبرزت مصطلحات متداولة بكثرة كالبطالة والتضخم ونقص الخدمات وعدم ايفاء البطاقة التموينية بالتزاماتها وتباين المفاهيم الجديدة بالانتقال من النظم والتعليمات المركزية والاقتصاد المركزي الى آليات واساليب ترتبط بالواقع السياسي والاقتصادي الجديد ومطالبات ببناء مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق .

ان الذي يهمنا هنا هو الاقتصاد العراقي وماهو الجديد فيه ما هي درجات التطور والتخلف في حلقاته الاساسية وما هي انعكاساتها على الاقتصاد الكلي ؟ وما هي ابرز مؤشرات الاقتصاد طيلة السنوات الاحدى عشر الماضيه ؟ وما هي الافاق للسنوات الاربعه المقبلة (عمر الحكومه الجديدة) على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد وعلى مستوى الفكر الاقتصادي الذي يؤطر الخطى باتجاه الانظمة الاقتصادية التي تنسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي في العراق في الظرف الراهن ، هل نحن نعمل وفق آليات النظام الاقتصادي المركزي ام وفق آليات اقتصاد السوق الحرة؟؟ ، هل اقتصادنا من حيث الاهداف والاليات والنتائج اشتراكي ام رأسمالي هل هو خليط من هذا وذاك؟؟ ، هل الاسس والرؤى هجينية ام واضحة المعالم ؟؟ وما هو دور القطاع الخاص في الاقتصاد وفي كل ذلك ؟ تساؤلات عديدة يطرحها الواقع الاقتصادي خلال الفترة ما بعد 2003 وحتى الوقت الحاضر الامر الذي ادى بالنتيجة الى اختلالات بنيوية وهيكلية في الاقتصاد جعل الخبراء والباحثين والمعنيين بالشأن الاقتصادي امام حيرة في تحديد مسارات الاقتصاد العراقي والى أي افق هو يسير والاهم من ذلك التخبط الواضح في جميع القطاعات الاقتصادية،بالرغم من ان جميع هذه القطاعات الزراعيه والصناعيه والنفط والمال والتشييد والاعمار والخدمات رسمت لها استرتيجيات ومبادرات لكن واقع الحال يؤكد لم يحصل شيىء مهم طيلة تلك السنوات بالرغم من الجهود التي بذلت وياتي السبب في ذلك لاعتبارات كثيرة وتعقيدات تخطيطيه وتشريعيه وتنفيذيه مما كان له اثره في البنى التحتيه والفنيه والهيكليه للاقتصاد مما انعكس ذلك في احيان كثيرة على الخدمات والغذاء والدواء والمواد الاستهلاكية وشبه الضرورية وسيطرة على السوق مناشئ متدنية وتحتل درجات متأخرة على مستوى الدول الصناعية الكبيرة وحتى المنشأ الصيني فان الذي يستورد منه حالياً فهو من اردئ واقل جودة فنية قياساً بسلم الصناعات في الصين .وعندما نكون واقعيون ومنطقيون في تحكيم القول فان العديد من الدول قد مرت بنفس تجربتنا وتجاوزت المرحلة الانتقالية في الاقتصاد بهدوء وبشكل سلس وباليات تنفيذية

مقال منشور في صحيفه الصباح العراقيه – تشرين الثاني - 2014

معتمدة و اشراك الجميع فيها القطاعين العام والخاص والخبراء المختصين ضمن هدف مركزي هو الانتقال الى الاقتصاد المستقر والحر واعتماد اليات وسبل واجراءات واضحة للجميع مع اعطاء دور خاص وقيادي للقطاع الخاص في ادارة العجله الاقتصاديه وهذا من الممكن تحقيقه في تجاوز الاختلالات في البنى والتعليمات المركزية المتشددة والسياسات الاقتصادية القاصرة ، وباعتقادي ان ذلك يمكن الوصول اليه باقتراح تاسيس هيئه (بيت خبرة عراقيه) مستقله لادارة الشؤون الاقتصاديه والذي يتكون من 50% من خبراء الحكومة و 50% من القطاع الخاص وتكون هذه الهيئه ذات صفه استشاريه وتخطيطيه مستقله لاتاثير سياسي او حزبي عليها وترتبط عملياً بمجلس الوزراء وتكون برئاسة احد نواب رئيس مجلس الوزراء .

و تحظى توصياتها بمصادقة مجلس الوزراء الموقر لتكون ملزمة التنفيذ لجميع وزارات الدوله ومؤسساتها وان تكون مواصفات ممثلي خبراء الحكومة (الحرفيه والتخصص الدقيق والخبرة المتراكمه في جميع حلقات الاقتصاد كلا" واختصاصه (الزراعه والصناعه والطاقه والموارد المائيه والتجارة والماليه والنقديه).

ويمثل القطاع الخاص خبراء مختصين وباحثين ورجال اعمال في الاختصاصات اعلاه

وتكون من اهم مهام هيئة (بيت الخبرة)المقترحة مايلي:-

1- وضع الاليات والسياقات والتعليمات واعادة النظر بالتشريعات للانتقال بالاقتصاد من حالته الهجينية الحالية الى اقتصاد مستقر يعمل باليات اقتصاد السوق وبما يحقق التنمية الوطنية للعراق حتى عام 2017 وبما يتناغم مع استراتيجيات الخطه الخمسيه للسنوات (2013، 2017) وينسجم مع الفقرات (ا، ب،ج،د من ثالثا " تشجيع التحول نحو القطاع الخاص) من البرنامج الحكومي للحكومه الجديدة والتركيز على ماياتي :-

أ- أعادة هيكلة الصناعه المملوكه للدوله والتحول نحو القطاع الخاص

ب- توفير البنى التحتيه الضروريه

ج- النهوض بواقع الانتاج الزراعي والثروة الحيوانيه

د- تنمية مجالات التجارة والاعمال المصرفيه .

ويمكن اعتبار السنوات الاربعه المقبله مرحلة تثبيت لاسس البناء السليم لجميع حلقات الاقتصاد .

2- وضع الخطط والاسس والاليات والمتطلبات والبرامج التنفيذيه الخاصه بدعم وتشجيع القطاع الخاص.

3- اعتماد سياسة نقدية ومالية جديدة تؤدي الى اصلاح شامل واعادة هيكلية القطاع المالي والمصرفي العراقي مع التاكيد على هيكلة القطاع المصرفي الحكومي وفق ماورد بالمذكرة الموقعه مع البنك الدولي ودعم القطاع المصرفي الخاص وتعزيز امكانياته الحاليه لانه بدون قطاع مصرفي سليم لايمكن بناء اقتصاد وطني سليم .

4- اقتراح السياسات في الشؤون الاقتصادية كافة بما يهدف زيادة دخل الفرد ورفع قدرته الشرائية وزيادة الدخل القومي .

5- رسم سياسات التعاون الاقتصادي مع الدول العربية والاجنبية وبما يقيم علاقات اقتصادية خارجية متوازنة.

6- وضع السياسات التنموية والتطويرية للقطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارة الداخلية والخارجية و تأمين الموارد المائية و تأمين مستلزمات تطوير المشاريع النفطية وتجاوز ازمة الكهرباء وانعكاساتها السليمة على الوضع الاقتصادي .

7- وضع الاسس والاليات واقتراح الحلول والمعالجات لتجاوز العجز في الموازنات العامه حتى عام 2017 .

8- تفعيل دور البنوك الحكومية والمصارف المتخصصة والمصارف الاهلية لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني وكذلك ايجاد حلول لمشاكل الضرائب والفوائد المتراكمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج ووضع سياسة مالية قصيرة ومتوسطة الامد .

اننا نطرح هذا الرأي والافكار الواردة فيه امام الخبراء والباحثين والمسؤولين في القطاعات الاقتصادية وفي مجلس النواب الموقر لغرض تعميق النقاش فيه وتكثيف الحوارات من خلال الكتابة في الصحف واقامة الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية المتخصصة من اجل تحقيق هذا الهدف الاقتصادي الرئيسي (تأمين الرفاهية والحياة السعيدة والمستقرة للمواطنين وخلق تنمية اقتصادية وطنية مستدامة وتوفير فرص عمل منتجة) .

مع الأستاذ وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية 2013

مع الأستاذ وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية - بيروت 2013

مع الأستاذ وسام حسن فتوح بيروت ـ 2013

لقاء مع الدكتور زكريا حمود مستشار الدراسات والبحوث في اتحاد المصارف العربية ـ بيروت 2013

الفصل الثالث

أشراك القطاع المصرفي الخاص في صناعه القرار الاقتصادي

احد مرتكزات البرنامج الحكومي

ان القطاع المصرفي العراقي منذ عام 2003 ولغايه الوقت الحاضر يمر بمسيرة متعثرة تؤطرها التجريبيه ويمكن اعتبارها مرحله انتقاليه مازالت مستمرة بهدف بناء تجربه عراقيه سليمه في تحديد اسس وركائز البناء الاقتصادي الوطني يعتمد تطبيقات السياستين الماليه والنقديه كحلقات اساسيه ومهمه في هذا البناء الهيكلي والمؤسسي وكانت البدايه الجديدة هو صدور قانون المصارف (94 لسنه 2004) وقانون البنك المركزي العراقي (56 لسنه 2004) وقانون غسيل الاموال (93 لسنه 2004) ،ولكن هذه البدايه مع الاسف كانت تحتاج الى النضوج الفكري والدعم الحكومي والتخطيط الاستراتيجي والمعرفه المتعمقه بالخلفيات وبواقع الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد على مورد اساسي هو النفط والذي يشكل بحدود 60% من الناتج المحلي الاجمالي ونحو 95% من الايرادات السنويه في الموازنات العامه . اضافه الى ذلك فان القوانين اعلاه وبالذات بعض موادها ذات العلاقه بالاستثمار والعلاقه مع القطاع المصرفي العراقي كانت معرقله امام البناء الجديد للاقتصاد يضاف على ذلك عدم التنسيق بين السياستين الماليه والنقديه وارتباك الرؤيه الاقتصاديه واعتماد جميع الموازنات العامه السنويه على الايرادات المتوقعه لانتاج وتسويق النفط والطموحات الكبيرة للتنميه الاقتصاديه بدون ان تكون هناك نظرة ثاقبه لوجود ستراتيجيه اقتصاديه واعدة تنسجم مع الامكانيات والقدرات والطاقات الماديه والبنيويه والبشريه المتاحه وبشكل خاص التقييد و التشدد في الاشراف والرقابه على القطاع المصرفي الخاص والذي يشكل 48 مصرفا تجاريا واسلاميا و فرعا لمصارف اجنبيه وعربيه بالمقارنه مع 6 مصارف حكوميه تستحوذ عل 86% من الودائع الاهليه والحكوميه وبرأسمال لايتجاوز اهميته النسبيه 31% مقارنه مع مجموع رؤوس اموال المصارف الاهليه مما ادى ذلك الى عدم قيام هذا القطاع بدوره بالمساهمه في التنميه الاقتصاديه، بالشكل المؤثر والناجز الامر الذي جعلنا نستبشر خيرا بالبرنامج الحكومي وبشكل خاص ماورد بالمحور ثالثا والخاص بتشجيع التحول للقطاع الخاص والفقرة (د) منه والتي تحدد المسارات والاليات العامه لتنميه الاعمال

المصرفيه والتي هي قطعا بحاجه الى بذل جهود كبيرة من الجهات الحكوميه ذات العلاقه في القطاع المصرفي الخاص لتجاوز اولا التحديات والعقبات امام اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي واقتراح اسس واستراتجيات واعدة لبناء مقدمات وملامح الانتقال من الصيرفه الى الدور التنموي مرورا بمعالجه جميع الاخطاء والهفوات في البناء الاقتصادي خلال فترة الاربعه سنوات المقبله مع تحديد مسارات النجاح وتحقيق الاهداف وفقا لما مدرج في البرنامج الحكومي ، لذلك كان انعقاد المؤتمر المصرفي العراقي الثاني للفترة (29-30 تشرين الثاني 2014) بدعوة من رابطه المصارف الخاصه في العراق مبادرة في الوقت المناسب وسائرة بالاتجاه الصحيح ، من خلال مشاركه الاستاذ الدكتور حيدر العبادي رئيس الوزراء والاستاذ علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي والمناقشات التي دارت في المؤتمر في ضوء محاور الجلسات واوراق العمل والتي تضمنت محاور اساسيه ابرزها مايتعلق بدور القطاع المصرفي في التنميه الاقتصاديه واصلاح القطاع المصرفي في البرنامج الحكومي وتطوير انظمه المدفوعات وادخال التقنيات الحديثه في العمل المصرفي حيث تم تحديد التحديات التي يعاني منها القطاع المصرفي بشقيه الحكومي والخاص وتحديد استراتيجيه النهوض به وجعله فعلاً الحلقه الاولى والاساسيه في حلقات البناء الاقتصادي خلال المرحله المقبله كما كانت التوصيات التي توصل اليها المؤتمر حددت بشكل واضح المطلوب من الحكومه ومن القطاع المصرفي الخاص من متطلبات ومستلزمات لتحقيق استراتيجيه البرنامج الحكومي حيث يتطلب الان من مجلس الوزراء ومجلس النواب والبنك المركزي العراقي ورابطه المصارف ايجاد الاليات التنفيذيه لاصلاح وتطوير القطاع المصرفي وفقا لما نقترحه فيما يلي:-

<u>اولآ:- مجلس ادارة البنك المركزي العراقي</u>

اعادة النظر بتشكيله مجلس ادارة البنك المركزي العراقي من حيث المهام والعضويه لتشمل ممثلين من :-

- **البنك المركزي العراقي**
- **مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصاديه**
- **ممثل المصارف الحكوميه**
- **رابطه المصارف الخاصه في العراق**

- **مستشاريين وخبراء مصرفيين بمعدل(2) من القطاع الحكومي و(2) من القطاع الخاص على ان تكون من ابرزمهام المجلس:-**

1- رسم مسارات التنسيق بين السياستين الماليه والنقديه

2- دراسه التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي واتخاذ القرارات اللازمه لمعالجتها باجراءات تنفيذيه واضحه

3- تعزيز دور الرقابه الاستباقيه للحد من غسيل وتهريب الاموال

4- وضع خطه استباقيه للتصدي للانهيارات الماليه التي قد تعاني منها بعض مصارف القطاع الخاص بسبب الظروف الحاليه لحين تجاوزها خلال عام 2015

5- وضع برامج وسياسات للتعاون المستمر بين المصارف الحكوميه والخاصه مع توحيد المعامله للطرفين

6- وضع معايير جديدة لتصنيف وتقييم المصارف في ضوء مؤشراتها الماليه وقياس كفاءة اداءها ودورها في المساهمه في التنميه الاقتصاديه

ثانياً:- البيئه القانونيه

العمل بشكل سريع على اعادة النظر و تعديل واذا تطلب الامر اصدار قوانين جديدة للبنك المركزي العراقي والمصارف وغسيل الاموال والاستثمار وسوق العراق للاوراق الماليه والصيرفه الاسلاميه وقانون الضمان المصرفي وقانون مسجل الشركات تتضمن النظرة الجديدة لادارة العمل المصرفي وتنميته وفقا للبرنامج الحكومي

ثالثاً:- اللجان المختصه في مجلس النواب العراقي

تفعيل دور اللجنه الماليه واللجنه الاقتصاديه في مجلس النواب العراقي من خلال تبني مشاكل القطاع المصرفي وايجاد المعالجات اللازمه لتطوير واصلاح القطاع المصرفي العراقي بالتنسيق والتشاور مع قيادات وخبراء القطاع المصرفي الخاص بالاتجاهات التي تخدم عمليات المساهمه في التنميه الاقتصاديه

رابعاً:- تأسيس مصرف استثماري

التوجه بدراسه واقرار تاسيس مصرف استثماري تساهم الحكومه في راس المال بنسبه لاتزيد عن (25%) وتدعمه ولا تشارك في ادارته ويساهم فيه القطاع الخاص بنسبه مهمه من راس المال ويديره بعقليه واليات اقتصاد الس

الفصل الرابع

التاثيرات الاقتصاديه للموازنه العامه لعام 2015

على تنفيذ البرنامج الحكومي

خلال السنوات 2003-2014 مر العراق بمرحله مهمه من مراحل نظامه الاقتصادي حيث شمل التغيير بداية تطبيقات جديده للبناء الاقتصادي تعتمد بناء مقدمات الانتقال من فلسفه واستراتيجيات النظام الاقتصادي المركزي في ادارة الاقتصاد الى فلسفه واستراتيجيات وآليات اقتصاد السوق. واهم مميز هذه المرحله هي التجريبية وممارسة سياسات واجتهادات اقتصاديه تعتمد بالاساس على تجارب دول سبقتنا في تطبيق آليات اقتصاد السوق دون الاعتماد على المرتكزات الاقتصاديه الاساسيه لهذا الانتقال حيث اكدت جميع الدراسات والتقارير الصادره عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتنافسية العالمية.

ان عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واختلاف السياسات الاقتصادية وفقا للبناء الجديد للاقتصاد ساهم مساهمه واضحة في تشتت التطبيقات في السياسة النقدية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات للوصول الى الأهداف المركزية المحددة أضافه الى قصور في بعض مواد البيئة التشريعية للقوانين الاقتصادية التي تنظم العملية الاقتصادية مما أدى ذلك الى اضطراب في التطبيق وبشكل خاص في تطبيقات السياسة النقدية وخضوعها الى التشدد والاجتهادات والاستراتيجيات غير الواضحة والتي لاتنسجم مع الظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها العراق وبالرغم من ان مرحلة التغيير في العراق بدأت في عام 2003 ومنذ صدور القوانين التي تنظم العمل المصرفي في عام 2004 تحققت انجازات كبيره في مجال الحد من التضخم الجامح الذي كان يعاني منه العراق والوصول به الى معدلات جيده بحدود (3%) والمحافظة لعدة سنوات وحتى الوقت الحاضر على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بالرغم من التذبذب والتباين صعودا ونزولا تبعاً للسياسات المعتمدة والمضاربات التي تحدث في الأسواق كذلك استطاع البنك المركزي العراقي بناء احتياطي نقدي أجنبي بحدود (80) مليار دولار قبل الهبوط في اسعار النفط العالميه ويشكل الذهب منه بحدود(10%) مما شكل غطاء للدينار العراقي والمحافظة عليه من التقلبات ألاقتصاديه المفاجئة.

كما اشارت الدراسات والتقارير الرسميه الصادره عن المنظمات الدوليه والبنك المركزي العراقي ان مساهمه القطاع المصرفي بسبب ماتم ذكره اعلاه لم يساهم المساهمة المطلوبة في التنمية ألاقتصاديه خلال السنوات اعلاه بالرغم من تطوره بنسب متناميه منذ 2003 ولغاية 2014 وتطور راس ماله وودائعه وموجوداته وائتمانه النقدي الممنوح وكفاية رأس المال والنمو في معدلات السيولة الذي تجاوز النسب المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي وبالرغم من ذلك كانت نسبه مساهمته لاتتجاوز (8%) لذلك فقد استشعر خبراء الاقتصاد والمال في العراق بان المرحلة والتجربة التي يعيشها العراق اقتصاديا

منذ 2003-2014 البالغة احد عشر عاما تحتاج الى وقفه تحليليه وتقييمية مخلصه من اجل بناء اقتصاده الوطني وفق نظره استراتيجيه جديدة للانتقال الى اقتصاد السوق وفقا لبرنامج اعدته الحكومه الجديدة وصادق عليه مجلس النواب العراقي تضمن سته محاور اساسيه ومن ابرزها المحور الاقتصادي والذي يؤكد على ضرورة تطبيق مراحل مهمه باتجاه البناء الاقتصادي السليم خصوصا وان العراق يمتلك ثروة نفطية كبيره تشكل رابع احتياطي نفطي في العالم كما ان تخصيصات ميزانياته السابقة عاليه جدا وميزانيته في عام 2014 قدرت بحدود 150 مليار دولار لكن لم يتم المصادقه عليها واصبحت حاليا مجرد بيانات ماليه للموارد والنفقات والعجز بسبب ظروف الحرب على الارهاب ومشكله النازحيين والحاجه الماسه الى ميزانيه جديدة يتم تضمينها الحسابات الجديدة الخاصه بالظرف الاقتصادي الحرج الذي يمر به العراق للاسباب المعروفه ، ولغرض مناقشه ودراسه الواقع الاقتصادي الذي يمر به العراق حاليا وفقا لمنهج البرنامج الحكومي الجديد لابد من الوقوف بالتحليل المنطقي والعلمي والاقتصادي على ابرز المحاور التي يتطلب ايجاد الحلول والمعالجات المرحليه حتى عام 2018 والاستراتيجيه حتى عام 2022 بهدف بناء المقدمات السليمه للانتقال الى اليات اقتصاد السوق الناجزة وفقا لمايأتي:-

1- الانتهاء من اعداد الميزانيه العامه لعام 2015 والمصادقه عليها وفق المؤشرات التاليه:-

أ- اعتماد سعر النفط (50) دولار للبرميل وبكلفه انتاج (3.400.000) برميل يوميا وبكميه تسويق (3) مليون برميل يوميا.

ب- تخصيص مالايقل عن (20%) للحرب على الارهاب.

ت- تنميه القطاع الزراعي والصناعي والتوجه نحو تنويع موارد الميزانيه عدا النفط.

ث- تشجيع القطاع الخاص ودعمه.

ج- تقليص الانفاق الحكومي في كافه المجالات.

ح- اعادة النظر بالسياسه الضريبيه.

2- تحليل ودراسه التداعيات الاقتصادية للتحولات السياسيه في العالم وبشكل خاص في دول الاقليم وتاثيراتها الاقتصاديه على العراق.

3- تداعيات الازمة المالية العالمية في عام 2008 على اقتصاديات الدول العربية والعراق والهبوط المفاجئ لاسعار النفط العالميه بنسبه(50%) عن اسعاره قبل خمسه اشهر.

4- الاخذ بنظر الاعتبارالتجربة العراقية في تطبيقات السياسة النقدية منذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56 لسنه 2004) ولغايه الوقت الحاضر.

5- اساسيات السياسة النقدية في العراق وتاثيراتها السلبيه والايجابيه على البناء الاقتصادي السليم و مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية.

6- سياسات الاصلاح المصرفي في العراق في ضوء البرنامج الحكومي الجديد.

التاثيرات الاقتصاديه للموازنه العامه لعام 2015 على تنفيذ البرنامج الحكومي

بما ان الموازنه العامه للدوله هي بيانا تقديرا تفصيليا معتمدا يحتوي على الايرادات العامه والتي يتوقع الحصول عليها من النفط بنسبه (95%) والنفقات العامه التي يتطلب انفاقها خلال سنه الموازنه فهي البرنامج المالي للخطه العامه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه للدوله لذلك يتوقع انخفاض تخصيصات الموازنه لعام 2015 الى (90 – 100) مليار دولار مع عجز بحدود (23) تريليون دينار بسبب انخفاض اسعار النفط عالميا والظروف الداخليه للعراق والحرب على الارهاب ومشكله النازحيين اللذين يبلغ تعدادهم بحدود مليوني نازح ومشكله السيوله النقديه ستؤدي الى ماياتي:-

1- التضخم الركودي نتيجه تفاقم نسبه البطاله وعدم امتصاصها.
2- توقف الخطط الاستثماريه للبنى التحتيه والمشاريع الاستثماريه العملاقه.
3- ارتفاع اسعار المواد والخدمات بسبب الفجوة الحاصله بين العرض والطلب الكلي مما سيؤدي الى الركود الاقتصادي.
4- الاضطرار الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وتاجيل تسديد التزامات العراق فيما يخص التعويضات والمديونيه لبعض الدول.
5- انخفاض الرصيد النقدي لصندوق تنميه العراق.

لذلك يتطلب ان يكون هناك دور فاعل للقطاع المصرفي العراقي لان بدون قطاع مصرفي سليم لايمكن بناء اقتصاد وطني سليم، وهذا يعني اشراك القطاع المصرفي العراقي والقطاع الخاص فيه بدور اكبر في صناعه القرار الاقتصادي من خلال ماياتي:-

1- اعادة النظر بجميع القوانين التي تنظم العمليه الاقتصاديه في العراق مع التركيز على القوانين الخاصه بالقطاع المصرفي.
2- اعادة النظر بقوانين واليات الاستثمار وتشجيع جذب رؤوس الاموال العراقيه المهاجرة وتامين وضمان استغلالها في التنميه الاقتصاديه وانشاء مؤسسات الضمان المصرفي والرقابه الاستباقيه.
3- اعطاء دور واسع في الاستشارة والخبرة والرأي والادارة للقطاع الخاص الوطني وخروج الدوله عن دور الادارة واكتفاءها بالدور الداعم والمراقب عن بعد بما يوفر للقطاع المرونات اللازمه لتنفيذ الخطط والبرامج المرسومه بالاشتراك بين الحكومه والقطاع الخاص.
4- اعتماد سياسة نقدية ومالية جديدة تؤدي الى اصلاح شامل واعادة هيكلية القطاع المالي والمصرفي العراقي مع التاكيد على هيكلة القطاع المصرفي الحكومي وفق ماورد بالمذكرة الموقعه مع البنك الدولي ودعم القطاع المصرفي الخاص وتعزيز امكانياته الحاليه لانه بدون قطاع مصرفي سليم لايمكن بناء اقتصاد وطني سليم.
5- تفعيل دور البنوك الحكومية والمصارف المتخصصة والمصارف الاهلية لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني وكذلك ايجاد حلول لمشاكل الضرائب والفوائد المتراكمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج ووضع سياسة مالية قصيرة ومتوسطة الامد .
6- إن هيكلية التمويل المصرفي الخاص الراهن تعتريه كثير من الإخفاقات والمعوقات، وبغية زيادة الائتمان والتمويل الاجمالي من المصارف الخاصة وتفعيل مساهمتها في أوجه

الإستثمار المختلفة والإعمار، ودفع مسيرة التنمية، وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق، نرى كخطوة أساسية جادة هو البدء في تعظيم تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، كهدف اجتماعي واقتصادي ذو أولوية خاصة ومستعجلة. وتطوير وتشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطه.

7- تفعيل الدور الحكومي في بناء استراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لانه يشكل اهم عناصر النجاح حيث ان الحكومة هي التي تمتلك الامكانيات المالية في اقتصاد ريعي يضعف فيه القطاع الخاص الى درجة كبيرة ولا يمكن النهوض بهذا القطاع بدون وجود خطة لتطوير هذا القطاع وبناء آليات واضحة ومعلنة يشترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل بحيث يمكن ان يتحول من تابع صغير للقطاع الحكومي الى شريك رئيسي ومن ثم الى قائد في عمليات الاستثمار والبناء.

8- -استكمال انجاز مشروع قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغرى للمساعدة وخلق فرص عمل جديدة ولتقليل الفقر والعوز والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من نسبة البطالة العالية التي تجاوزت 18%وتقليل اعداد المواطنين تحت خط الفقر والذي ارتفع بسبب الظروف الحاليه الى (10) ملايين نسمه.

9- - تفعيل الرقابه الاستباقيه واعادة النظر بالتعليمات واللوائح التنفيذيه والارشاديه الخاصه بتطبيقات السياسه النقديه ووضع نظام رقابي دقيق لمتابعه التنفيذ وبشكل خاص مايخص التحويل الخارجي ومزادات العمله التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي .

الفصل الخامس

تطوير القطاع المصرفي العراقي

(رؤيه تحليليه)

دراستي تبحث في ملامح إستراتيجية القطاع العراقي في التطوير والإصلاح المصرفي وهي دراسة تحليلية لواقع ومؤشرات تطور القطاع المصرفي العراقي والتجربة العراقية في تطبيقات السياسة النقدية منذ 2003 – ولغاية الوقت الحاضر وفقاً للبيانات المالية الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عــن الوضع المالي والنقدي فـــي العراق للسنوات 2012 ، 2013 والدراسة تفصليه وتحليلية تشتمل على عدد من الجدول بالبيانات موجودة لدى اللجنة التحضيرية ومجموعة الاقتصاد والإعمال واني سأركز على المحاور والجوانب الأساسية وأفكار وتوصيات إزاء بناء إستراتيجية القطاع المصرفي في العراق للسنوات الخمس المقبلة.

<u>أولا :-</u> التطورات في القطاع المصرفي

الحقيقة المشخصة لدى البنك المركزي العراقي ولدى المنظمات المالية والدولية ان هناك تطور للقطاع المصرفي العراقي في المؤشرات المالية للعمليات المصرفية للسنوات 2003 – 2013 حيث تشير الجداول المرفقة إلى حصول تطور خلال السنوات (2011 – 2012) حيث بلغت التطور في مجموع الموجودات 33% ورؤس الأموال 47,5 % والائتمان النقدي الممنوح 60% والودائع 28% مما اكدت نتائج الأعمال الاولية لعام 2013 للمصارف الخاصة العراقية إلى تحقيق مايلي :-

نسبة الربحية (10%- 36%)

العائد على الموجودات (4% - 10%)

توظيف الأموال (40% - 158%)

نسبة السيولة (50% - 310%)

نسبة الرافعة المالية (125% - 479%)

- **ورقه مقدمه الى المؤتمر المصرفي العراقي اللبناني / نيسان 2014**

جدول رقم (1)

هيكل الجهاز المصرفي في العراق كما في 2012/12/31

ت	اسم المصرف	عدد الفروع الكلي	عدد الفروع في بغداد	عدد الفروع في المحافظات	عدد الفروع خارج العراق
1	الرافدين	164	63	101	8
2	الرشيد	200	91	109	
3	الزراعي التعاوني	61	7	54	
4	الصناعي	8	4	4	
5	العقاري	19	3	16	
6	العراق	4	3	1	
7	العراقي للتجارة TBI	15	6	9	
اولاً : مجموع المصارف الحكومية		471	177	294	8
8	بغداد	43	19	24	1
9	التجاري العراقي	10	9	1	
10	العراقي الاسلامي للاستثمار	16	5	11	
11	الشرق الاوسط	22	8	14	
12	الاستثمار العراقي	20	12	8	
13	المتحد للاستثمار	17	6	11	
14	الاهلي العراقي	8	5	3	
15	الائتمان العراقي	15	10	5	
16	الاقتصاد للاستثمار	55	32	23	
17	دار السلام	22	11	11	
18	بابل	11	3	8	
19	سومر	10	7	3	
20	الوركاء للاستثمار	80	37	43	1
21	الخليج التجاري	23	8	15	
22	ايلاف االاسلامي	16	7	9	
23	الموصل	14	1	13	
24	الشمال	18	5	13	
25	الاتحاد العراقي	3	1	2	
26	مصرف كوردستان الدولي	5	1	4	
27	آشور	5	2	3	
28	المنصور	8	1	7	
29	البلاد الاسلامي	14	7	7	1
30	دجلة والفرات	5	1	4	
31	التعاون الاسلامي للاستثمار	10	3	7	1
32	الوطني الاسلامي	5	2	3	
33	الهدى	6	3	3	
34	اربيل	3	1	2	

35	اميرالد	5	1	4	
36	جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	7	2	5	
37	مصرف التنمية الدولي	3	1	2	
38	عبر العراق (تحت الوصايا)				
39	البصرة (تحت الوصايا)				
40	المؤسسة العربية (تحت الوصايا)				
41	مصرف ملي ايران	2	1	1	
42	مصرف بيبلوس	3	1	2	
43	مصرف الزراعي التركي	2	1	1	
44	مصرف انتركونتنتال	2	1	1	
45	بنك بيروت والبلاد العربية	2	1	1	
46	بنك ابو ظبي	1	1		
47	وقفلر للشركة المساهمة التركية	1		1	
48	آيش بنك التركي	1		1	
49	البركة التركي	1		1	
50	بنك بارسيان	1		1	
51	الاعتماد اللبناني	2	1	1	
52	آسيا	1		1	
53	البحر المتوسط	2	1	1	
54	اللبناني الفرنسي	1	1	1	
مجموع المصارف الاهلية		501	220	281	4
مجموع المصارف الحكومية والاهلية (اولا + ثانياً)		972	397	575	12

- المصدر- التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2012- البنك المركزي العراقي

جدول رقم (2)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

في عام 2012

القطاعات الاقتصادية	عام 2012 %
الزراعة	6.2
النفط الخام	54.7
الصناعة	5.9
الكهرباء والمياة	1.3
البناء والتشييد	7.2
النقل والاتصالات والتخزين	6.6
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق وغيرها	14.5
المال والتأمين	8

جدول رقم (3)

اجمالي الموجودات للقطاع المصرفي لعامي 2011 و 2012

التفاصيل	2011 (ترليون دينار)	2012 (ترليون دينار)	نسبة التغيير	الاهمية النسبية %	
				2011	2012
اجمالي الموجودات	143.8	190.8	32.8		
موجودات المصارف الحكومية	131.3	173.2	32	91.3%	90.8%
موجودات المصارف الخاصة	12.5	17.6	40.8	8.7%	9.2%

- المصدر- التقرير الشامل عن القطاع المالي في العراق لعام 2011- البنك الدولي

جدول رقم (4)

مساهمة رؤوس اموال القطاع المصرفي العراقي في الناتج المحلي الاجمالي لعام2012

التفاصيل	2011 (ترليون دينار)	2012 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية %		نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي %	
			عام 2011	عام 2012	عام 2011	عام 2012
حكومي	0.65	1.3	16.5%	22%	0.3%	0.91 %
خاص	3.3	4.6	83.5%	78%	1.6%	2.79 %
رؤوس اموال المصارف	3.95	5.9	100%	100 %	1.8%	2.4%
الناتج المحلي الاجمالي	211.3	246.4				

المصدر- التقرير الشامل عن القطاع المالي في العراق لعام 2012- البنك الدولي

جدول رقم (5)

مساهمة الائتمان النقدي للقطاع المصرفي العراقي في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2012

التفاصيل	2011 تريليون دينار	2012 تريليون دينار	الاهمية النسبية %		نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي %	
			2011	2012	2011	2012
الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	1.6	6.2	%12.3	%28.5	%0.8	%2.5
الائتمان النقدي للقطاع الخاص	11.4	14.6	%87.7	%71.5	%5.4	%5.9
الائتمان النقدي	13	20.8	%100	%100	%6.2	%8.4
الناتج المحلي	211.3	246.4				

المصدر- المديرية العامة للاحصاء والابحاث- البنك المركزي العرا قي

جدول رقم (6)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والاهمية النسبية لكل قطاع كما في

2012/12/31

التفاصيل	المصارف الحكومية	الاهمية النسبية%	المصارف الاهلية	الاهمية النسبية%	المجموع	الاهمية النسبية%
الزراعة والصيد والغابات	1.646.33	7.1	54.98	1.1	1.701.31	6.0
المنجم استخراج الفحم	0.01	0.0	0	0.0	0.01	0.0
الصناعات التحويلية	1223.9	55.2	253.05	5.0	1.476.95	5.2
الكهرباء والغاز	0.3	0.0	161.66	3.2	161.96	0.6
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	3269.96	14.1	2501.8	49.1	5.798.76	20.4
النقل والتخزين والمواصلات	1736.07	7.4	136.58	2.7	1.877.65	6.6
التمويل والتامين والعقارات والخدمات	122.33	0.5	116.62	2.3	238.95	0.8
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	979.496	42.0	893.18	17.5	10.688.14	37.61
العالم الخارجي	113.866	0.5	24.04	0.5	137.90	0.5
التشييد والبناء	5.405.69	23.2	956.36	18.8	6.362.05	22.4
المجموع	23.304.41	100.0	5.09827	100.0	28.438.68	100.0

- **لمصدر – التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2012 / البنك المركزي العراقي**

جدول رقم (7)

مساهمة الودائع في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2012

التفاصيل	2011 (ترليون دينار)	2012 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية %		نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي%	
			2011	2012	2011	2012
الودائع لدى المصارف الحكومية	36.1	34.6	86%	81.4%	17.1%	14%
الودائع لدى المصارف الخاصة	5.9	7.9	14%	18.6%	2.8%	3.2%
المجموع	42	42.5	100%	100%	19.9%	17.2%
الناتج المحلي الاجمالي	211.3	246.4				

- المصدر- المديرية العامة للاحصاء والابحاث- البنك المركزي العراقي

جدول رقم (8)
البيانات المالية الاجمالية للعمليات المصرفية للمصارف الخاصة لعام2013

ت	اسم المصرف	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	اجمالي الموجودات (مليون دينار)	حسابات جاريه وودائع (مليون دينار)	الائتمان النقدي (مليون دينار)	مجموع الايرادات (مليون دينار)	مجموع المصروفات (مليون دينار)	الارباح المتحققة (مليون دينار)
1	مصرف الخليج التجاري	250,000	792,248	417,143	286,574	87,654	31,178	56,476
2	مصرف الشمال	265,000	1,608,633	1,241,071	489,637	130,935	81,818	49,117
3	المصرف الوطني الاسلامي	250,000	625,110	316,819	361,163	55,250	15,499	39,750
4	مصرف بغداد	250,000	1,730,229	1,393,719	219,170	85,257	46,443	38,814
5	مصرف كوردستان الدولي	300,000	1,077,019	563,952	162,232	68,182	25,399	42,643
6	مصرف الهدى	250,000	405,286	95,645	67,167	40,712	8,403	32,309
7	مصرف المتحد للاستثمار	300,000	759,002	349,520	537,829	75,853	38,794	37,059
8	مصرف المنصور	250,000	789,088	485,306	89,655	8,122	2,320	30,000
9	مصرف اربيل	265,000	460,218	130,203	131,962	42,566	28,029	14,537
10	الاتحاد العراقي	150,000	543,756	274,439	182,021	106,634	53,269	53,365
11	مصرف الموصل	210,000	560,875	269,410	153,688	59,457	13,940	45,517
12	مصرف التنمية الدولي	160,000	544,301	339,837	91,928	70,074	38,428	31,647
13	الاستثمار	155,000	558,545	302,293	256,446	50,109	16,856	27,678
14	مصرف دار السلام	150,000	719,041	523,832	30,951	36,449	17,094	19,354
15	المصرف الاهلي العراقي	152,000	542,453	360,329	116,289	36,176	19,566	16,610
16	مصرف الائتمان	150,000	602,907	380,532	2,534	34,998	21,157	13,661
17	مصرف اشور	210,000	355,830	83,164	96,974	30,360	11,132	19,228
18	التجاري العراقي	150,000	334,843	96,691	3,956	22,079	11,390	10,689
19	مصرف دجلة والفرات	100,000	309,932	165,329	70,894	24,755	18,315	6,440

20	ايلاف الاسلامي	152000	268,111	67,248	62,437	18,051	8,728	9,323
21	مصرف بابل	150,000	342,174	174,844	194,957	23,686	18,640	5,046
22	سومر التجاري	175,000	313,329	96,679	105,862	44,490	42,923	1,567
23	مصرف الشرق الاوسط	150,000	831,651	551,155	202,201	56,322	31,827	24,495
24	المصرف العراقي الاسلامي	202,000	456,082	202,110	128,826	48,241	14,856	33,339
25	مصرف الاقتصاد للاستثمار	150,000	660,279	359,182	165,669	66,595	59,211	7,384

المصدر- تقارير الربع الرابع للمصارف الخاصة العراقية لعام 2013

جدول رقم (9)

تطور مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي

للسنوات(2003-2012)

السنة	الحصة%
2003	1.3
2004	0.6
2005	0.7
2006	0.7
2007	1.4
2008	1.3
2009	1.7
2011	7
2012	8

- المصدر- المديرية العامة للاحصاء والابحاث- البنك المركزي العراقي

ثانياً :- مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية ليست بالمستوى المطلوب بالرغم من تطور المساهمة للقطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2003 – 2012) بين (1,3 –8%) .

ثالثاً :- التجربة العراقية في تطبيقات السياسة النقدية التي يقودها البنك المركزي العراقي حققت للسنوات (2003 – 2013) نجاحات جيدة وحققت نجاحات مهمة عن طريق بناء الاستقرار النقدي وتطوير المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال ماياتي :-

1. **الحد من التضخم الجامح والوصول به إلى نسبة جيدة جداً (3,1% في عام 2013) والتي اشاد بها فريق خبراء صندوق النقد الدولي أثناء زيارتهم الأخيرة للعراق .**
2. **بناء احتياطي نقدي أجنبي بلغ بحدود 80 مليار دولار و 90 طن من الذهب شكلت غطاء للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي بالرغم من المضاربات في السوق والتحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي والتي يمكن إجمالها بما يلي :-**

أولا :- قصورالبيئة التشريعية التي تنظم العمل المصرفي في العراق .

ثانياً :- الحاجة الى التنسيق في الرؤى الاقتصادية والسياسات التي توحد بين السياستين المالية والنقدية.

ثالثاً :- الفجوة التقنية في الأنظمة المصرفية الحديثة بالمقارنة مع ما توصلت اليه دول العالم الاخرى بالرغم من الجهود التي تبذل من البنك المركزي العراقي بهذا الاتجاه وبشكل خاص التطورات الحاصلة في انظمة المدفوعات .

رابعاً :- ظاهرة احتفاظ القطاع المصرفي بسيولة عالية قد تصل معدلاتها الى اكثر من 56% من راس المال دون مساهمتها في التنمية ومشاريع البنى التحتية .

مقترحات:- ملامح ستراتيجية القطاع المصرفي العراقي

لذلك نعتقد ان القطاع المصرفي في العراق بحاجة الى رسم وبناء ملامح استراتيجية مصرفية جديدة تتزامن مع الخطة السنوية حتى عام 2017 نحتاج من خلال هذه الاستراتيجية الى مراجعة مشتركة للبنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي لتطبيقات السياسة النقدية المعمول بها حاليا وفق رؤية مشتركة أساسها التشاور المستمر بهذا الاتجاه بين البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والاهلية لذلك نوصي بما يأتي:

1- تفعيل توصيات الورشة التي أقامها البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2013 والخاصة بتعديل قانون المصارف وقانون البنك المركزي العراقي وقانون غسيل الاموال.

2- الدعوة إلى ضرورة إقرار قانون الاصلاح الاقتصادي الذي اقره مجلس الوزراء الموقر واحالته الى مجلس النواب العراقي لتشريعه.

3- معالجة الفجوة التقنية في الانظمة المصرفية الحديثة وتامين المتطلبات القانونية والفنية لاجراء تؤامة واسعة بين المصارف الحكومية والاهلية من جهة وبين المصارف العالمية وفيها المصارف اللبنانية من جهة اخرى.

4- تطوير وتوسيع الخدمات والمنتجات المصرفية من عددها المحدد الحالي الى ما يحدده قانون المصارف النافذة وهو بحدود 51 خدمة مصرفية.

5- تأسيس الشركات الساندة للعمل المصرفي كشركة لضمان الودائع وشركة لضمان الائتمانات ومتابعة دراسة مخاطر السوق سورة لقانون هذه الشركات ومكن لم يفعل بالرغم من ان البنك المركزي سبق ان اعد منذ 4 سنوات .

6- وضع نظام رقابي جديد يضمن ويكفل الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية والمصارف وبشكل خاص (غير المصرفية يعتمد تقنيات الكترونية حديثة في تحليل نتائج النشاط وفقا للتقارير الذكية التي تظهرها هذه الانظمة الرقابية .

7- العمل بشكل دقيق لمتابعة مستجدات بازل 3 واعتماد المعايير الدولية فيما يخص كفاية راس المال ومعدل نسبة السيولة.

8- استحداث دائرة لتطوير القطاع المصرفي الخاص في البنك المركزي العراقي بكافة المجالات المصرفية والتقنية وتنفيذ برنامج ممنهج لتدريب وتأهيل الكوادر المصرفية.

جدول رقم (10)

تطور الائتمان النقدي للقطاع المصرفي للسنوات 2011و2012

التفاصيل	عام 2011 (ترليون دينار)	عام 2012 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية %
الائتمان النقدي	13	28.4	
الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	1.6	23.3	82%
الائتمان النقدي للقطاع الخاص	11.4	5.1	%81

جدول رقم (11)

تطور الودائع للقطاع المصرفي للسنوات (2011-2012)

التفاصيل	عام 2011 (ترليون دينار)	عام 2012 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية %
الودائع لدى المصارف الحكومية	36.1	53.3	86%
الودائع لدى المصارف الخاصة	5.9	8.6	14%
المجموع	42	61.9	100%

- المصدر- المديرية العامة للاحصاء والابحاث- البنك المركزي العراقي

جدول رقم (12)

مبيعات الدولار في مزاد العمله وسعر الصرف في السوق الموازي

للسنوات 2011 و 2012 مليون دينار

الشهر	معدل سعر صرف الدينارالعراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازيه(2011)	مجموع المبيعات (2011)	الشهر	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازيه(2012)	مجموع المبيعات (2012)
كانون الثاني	1185	2845	كانون الثاني	1202	4579
شباط	1185	3127	شباط	1236	2124
اذار	1185	3369	اذار	1240	3446
نيسان	1187	2641	نيسان	1263	3246
أيار	1196	3450	أيار	1250	3940
حزيران	1197	3232	حزيران	1241	3532
تموز	1197	3252	تموز	1253	4988
آب	1199	3277	آب	1248	4142
أيلول	1200	3601	أيلول	1228	5688
تشرين الأول	1200	3995	تشرين الأول	1200	5416
تشرين الثاني	1200	3069	تشرين الثاني	1207	3468
كانون الأول	1218	3940	كانون الأول	1222	4099
المجموع	1196	39798	المجموع	1233	48650

- المصدر- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

جدول (13)

الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد لعامي 2011و2012

ومعدل التضخم الاساس لعام 2012

الاشهر	2011	2012	معدل التضخم الاساس %2012
كانون الثاني	130.1	138	6.1
شباط	130.1	138.3	6.3
اذار	130.4	138.5	6.2
نيسان	131.1	139.9	6.7
أيار	131.5	139.7	6.2
حزيران	131.6	139.6	6.1
تموز	132.9	140.7	5.9
آب	134.3	141	5
أيلول	134.6	141.6	5.2
تشرين الأول	136	142.2	4.6
تشرين الثاني	135.6	142.2	4.9
كانون الأول	136.5	142.3	4.2
المعدل	132.9	140.3	5.6

- المصدر- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

مع كوادر البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة في العراق 2014

النخبة المصرفية المشاركة في المؤتمر المصرفي العراقي الاول

المشاركين في ورشة عمل ادراة الجودة الشاملة - بيروت 2013

مع السيدة رجاء كموني والسيدة رابعة بكري في منتدى الإعلام الإقتصادي - بيروت 2013

QNB
BML
CASH
المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2013

استلام الشهادة التقديرية الخاصة بورشة ادارة الجودة الشاملة بيروت 2013

المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت ـ 2013

المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت ـ 2013

الفصل السادس

تاهيل و اصلاح الجهازالمصرفي العراقي

المبحث الاول- نظرة الى الاهداف المطلوبة للاصلاح المصرفي

يعتبر وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص موارد مصرفية بكفاءة لخدمة الأغراض التنموية من المتطلبات الرئيسية

لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار أن إصلاح القطاع المصرفي يهدف الى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي كما أن الهدف من الإصلاح بصورة رئيسية هو إصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية من أجل تسهيل المدفوعات وتشجيع تطوير أسواق الأوراق المالية وتعزيز قدراتها في مجال أداره السياسة النقدية، وتختلف الإصلاحات من حيث مدى عمقها الا أن نقاط ضعف عديدة ما زالت قائمة والتحديات التي تواجه العراق كبيرة منها التحديات التي مصدرها تطورات التي ترتبط بالأسواق العالمية وما يترتب على ذلك من تغيرات كبيرة في الطبيعة وهيكل وأداء الصناعة المصرفية، ولكي تكون إصلاحات الأنظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب أن تكون جزءا من إستراتيجية أكثر شمولا لتغيير الاقتصادي والهيكلي تهدف الى وضع الاقتصاد في طريق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو.حيث ان الاطار العام لعملية الاصلاح في العراق تبدأ من التأكيد على ان المهمة المباشرة تتركز في تحقيق انتقال تاريخي من نظام مغلق قديم نحو نظام جديد ومفتوح على المتغيرات العالمية . الامر الذي يستوجب التذكير بان هذه العملية لا يمكن ان تتم وتنجز بصورة صحيحة مالم تعالج ثلاث مهمات اساسية تميز الحالة الراهنة السائدة في العراق . فالمعروف ان العراق يقف على قاعدة متينة ومتنوعة من الموارد. واهمها كونه يشكل ثاني اكبر احتياطي عالمي من النفط الخام ، ويحوز على موارد مائية غزيرة وكذلك قوة عاملة وطنية تفوق الثمانية ملايين شخص. ومن الممكن لهذه الموارد، خلال عقد من الزمن ان تتيح للعراق استعادة موقفه السابق كبلد من فئة الدخل المتوسط. غير ان هذه المهمة تقتضي ان ينجح هذا البلد في انجاز تحول تاريخي على ثلاثة مستويات هي:

1- **تجاوز مرحلة النزاع الداخلي وتحقيق اعادة التأهيل.**

2- **الانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة الى اقتصاد حر موجه نحو النمو والتنمية الشاملة .**

3- **التحرر من الاعتماد المفرط على النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي، اي خلق موارد جديدة ومتوازنة للدخل الوطني.**

المبحث الثاني- أساسيات الاصلاح المصرفي

أولاً - هيكلية القطاع المصرفي: **لا يستطيع المرء هنا ان يبحث اصلاحات القطاع المصرفي مالم يتوقف جوهريا عن خلفية هذا القطاع في المرحلة السابقة فالقطاع المصرفي كان جزءا اساسيا من بنية النظام الاقتصادي المركزي المبني على الانغلاق والاتكال تقريبا على مايسمى بالريع الاقتصادي ، اي ريع العوائد النفطية . الامر الذي حول قطاع المصارف الى واجهة ناطقة بكل متطلبات التطور احادي الجانب ... اي متطلبات الاتكال على الدولة وتمويلها وادارة شؤونها بصورة مباشرة.**

ثانياً- العلاقة بين القطاع المصرفي الحكومي والخاص: ان صورة معقدة وواضحة تسود القطاع المصرفي. ليس فقط بسبب ضعف الامكانات التقنية وعجزه عن مواكبة التطورات الحاصلة في مستويات الاداء المصرفي في العالم .ولكن ايضا بسبب التفاوت الملحوظ الحاصل بين اداءي القطاعين الاهلي والحكومي. وهي ظاهرة ليست جديدة فعلى الرغم من مرور اكثر من سبعة سنوات منذ ان بدأت عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه والحكومي الى اقتصاد السوق الا ان الصورة الفعلية ما زالت هي الصورة السائدة في اداء كلا المجموعتين ، وهي تعكس ايضا الحالة الجوهرية المهيمنة على الحياة الاقتصادية . اي تحكم الدولة بالفعاليات الاقتصادية جميعها وغياب التنوع المطلوب قيامه في الحياة الاقتصادية.هنالك في الحقيقة سببان لهذه الظاهرة . السبب الاول هو عجز القطاع المصرفي عن القيام بدور اكبر ولا سيما فيما يتعلق بتوسيع دائرة الائتمان وتوفير القروض اللازمة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة . والسبب الثاني هو تخلف هذا القطاع عن تقديم الدعم المطلوب لتعزيز بنية الاستثمار في البلد . وهما حالتان اساسيتان يمكن الركون اليها في قياس المكانة الاقتصادية للقطاع الخاص في ادارة الحياة الاقتصادية.ففي دراسات حديثة يشار الى ان نسبة الائتمان الذي يقوم به القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي لا يتعدى الان 4 % . وهي نسبة ضعيفة للغاية وتشكل اكبر تحدي يواجه الاقتصاد الوطني العراقي . والواقع ان دراسات اخرى ، تشير الى ان نسبة 4% او 5%لايمكن الاعتداد بها كمرجع مهم في حساب دور الائتمان للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي. لذا يصبح من الضروري جدا ، مراجعة الحالة الاقتصادية هذه والسعي لجمع الموارد الادخارية والخدمات التي من شأنها ان تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي.

ثالثاً- السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي: وتأتي بعد ذلك، عواقب السياسة النقدية، التي اتبعها البنك المركزي العراقي منذ سنوات والمتمثلة بزيادة سعر الفائدة Policy rate توخيا لخفض التضخم وكانت هذه السياسة تمثل السبب الاساسي في خفض مساهمة القطاع الخاص ومشاركته في الحصول على القروض الميسرة نتيجة ارتفاع سعر الفائدة. ان معطيات السوق المحلية لا توفر صورة دقيقة عن حركة الاسعار. فهنالك من يرى، بأن مراجعة نتائج حساب التضخم، مسألة مهمة للغاية. والسبب في ذلك، هو ان الطرق المستخدمة، من قبل الاجهزة الحكومية، ليست من الدقة بحيث يمكن معها الركون الى هذه النتائج. ولذلك نرى رجال الاعمال مضطرين للسلبية والانكفاء وعدم المساهمة في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لغياب الربح المنتظر بسبب ارتفاع اسعار الفائدة ولهذا السبب بالذات تجد ان اعدادا كبيرة منهم قد آثروا مغادرة العراق والقيام باستثمارات في بلدان عربية اخرى كالاردن والامارات وسواهما. لاشك ان عنصر الامن كان من الاسباب المهمة الاخرى وراء هذا الموقف السلبي لرجال الاعمال. ان استقلالية البنك

المركزي مسألة مهمة دون شك . ولكن التحول من النقيض الى النقيض في ظروف غير طبيعية مسألة فيها وجهات نظر عديدة . فليس الاستقلالية بظروف بلد نام ومهدد باخطار عديدة يمكن ان تحقق الاهداف المتوخاة كما لو كان الامر في بلد متقدم وقائم على اقتصاد رصين وثابت . لهذا اعتقد ان مراجعة اسعار الفائدة المقررة من قبل البنك المركزي مسألة مهمة للغاية وتخدم الاقتصاد الوطني ككل.

رابعا- اخلاقيات الاصلاح المصرفي: ان النهوض بالاصلاح المصرفي مهمة كبيرة دون شك وتستدعي العمل بجو من الايثار والاحساس بالمسؤولية الكاملة.فالحرص على انجاز هذه المهمة يتطلب ان يقترن بمجموعة من القيم والمثل الاخلاقية ذات التأثير المباشر على سلامة هذا الانجاز. فهنالك عدة معايير يتعين الاخذ بها ، تفاديا لاي اشكال او تعقيدات. والتحري عن السمعة الادبية والمالية للزبون مسألة مهمة جدا. ولا يمكن تصور النجاح في هذا الامر ما لم تترافق سلامة الانجاز مع توفر اخلاقيات متقدمة بين المشمولين في هذه العملية . ولهذا فاننا نعتقد بان ادارات المصارف مدعوة هي الاخرى لوضع الحساب المطلوب لبلوغ هذا الهدف . فالتغلب على المخاطر الامنية هو هدف كبير وامكن انجازه الى حدود بعيدة . الا اننا اليوم امام عملية حضارية من نوع جديد، ويستدعي ان يظهر الجميع اقصى درجات الحرص والسهر والتمسك بالمثل الاخلاقية الضرورية لذلك، ولا شك ان الكثير من العاملين في هذا المجال يولون هذه المهمة اقصى درجات الاهتمام والسهر على انجازها.

المبحث الثالث- نقاط الضعف الهيكلي في النظام المصرفي

اولاً- الابتعاد عن الائتمان الموجه: تم التزامن مع تحوير أسعار الفائدة وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان كما تم تدريجيا إزالة المعايير والمبادئ المتشعبة التي كانت تحدد هيكل أصول المصارف أدت ممارسات الإقراض الى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض المصارف وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، وقد أدى تراكم القروض المتعثرة الى الحد من مقدرة المصارف على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة كلفة عملياتها وقد ظهرت هذه الحالة بشكل بارز لدى البنوك التجارية الأهلية بسبب ضعف الرقابة المركزية عليهم.

ثانياً- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات : فبلاضافة الى مواطن الضعف آنفة الذكر في القطاع المالي والمصرفي فأن نظام المقاصة المعمول به في العراق هو نظام سجل للمقاصة يستند على النقل الفعلي لأدوات الدين والائتمان وعلى الأسلوب اليدوي في فحص هذه الأدوات والتأكد منها ، مما أدى الى بطء عملية تسوية المدفوعات بين الجهاز المصرفي ككل وبالتالي الى ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات بشكل عام ضعف الإفصاح والرقابة تتفاوت البيانات المصرفية في شموليتها ودقتها بين مصرف وآخر ويفتقر العراق الى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح مما يجعل من الصعب أجراء المقارنة بينه وبين المصارف الدولية بالرغم من سعي البنك المركزي العراقي لتطوير انظمة المدفوعات المطبقة لديها حالياً.

ثالثاً- اصلاح الاقتصاد الكلي : ان ذلك يتطلب

أ- تعديل الطلب الكلي حسب عرض الموارد: ويعتبر هذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق الإصلاح في المدى القصير،لأن تعديل الطلب الكلي حسب عرض الموارد المتاحة في المدى القصير هو اسهل في العادة من توسيع قاعدة الموارد وخصوصا عندما يكون هناك حالة تضخم مرتفعة.
ب - التأكد من أن الأسعار النسبية في الاقتصاد تعطي إشارات ملائمة للمشاركين في السوق من خلال التغييرات في سعر الصرف واسعار الفائدة وغيرها من الأسعار المطبقة. وغالبا ما يكتسب هذا العنصر أهمية في البلدان التي يكون فيها القطاع العام كبيرا أو تكون سيطرة الحكومة على الاقتصاد فيها سيطرة ملحوظة ، وقد مثل جزءا أساسيا من برامج الإصلاح والتصحيح في بلدان التحول الاقتصادي .

ج - تعديل العرض الكلي عن طريق تدابير الإصلاح الهيكلي وهو عنصر يكتسب أهمية خاصة في تمكين الاقتصاد من تحقيق النمو أثناء تنفيذ برامج الإصلاح وبعده.

المبحث الرابع- سياسات الاصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي

أولاً- سياسة الإصلاح الضريبي واصلاح الأنفاق والموازنة العامة في بلدان عديدة تتسبب قوانين الضرائب المعقدة وعدم ملائمة أنظمة أداره الضريبة في نشوء مصاعب تحول دون تدبير الإيرادات الكافية لتمويل الخدمات المهمة التي تقدمها الحكومة دون حدوث عجز كبير في الموازنة العامة وما يترتب عليه من آثار على صعيد الاقتصاد الكلي وتبرز هذه المشكلة بوضوح في بلدان التحول الاقتصادي حيث كان يتعين أجراء تعديلات أساسية في الهيكل الضريبي من اجل التوفيق بين النظام الضريبي ومتطلبات اقتصاد السوق.ويزيد من حدة المصاعب المشار اليها ما تعانيه نظم مراقبة الإيرادات وضبط النفقات من ضعف ، الأمر الذي يجعل من الصعب مراجعة وضع تنفيذ الموازنة والحفاظ على استخدام إجراءات غير ذات كفاءة لأعداد موازنات الحكومة الأمر الذي يجعل من الصعب إدخال التنبؤات المعدلة للاقتصاد الكلي ضمن توقعات الموازنة أو تطبيق تقييمات البرامج عند تحديد أولويات الأنفاق وتسهم هذه المشكلات معا في أحداث اختلالات بالمالية العامة وتحويل انتباه القطاع الحكومي عن تقديم خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى اللازمة لدعم نشاط القطاع الخاص وتيسير عملية النمو.

ثانياً- سياسة إصلاح المشروعات المملوكة للدولة والخصخصة واعادة الهيكلة تسهم قطاعات المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة في بلدان عديدة في خفض الإنتاجية وإبطاء النمو الاقتصادي . ونظرا لأن المؤسسات المملوكة للدولة تكون اكثر خضوعا للنفوذ السياسي وكثيرا ما تواجه منافسة لاتذكر فان هذه المؤسسات تتسم في الغالب بدرجة اقل من الكفاءة مقارنة بالشركات الخاصة.

ثالثاً- سياسة إصلاحات القطاع المالي خلال العقدين الماضيين كانت النظم المالية الضعيفة مصدر مشكلات بالغة للاقتصاد الكلي في عدد متزايد من البلدان . ففي العديد من البلدان النامية أدت فروق أسعار الفائدة المرتفعة والتطور المحدود للنظم المالية الى إلحاق أضرار بالغة بالنمو الاقتصادي والتنمية . وفي بلدان أخرى أدت الخسائر الكبيرة الناجمة عن عدم سداد القروض الى تقييد قدرة البنوك على تمويل قروض جديدة الأمر الذي أدى الى إبطاء

النمو وظهور دعوات الى أجراء إعادة هيكلة واسعة النطاق في الجهاز المصرفي ، كما أن غياب السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية يؤدي الى تقييد قدرة السلطات المختصة على إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة الأمر الذي استلزم من السلطات عوضا عن ذلك الاعتماد على أدوات مباشرة اقل كفاءة لممارسة الرقابة النقدية ، أضف الى ذلك ضعف وعدم كفاءة النظام المصرفي لانعدام المنافسة في العديد من البلدان النامية .

المبحث الخامس- سبل مواجهة التحديات لاصلاح القطاع المصرفي ان مواجهة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق وطرق تذليلها بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطة النقدية ووزارة المالية في دعم القطاع المصرفي فلا تزال هذه المصارف تواجه تحديات كبيرة بسبب الظروف التي تمر بها البلاد فضلا عن قلة الكادر المصرفي المؤهل لديها والتخلف في وسائل العمل المصرفي فضلا عن حرمانها من استخدام التقنية الحديثة كشبكة الاتصالات ونظم المعلومات والإنترنت وعدم اعتمادها الأساليب الرقابية والإفصاح المالي والمحاسبي عن قوائمه المالية، وان جملة هذه العوامل يمكن اعتبارها كتحديات أمام المصارف وهي تعمل جاهدة بالتعاون مع البنك المركزي لتذليلها من خلال الآتي :

أولاً- التقيد بالمعايير المصرفية العالمية ومنها معيار كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف.

ثانياً - وضع خطة استراتيجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي وفق الإمكانيات المتاحة وربط المصارف بشبكة اتصالات ومحطات طرفية مع البنك المركزي العراقي .

ثالثا - تشجيع المصارف على إنشاء صناديق الاستثمار المشترك بهدف توسيع الفرص المتاحة أمامها لاستثمار ودائعها .

رابعا - أيجاد بيئة تشريعية مصرفية تسمح بتطوير الجهاز المصرفي من خلال تشريع قانون جديد للمصارف لينسجم مع التطورات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالجهاز المصرفي.

خامسا - دراسة فكرة إنشاء جمعية للمصارف تقوم بمهمة تذليل الصعوبات التي تواجه هذه المصارف وحل المشاكل الناشئة بينها أو بينها وبين الجهات الأخرى.

سادسا - تشجيع المصارف على تقديم القروض بهدف استثمار أموالها وتقليل المخاطر التي تواجهها والتغلب على حدود الإقراض المحددة بنسبة معينة من رأسمال للمصرف واحتياطاته المحددة في قانون البنك المركزي العراقي.

سابعا - تشجيع المصارف على فتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية في مختلف محافظات القطر لزيادة معطلات الكثافة المصرفية وفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي العراقي. مع أحكام الرقابة على أداء المصارف من خلال المتابعة الميدانية والمكتبية لنشاطها من قبل السلطة النقدية وملاحظة التجاوزات الحاصلة على التعليمات المصرفية ومعالجتها أولا بأول.

ثامنا- وضع خطة مستقبلية لتحقيق عمليات الدمج بين مصارف القطاع الخاص لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة الحجم يمكنها احتلال حيز مهم من العمل المصرفي المحلي.

تاسعا - إلزام كافة المصارف بتطبيق نسبة كفاية راس المال وفق مقررات لجنة بازل (3) وفقا للاعلان الصادر عن اللجنة في نهاية عام 2010.

مع السيدة رجاء كموني المستشارة الإعلامية لإتحاد المصارف العربية بيروت 2013

مع السيدة رجاء كموني - بيروت 2013

مع المشاركين في المؤتمر المصرفي العربي السنوي - بيروت 2013

مع المشاركين في المؤتمر المصرفي العربي السنوي - بيروت 2013

نخبة الباحثين و الخبراء الذين ساهموا في المؤتمرات المصرفية في مصرف الخليج التجاري للسنوات 2008-2014

الفصل السابع

اسس التحول للصيرفـــة الاســـلاميـــة

تعريف المصرف الإسلامي

" هو المصـــرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشـــريعة الإســـلامية في جميع معاملاته المصـرفية والاسـتثمارية،من خلال تطبيق مفهوم الوسـاطة المالية القائم علي مبدأ المشـــاركة في الربح أو الخســـارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة".

وتتميز المصـارف الإسـلامية بالعديد من الخصـائص عن المصـارف التقليدية من أهمها:

1 ـ تطبيق أحكام الشـــريعة الإســـلامية في كافة المعاملات المصـــرفية والاستثمارية.

2 ـ تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.

3 ـ الالتزام بالصـــفات (التنموية، الاســـتثمارية، الإيجابية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية.

4 ـ تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم علي المشاركة.

5 ـ تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.

6 ـ كما تتميز المصـارف الإسـلامية بتقديم مجموعة من الأنشـطة لا تقدمها المصارف التقليدية وهي:

1 ـ نشاط القرض الحسن.

2 ـ نشاط صندوق الزكاة.

3 ـ الأنشطة الثقافية المصرفية.

أســـس التحـــول للعمل المصرفـــــي الإسلامـــــي

اولاً: متطلبات التحول للعمل المصرفي الإسلامي:

1- موافقة الجهات الرقابية (مؤسسة النقد / البنك المركزي).

2- وجود هيئة شرعية (أو مراقب شرعي).

3- تصميم نظم العمل والتي تتضمن:

- إعداد الدورات المستندية.

- إعداد النماذج والمستندات.

- إعداد العقود الشرعية (والقانونية).

- إعداد النظم المحاسبية.

- إعداد النظم الآلية.
- اختيار وتهيئة الموارد البشرية.
- إعداد حملة إعلانية موجهة لعملاء تلك الفروع.

ثانياً: أشكال تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية:

يأخذ تقديم المنتج المصرفي الإسلامي للبنوك التقليدية أحد الأشكال التالية:

1- تحويل فروع تقليدي إلى فروع إسلامي بالكامل.
2- إنشاء فروع خدمات مصرفية إسلامية مستقلة جديدة.
3- إنشاء إدارات خدمات مصرفية إسلامية مستقلة بالإدارة العامة.
4- إصدار منتجات مصرفية إسلامية في صورة صناديق استثمار إسلامية أو منتجات تمويليه إسلامية.
5- إنشاء أقسام للعمل المصرفي الإسلامي داخل الفروع التقليدية، كأقسام مستقلة.

ثالثاً: منهج تطوير الموارد البشرية لمواجهة متطلبات الصيرفة الإسلامية:

1- يتطلب التحويل للعمل المصرفي الإسلامي وضع خطة لتطوير الموارد البشرية لتكو قادرة على التعامل مع العملاء:
2- اختيار القيادات ذات الخبرة في مجال العمل المصرفي التقليدي وإعدادها للعمل المصرفي الإسلامي.
3- اختيار الأفراد ذات الخبرة في مجال العمل المصرفي الإسلامي التقليدي وإعدادهم للعمل المصرفي الإسلامي.
4- خطة لتدريب العاملين على العمل المصرفي الإسلامي في احد المصارف الرصينة المشابهة.

تعليمـــات الصيرفـــة الاسلاميـــة

رقم (6) لسنة 2011

الصادرة عن البنك المركزي العراقي

استناداً الى احكام المادة (104) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ، اصدرنا تعليمات الصيرفة الاسلامية الخاصة بتأسيس المصارف الاسلامية ، او لتاسـيس نوافذ للمصـارف التجارية العاملة في العراق لممارسـة اعمال الصيرفة الاسلامية .

المادة (1)

1- المصرف الاسلامي : هو اي شخص معنوي يحمل تصريحاً او ترخيصاً بمقتضـى هذه التعليمات للقيام باعمال الصـيرفة الاسـلامية على وفق احكام الشريعة الاسلامية ولايتعامل بالفائدة اخذا او عطاءاً .

2- للبنك المركزي العراقي الحق في منح تراخيص لتأسـيس مصـارف او شركات تابعة لمصارف اسلامية عراقية ، او غير عراقية او نوافذ اسلامية لمصارف تجارية ، وتؤسس هذه المصارف على هيئة شركات مساهمة على وفق القوانين النافذة .

3- يحق للمصـارف الاسـلامية فتح فروع ومكاتب لها داخل وخارج العراق وفق خطة سنوية تقدم الى البنك المركزي العراقي لاستحصال موافقته عليها ووفق السياقات المعمول بها ، وتخضـع هذه الفروع والمكاتب خارج العراق للاشـراف المكتبي والميداني (وفق اتفاقية تعد لهذا الغرض) من قبل البنك المركزي العراقي اضافة الى خضوعها لاشراف السلطة الرقابية المختصة في بلد تواجدها .

المادة (2)

يهدف المصرف الاسلامي والنوافذ الاسلامية لـ :

1- تقديم الخدمات المصـرفية وممارسـة عمليات التمويل والاسـتثمار على وفق الشريعة الاسلامية ، وكذلك تحريم الربا بجميع او جهه المعروفة سواءاً لحسابه او لحساب الغير على ان تذكر تلك الاعمال في عقد التأسيس .

2- تطوير وسـائل اجتداب الاموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشـاركة في عمليات الاستثمار على اسس الشريعة الاسلامية ومبادئها .

3- يجب ان يكون المصـرف الاسـلامي وجميع اعماله وانشـطته متوافقة واحكام الشريعة الاسلامية وما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية في المصرف .

المادة (3)

للمصارف الاسلامية القيام بالأعمال الاتية :

1- جميع اعمال التمويل والاسـتثمار في مختلف المشـاريع والانشـطة عن طريق التمويل بالمشاركة او المضاربة وبيع السلم ،والاستصناع ،والاجارة

والمساومة ،والوكالة ،والهبة ،وغيرها من الصيغ التي لاتخالف الشريعة الاسلامية .
2- ابرام العقود والاتفاقيات مع الافراد والشركات والمؤسسات والهيئات في داخل العراق وخارجه طبقاً لهذه التعليمات .
3- تأسيس الشركات المساهمة فيها في مختلف المجالات المكملة لاوجه نشاطها والمساهمة في الشركات القائمة ذات النشاط غير المحرم شرعاً وبما لايتجاوز نسبة 20% من راسماله واحتياطياته .
4- المساهمة في رووس الاموال الاسلامية المجازة داخل العراق وخارجه بعد استحصال موافقة البنك المركزي .
5- ملكية الاموال الثابتة والمنقولة اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستثمار الداخلة في اهدافها او لغرض تأخيرها ، ولايسمح بتمويل عمليات السمسرة بالمشاريع العقارية ، وعلى المصرف التخلص من العقارات الزائدة حال الانتهاء من الغرض الذي انشأت من اجله .
6- أعمال الوكيل والامين وتعيين الوكلاء .
7- تأسيس المحافظ والصناديق الاستثمارية على وفق التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي .
8- تمويل انشطة التجارة الداخلية والخارجية للعراق و المساهمة في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والاستخراجية والعمرانية والاسكانية وغيرها من المشاريع ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي .
9- توفير التمويل اللازم لاصحاب الحرف واصحاب الاعمال والصناعات الصغيرة لتطوير مشاريعهم الاقتصادية.

المادة (4) المحظورات:

يحظر على المصارف الاسلامية والنوافذ:-

- استخدام الفائدة في اي صورة من الصور.
- الاستثمار لدى هذا البنك في اي صورة من الصور،.
- فتح حسابات التوفير.

المادة (5) التمويل والية التعامل:

يمكن للمصرف الاسلامي تقديم التمويل للاغراض الاتية:
1- شراء العملات الاجنبية .
2- انشاء شركات صرافة العملات الاجنبية ومكاتب الخدمات المالية او المساهمة فيها .
3- قبول الاوراق التجارية والمالية (كأسهم الشركات والكمبيالات وغيرها من الاوراق التجارية) لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها لاصحابها ودفع وتحصيل الصكوك واوامر واذونات الصرف مالم تكن متضمنة فوائد ربوية او محظورة شرعاً .

4- التزام المصرف الاسلامي بالنقد الاجنبي واسعار الصرف بحسب الضوابط الصادرة من البنك المركزي العراقي .
5- تقيد المصـــارف الاســـلامية والفروع والنوافذ بالحدود المقررة للعمولات التي تتقاضاها عن الخدمات التي تقرها مجالس اداراتها .
6- رفض السـماح لاي مسـاهم ان يقترض من المصـرف الاسـلامي بضـمان السـمعة الا في حالات محددة امدها (60) يوماً وعلى شـروط يقرها مجلس ادارة المصرف ومسوغات مقنعة تنسجم واهداف المصرف .
7- وجوب تقيد المصـــارف الاســـلامية والنوافذ بحدود التمويل الممنوح لاي شخص طبيعي او معنوي بالنسبة للشخص الواحد على لايتجاوز (5%) من رأســمال المصــرف واحتياطياته الســليمة وفي حالة بلوغ اكثر من (5%) فيستحصل موافقة البنك المركزي على الزيادة .

المادة (6) الهيئة الشـــرعية وتكوينها (للمصـــارف الاســـلامية والنوافذ في المصارف التجارية)

1- تعيين الجمعية التأسـيسـية لكل مصـرف اسـلامي ، ومن بعدها الجمعية العمومية للمساهمين هيئة استشارية تسمى الرقابة الشرعية تتكون من عدد لايقل عن ثلاثة اشـــخاص ، ولايزيد على خمســـة على شـــرط ان يكون ذوو الخبرة منهم في احكام الشريعة الاسلامية اكثر من النصف ، ويجوز ان يكون الاخرون من ذوي الخبرة والاختصـــاص في اعمال المصـــرفية والمالية والقانونية .
2- لايجوز ان يكون اعضاؤها من الاداريين او الموظفين رفيعي المستوى او من اعضاء مجلس الادارة او المساهمين في المصرف .
3- تكون مدة تعيينهم ثلاث ســـنوات قابلة للتجديد ولنفس الفترة بموافقة الهيئة العامة للمصرف وبعد موافقة البنك المركزي العراقي .
4- تتولى الهيئة الرأي الشـــرعي في المعاملات التي ســـيجريها المصـــرف لتوكيد كونها غير مخالفة لاحكام الشريعة الاسلاميةوترفع تقريراً سنوياً الى مجلس ادارة المصرف والى الجمعية العمومية للمساهمين .
5- للهيئـة ان تقترح على الجمعيـة العموميـة للمســـاهمين ومجلس الادارة ماتراه مفيداً من اجل تحقيق المصرف اعماله على الوجه الشرعي .
6- ينتخب اعضـاء الهيئة من بينهم رئيسـاً وعضـواً تنفيذياً ولها ان تسـتعين بمن تراه مناسباً من الاشخاص والهيئات لتحقيق اهدافها .
7- تكون قرارات الهيئة ملزمة للادارة التنفيذية للمصرف .

المادة (7) مهام الهيئة الشرعية وصلاحياتها

تتولى الهيئة الامور الاتية :-
1 – مراقبة مدى التزام المصرف وانشطته باحكام الشرعية الاسلامية.
2 – ابداء الرأي الشرعي بشأن صيغ العقود الازمة لاعماله وانشطته.

3 – طلب تقارير من مدير قسم الرقابة الداخلية في المصرف او الفرع.
4 – رفع تقارير عن الامور التي تحال اليها من مجلس الادارة .
5 – مراجعة عمليات المصـرف ومعاملاته على اسـاس الخطط التي تعتقدها لجنة التدقيق بطلب من مجلس الادارة او من المسـاهمين الذين يملكون معاً اكثر من (10%) من مجموع حقوق التصـويت، او بحسـب ما يحدده عقد التأسيس.
6 – تقديم تقرير عن انشـطتها الى مسـاهمي المصـرف في اجتماعهم العام الذي يعقد سنوياً في الاقل.
7 – النظر في الامور التي تكلف بها على وفق اوامر البنك المركزي العراقي.

المادة (8) عزل الهيأة الشرعية

لا يجوز عزل الهيئة الشرعية او أي عضو فيها، الا اذا صدر قرار معلل من مجلس ادارة المصـرف باغلبية ثلثي الاعضـاء، على ان يقترن هذا القرار بموافقة الجمعية العمومية للمسـاهمين. ويحق للجمعية العمومية تفويض مجلس الادارة لتحديد المكافأة السنوية لاعضاء الهيأة.

المادة(9)

على المصـرف اعلام البنك المركزي العراقي بقرار تخويل هيئة الرقابة الشرعية او عزلها.

المادة(10) التدقيق الشرعي الداخلي

1 – يؤسس في كل مصرف اسلامي والنافذة في المصارف التجارية قسم للتدقيق الشـرعي الداخلي يكون موقعه في الهيكل التنظيمي ولايقل عن المستوى التنظيمي للتدقيق والرقابة الداخلية في المصارف التجارية.
2 – وتقوم بمراجعة كل من:
أ – الاجراءات المحاسبية وخطة التدقيق السنوية، والضوابط المحاسبية وادارة المخاطر، واصدار التوصيات بالموافقة عليها.
ب – تقرير مدقق الحسـابات الخارجي فيما يخص كشـوفات المصـرف او الفروع المالية، وابلاغ مجلس الادارة بالنتائج التي تخلص اليها قبل موافقة المجلس على هذه الكشوفات.
ج – التقارير المزمع تقديمها من المصرف الى البنك المركزي العراقي.

المادة(11) ارباح وخسائر الاستثمار

مراعاة الشروط الاتية:
1 – يستحق صاحب الاستثمار نصيباً من ارباح الاستثمار بحسب رصيد حسابه ومدته، كما يتحمل نصيبه من الخسائر طبقاً لمبدأ الغنم بالغرم.
2 – يجوز فسـخ العقد او تمديده اذا ثبت اهمال المقترض او المقرض او تقصيرها المتعمد ، وعند فسخ العقد بين الطرفين يصفى النشاط وتتقاسم الاطراف نتائج التصفية.

المادة (12) فتح نافذة اسلامية للمصارف التجارية

يجوز للمصارف التجارية والاستثمارية فتح نافذة اسلامية على وفق الشروط المبينة في ادناه:

1 – اخذ موافقة البنك المركزي العراقي المسبقة طبقاً لاجراءات فقح الفروع ضمن الخطة السنوية لفتح الفروع، او تحويل نشاط فرع قائم لممارسة اعمال الصيرفة الاسلامية بعد موافقة البنك المركزي العراقي على تغيير نشاطه.

تخصيص رأسمال مستقل مصدره معروف وبعيد عن شبهة الربا وان لاتختلط الاموال بأي حال من الاحوال.

2 – مراجعة المصرف لنشاطه الاساسي وعقد تاسيسه وجعله ملائماً لممارسة احد فروعه اعمال الصيرفة الاسلامية.

3 – ممارسة الفرع كافة الانشطة المسموح للمصارف الاسلامية وفروعها مزاولتها.

4 – ايجاد تنظيم اداري للفرع يتضمن مديراً واقساماً تنفيذية مؤهلة ومدربة وذات خبرة في الخدمات المالية الاسلامية.

المادة (13) التنظيم المالي والمحاسبي واعداد البيانات المالية وعرضها:

يقوم هذا التنظيم على الاسس الاتية:

1 – الفصل المحاسبي بين الفرع والمصرف بايجاد قسم محاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل ، ومستندات قيد واوراق ثبوتية مستقلة يستخرج منها مركز مالي وحساب مصروفات وايرادات مستقلة من غير خلط مع حسابات المصرف الام الاخرى.

2 – اعتماد المصرف الاسلامي او النافذة في مسك واعدادا حساباته واستخراج نتائج اعماله على معايير المحاسبة والمراجعة التي تنتهجها المؤسسات المالية الاسلامية.

3 – قيام المصرف الاسلامي او النافذة باعداد مركز مالي مستقل له شهرياً ، وارسال نسخة منه الى البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان على وفق النموذج المعد لذلك.

4 – توكيد الفراع وجود العقود والاوراق الثبوتيةٍ الخاصه بالمعاملات المختلفة للفرع مع الزبائن ومع الغير ، وان تكون مستوفاة ماتشترطه الناحية القانونية والشرعية.

5 – منع المصرف الاسلامي او النافذه من ملكية العقارات او الاصول والسلع لغير اغراض التمويل ، ولا يسمح له بتملكها لاغراض الاستثمار.

6 – واجب على المصرف الاسلامي او النافذة ايجاد ادوات التحوط المناسبة التي تحول دون ملكيته للاصول والسلع المشتراة وتعرضه لمخاطرها المختلفة.

7 – سـريان التعليمات الصـادرة من البنك المركزي العراقي على المصـرف الاســلامي او النافذة فيما يخص احتســاب وتوزيع الارباح على المودعين ، ومدى تحملهم للخسائر.
8 – خضــوع المصــرف الام الذي يملك نافذة لممارســة اعمال الصــيرفة الاسلامية لجميع متطلبات السيولة ، وكفاية رأس المال ، والاحتياطي النقدي وجميع النســب القانونية والمعيارية ، التي تخص التركيزات الائتمانية وغيرها بما فيها انشطة النافذة الاسلامية.
9 – خضــوع المصــارف الاســلامية المجازة الى القواعد الرقابية المتعلقة بمتطلبات الحد الادنى لرأس المال ، ونســبة كفاية رأس المال ، والاحتياطي القانوني ونسبة السيولة وغيرها من النسب التحوطية الاخرى التي ستبلغ لها وفق اللائحة التي ستعد من قبل هذا البنك وتبلغ بها هذه المصارف.
10 – التزام المصرف بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي بشأن تجميع البيانات لاســتخراج مركزه المالي المجمع ، وعليه في جميع الاوقات ان يكون مستوفياً لهذه النسب والمتطلبات.
11 – التزام المصــرف الام باعداد بياناته المالية المجمعة على وفق معايير المحاسبة الدولية ، والافصاح عن الانشطة والخدمات المالية الاسلامية التي يقدمها فرعه الذي يمارس نشــاط الصــيرفة الاســلامية كماً ونوعاً ، وعن مخاطرها وكيفية ادارتها ، وتأثيرها في المركز المالي المجمع للمصرف الام

احكــام عامــة

1 – يجب ان تدار المخاطر التي يواجهها الفرع على نحو متخصــص عن طريق وضــع ســياســات واجراءات للحد من الخاطر المختلفة التي تخص الخدمات التي يقدمها ، وتقييم موجوداته ومطلوباته .
2 – تنفذ هذه التعليمات ابتداءا من تاريخ صدورها .

المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية وإدارتها

أولا – المخاطر المالية:
وهي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات ، وأهم مايمكن توقعه من مخاطر مالية مايلي:
1- مخاطر الإئتمان :
وترتبط بالطرف الآخر(العميل)والوفاء بالتزاماته في موعدها.وقد يكون عدم وفاء (العميل
المدين) بالتزاماته تجاه البنك في موعدها عائدا الى عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء.
2- مخاطر السيولة:
وهي تكون في عدم توفر الســيولة الكافية لمتطلبات التشــغيل او للإيفاء بالتزامات المصرف في حينها .

3- مخاطر سعر الفائدة – (هامش الربح) :
مخاطر سعر الفائدة يجب أن تواجه في الأساس المصارف غير الإسلامية أو الربوية التي تعتمد على الفائدة ومعدلاتها في تعاملاتها. وتنجم هذه المخاطر عن امكانية اختلاف سعر الفائدة خلال مدة القرض اقتراضا او اقراضا مما قد يؤدي إلى خسائر ناجمة عن الإقتراض بسعر أعلى من السعر الذي تم الإقراض به.
4- مخاطر السوق:
ويضع البعض مخاطر سعر الفائدة أو هامش الربح ضمن مخاطر السوق، وعلى كل فإن مخاطر السوق يمكن تحديد ملامحها بمايلي:
*** مخاطر أسعار السلع : وتبدو تأثيراتها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة حيث أن المصرف هو مالك السلعة في فترات مختلفة فقد يحتفظ المصرف مخزون من السلع بقصد البيع ، أو كنتيجة لدخوله في عقد استصناع أو عقد سلم ، أو أن يمتلك عقارا أو ذهبا مثلا، أو ان يمتلك معدات أو آليات بغرض أيجارها بعقود إجارة تشغيلية ، وبالتالي فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالياته سيؤدي الى خسارة محققة.**
*** مخاطر أسعار الأسهم : حين يكون البنك مالكا لأسهم وتنخفض أسعارها ، أو تكون الأسهم ضمانا لديه فينخفض قيمة الضمان الذي لديه مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائه.**
*** مخاطر أسعار الصرف : والمقصود اختلاف أسعار صرف العملات المختلفة.**

- أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

أهم الوسائل والطرق التي نراها فعالة في عملية إدارة المخاطر:
1- توزيع وتنويع الإستثمار (الإئتمان):
من الطرق المتبعة لتخفيف وإدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق بشكل خاص توزيع وتنويع الإستثمار أو المحفظة الإستثمارية، وقد يتم هذا التوزيع على أساس قطاعات (زراعة ، صناعة ، عقارية ، الخ..)
2- وضع نظام فعال للمعلومات والتقييم والرصد وقياس المخاطر:
والمعلومات المطلوبة عن العملاء وعن السوق وأحوال الإقتصاد بشكل عام . وتقييم العميل ربما كانت الخطوة الأساسية الأولى لإتخاذ القرار بتمويل العميل أو منحه الإئتمان.

والخلاصة:

إن إدارة المخاطر عملية أساسية وضرورية للمصارف الإسلامية وهي عملية متكاملة وشاملة، ولكي تكون فعالة لابد أن تشمل:

1- تهيئة البيئة المناسبة في المصرف من خلال السياسات والإجراءات والتعليمات المناسبة ونشر ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين.

2- وتوفر أدوات لتوقع المخاطر وقياسها وقياس لأثارها على أعمال المصرف وموجوداته.

3- وتوفر أدوات مناسبة للكشف المبكر عن المخاطر حال حدوثها.

4- وتوفر الخطط المناسبة والأدوات والمخصصات والبدائل والإحتياطيات لتدارك هذه المخاطر والتخفيف من آثارها

5- ويجب أن لانغفل أهمية توافر الأفراد الغيورين المتحمسين المؤمنين برسالة المصرف الإسلامي والمتمرسين على أعماله وأنشطته المختلفة، وبالتالي لابد من توفر جو عمل مريح ومناسب وحوافز للمجيدين وعقوبات للمسيئين .

6-وإن إدارة المخاطر في طبيعتها عملية مستمرة من التطوير والإبتكار فعلى الإدارات أن تكون لديها الأهلية والخبرة لعميلة لتوقع المخاطر المحتملة والمستجدة وابتكار الوسائل المناسبة لعملية الكشف المبكر عن المخاطر وأدوات القياس والمتابعة الواعية المستمرة من خلال التقارير النمطية وأن تكون قادرة على ابتكار الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تعترض المصرف.

القسم الثاني
السياسه النقديه في العراق

الفصل الثامن

تطبيقات السياسة النقديه

من خلال متابعتنا للمراحل التي مرت بها تطبيقات السياسة النقدية في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي 56 لسنة 2004 وقانون المصارف 94 لسنة 2004 اتضح ان البنك المركزي العراقي قد نجح بشكل جيد في تحقيق الاهداف المركزية للسياسة النقدية في استقرار النظام النقدي ومواجهة الانشطة والموجات التضخمية بعد التحسن الكبير في سعر صرف الدينار العراقي وبنسبة مرتفعة زادت عن 40% في قيمته منذ العام 2004 اضافة الى بناء احتياطيات بالعملة الاجنبية مما أدى الى بناء مرتكزات متينة في الحفاظ على بناء الاستقرار الاقتصادي الخارجي وفتح مجال واسع للاستثمار كما ان الدور الايجابي الذي لعبه سعر الفائدة في خفض معدلات التضخم السنوي الاساس من 35% في عام 2006 الى حوالي 10% كذلك تحديد ظاهرة الدولرة والمضاربة كما ان البنك المركزي العراقي نجح بشكل كبير في المحافظة على استقلاليته والوقوف امام محاولات الجهات الحكومية بالاقتراض منه مما لو حصل فسوف يؤدي الى نتائج سلبية على التوازن الاقتصادي الخارجي ويفقد العراق قوة الدفاع عن الاستقرار الاقتصادي بشكل عام يضاف اليها اضعاف قدرة السياسة النقدية في حماية العملة الوطنية والدخول مجدداً في اخفاقات التضخم الناجم عن تدهور اسعار الصرف يصعب مواجهتها بإحتياطيات ضعيفة لذلك فان ما اطلق عليه من انتقادات للبنك المركزي في استخدام السياسة المتشددة تخللتها حالات متقدمة من السيطرة على السياسة النقدية ولكن من ناحية اخرى كانت عليها مآخذ عديدة عانى منها القطاع المصرفي الخاص مما حدد حركته ومرونته في كثير من التطبيقات الامر الذي انعكس على مجمل العمل المصرفي مما جعل الخبراء الاقتصاديون المعنيين بالعمل المصرفي بالبحث عن سبل جديدة لاصلاح القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص القطاع الخاص يعتمد أسساً جديدة وتعديلات على السياسة النقدية المعتمدة حالياً لذلك ومن خلال استقراءنا وتحليلنا لواقع السياسة النقدية في العراق.

نود إن نبين ان القطاع المصرفي العراقي الخاص حديث التأسيس وإن أغلب هذه المصارف مازالت رؤوس أموالها محدودة ونظمها المصرفية والادارية في أغلب المصارف لا تواكب الصيرفة الحديثة ونظم المعلومات وتحليلها

يضـاف الى ذلك مازالت الايداعات في هذه المصـارف قليلة جدا قياسـاً الى المصارف الحكومية فلذلك ستكون مساهمتها لتلبية متطلبات البناء والاعمار والاستثمار في ظل انعكاسات الازمة المالية العالمية محدودة جدا خاصة في تمويل المشاريع الكبيرة وسيكون دورها محدود لضعف امكاناتها في تمويل المشـاريع وهي تميل الى تمويل المشـاريع الصـغيرة ولآجال زمنية قصـيرة وبالتاكيد سيكون دور المصارف الحكومية اكبر بكثير في هذا المجال لإرتفاع ايداعاتها وسـتبقى الدولة لها الدور الاكبر والاعظم في تمويل الاسـتثمارات الاسـتراتيجية كما إن السـياسـة المتشـددة للبنك المركزي العراقي المشـار اليها اعلاه في الوقت الحاضر ومتطلبات اخذ احتياطات عالية من المصارف الخاصـة وكذلك المحددات الادارية في ادارة النقد والاسـتثمار في المصـارف سـتجعل هذه الامكانية محدودة جدا لتقلص الموارد للتمويل وقد لاتزيد في بعض الاحيان عن 30% من مصادر التمويل التي تخصصها هذه المصارف للاستثمار.

حيث مازالت المصـارف الخاصـة لها دور كبير في دعم المقاولين وشـركات المقاولات في تنظيم خطابات الضـمان لدخول المناقصـات والتنفيذ وخطابات الضـمان لتجهيز السـلع والموارد وكذلك تغطية السـلف التشـغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو وهذا واضح في كثير من المشـاريع وخاصـة الصـغيرة والمتوسـطة وبعض مشـاريع التنمية ومشـاريع الخدمات غير الاسـتراتيجية.وحيث إن معظم مصـارفنا تجارية وقد وسـعت نشـاطاتها ليشـمل الاسـتثمار والاسـتهلاك وبعض الادوات المصـرفية الاخرى الكلاسـيكية المعروفة وهناك محددات ادارية وقانونية عديدة تحدد الاسـتثمار في العقارات أوالتسليف على الاسهم او المشاركة في التجهيز والتوزيع ضمن ضـوابط حددها قانون المصـارف رقم (94) لسـنة (2004) وقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسـنة (2004) لذلك فان البنك المركزي العراقي والمصـارف مدعوة بشـكل حاسـم لوضـع الحلول الجذرية لاصـلاح النظام المصرفي في العراق واعادة هيكلته وفقاً للاسس التالية:-

1. أن يقوم البنك المركزي العراقي بنشـر خطته وسـياسـاته النقدية المستقبلية في هذا المجال وإذا كان هدفه الأساسي معالجة التضخم الركودي وهذه مهمة اقتصادية مركزية ولكن من الضروري البحث عن سياسات جديدة تحقق هذا الهدف وتتيح للمصـارف الحكومية والخاصـة المشـاركة في النمو والاستثمار.
2. ضـرورة اعادة هيكلة القطاع المصـرفي وخاصـة القطاع العام ودراسـة خصخصة بعض اقسامه وفروعه والعمل على تفعيل المصارف العامة بتوسيع وتنويع خدماتها وادواتها المصـرفية وخاصـة زيادة حصـتها الائتمانية والاستثمارية بشكل متوازن مع عوائدها الكلية لتصبح هذه المصارف ركيزة

فعالة للنمو الاقتصـــادي على ان تبتعد عن احتكار بعض العمليات المصـــرفية وحجب الانشطة الحكومية والمؤسسات العامة عن المصارف الخاصة.

3. معالجة الفجوة الظاهرة بين الســـياســـات المالية للدولة والتوجهات والســـياســـات النقدية المعتمدة من البنك المركزي العراقي ومتطلبات مكافحة الضغوط التضخمية والحد من الانفاق الجاري.

4. دعم المصـــارف الأهلية بالســـماح لها في القيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرها.

5. تفعيل سياسات البنك المركزي العراقي الخاصة بالسيطرة على السياسة النقدية في دعم النظام المصـرفي الخاص واعادة النظر بسـياسـات الاقراض وآليـات ادارة المخـاطر الائتمـانيـة في منح الائتمـان والقروض الصـــغيرة والمتوسطة والاستثمار في القطاعات الانتاجية والاستثمارية التي تحقق تدفق نقدي واضح.

6. إعادة النظر بمخصص الديون المشكوك بتحصيلها وفقاً للائحة الإرشادية وإعطاء مرونة ومدد زمنية إضـافية للمصـارف لكي تتمكن من تصـفية هذه الديون والتي أغلبها تعود لفترات سـابقة وإن أغلب المدينون هاجروا خارج العراق لأسـباب أمنية خارجة عن إرادتهم وان هذه النسـب تعرقل من زيادة رؤوس أموال المصـــارف بســـبب خفض في أرباحها المتحققة فعلاً نتيجة استقطاع هذه النسب من صافي الربح وبالتالي تؤثر على نشاطات المصارف الاستثمارية الجديدة.

7. قيام البنك المركزي العراقي بإعادة النظر بدراسة امكانية تخفيض الغطاء القانوني المســتقطع من حجم الودائع لدى المصـــارف وتجميدها لدى البنك المركزي العراقي بـدون اســـتثمـار. إن هـذه المبـالغ المجمـدة يمكن أن تستثمروالاستفادة منها لدعم المصارف الخاصة ويمكنها من توسيع نشاطاتها الاستثمارية والبحث عن منتجات مصرفية جديدة.

8. اعادة النظر في التشـريعات القانونية والتعليمات المركزية النافذة حالياً على اســس تتيح وتســاعد على الاســتثمار ومنها على الخصــوص قانون المصـارف المواد (28 و29 و 30 و31 و 33) وقانون هيئة الاوراق المالية وتشريع قانون جديد للاستثمار المالي.

9. دراســـة تطوير ودعم وتحفيز ســـوق العراق للأوراق المالية وإيجاد الوسائل والأدوات التي تدفع باتجاه رفع أسعار مؤشر السوق والشركات بما يتلائم وموجوداتها ومعايير إنتاجها وإرباحها بما لايقل حتماً عن قيمة الأسـهم الحقيقية ومنع المضاربات التي تضر بالأصول العراقية بما لا يتناسب وقيمتها الحقيقية والفعلية.

10 - إنشـاء "صـندوق" أو"محفظة خاصـة" لشـهادات الايداع تصـدرها المصـارف الراغبة لمعالجة تدهور اسـعار الاسـهم في سـوق العراق للأوراق

المالية واضـــافة اداة مصـــرفية جديدة للاســـتثمار الحالي لتحفيز المناخ الاســتثماري في الســوق وكذلك زيادة حجم ودائع المصــارف مما يؤدي الى زيادة نشاطاتها الاستثمارية بكافة القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق مردود ايجابي للمستثمرين.

11.نقترح أن ينظم البنك المركزي العراقي توقيتات سياساته بتخفيض الفوائد بما يكفل التقليل من التحوطات التي تنفذها المصارف بحيث اصبحت بعض هذه المصــارف تنتهج ســياســات ائتمانية قصــيرة وبعضــها اصــبح لايقبل الودائع الثابتة طويلة الامد وانتهجت المصــارف ســياســات متحفظة جداً للتقليل من مخاطر تذبذب الفائدة.

12. قيــام البنــك المركزي العراقي بــإعطــاء مرونــات في تنفيــذ التعليمــات والتوجيهات المعلنة لزيادة رؤوس اموال المصارف الى 250 مليار دينار على ان تتم خلال خمســة ســنوات من تاريخ صــدور التوجيهات ويكون اخر موعد في2015/6/30 مع تزامن ذلــك بتحقيق المقترحــات اعلاه دعمــاً للجهــاز المصرفي الخاص.

13. قيام مجلس ادارة البنك المركزي العراقي باعادة النظر بالتعليمات الخاصة بمزاد العملة الاجنبية، ومنها ما يخص ايقاف قيام المصــارف الخاصــة بشــراء الدولار النقدي لاغراض صيرفة المصرف لاعطاء المرونات الكافية للمصارف الخاصة لغرض مساهمتها في اداء العمليات المصرفية بشكل كامل.

14. العمل على متابعة تطبيق مبادئ بازل الرئســية لادارة المخاطر التشــغيلية وهي:-

أ: قيام مجالس الادارة في المصارف باقرار ستراتيجية للمخاطر التشغيلية ولتنفيذها من الادارة التنفيذية للمصرف لتضمن تحديد المخاطر التشغيلية المتعلقة بكل انواع المنتجات، النشاطات، والعمليات والانظمة التي تعتمدها المصرف.

ب: توفير قاعدة للمعلومات المتدفقة في المصرف والتي تلعب دورا مهما ورئيسيا في انشاء والحفاظ على اطار عمل فعال لادارة المخاطر التشغيلية.

ج: متابعة مدى امتلاك المصارف نظام فعال لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من ادارة المخاطر.

د:قيام المفتشين باعداد تقييم منتظم ومستقل لستراتيجيات وسياسات واجراءات المصرف المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

هـ:قيام المصارف بالكشف عن المخاطرالتي يتعرض لها المشاركين في السوق المالية والمصرفية بتقييم تعرضهم للمخاطر التشغيلية ونوعية ادارتهم للمخاطر التشغيلية.

15.اعادة النظر بالادوات والاساليب التي يستخدمها البنك المركزي حالياً للرقابة على المصارف تبعا" لحجم الجهاز المصرفي ونوعية المصارف القائمة ودرجة تطورها اضافة الى تطور الوعي المصرفي فضلاً عن العادات المصرفية والبنيان الاقتصادي القائم. ولغرض تحقيق هدفين رئيسين هما سلامة الاقتصاد الوطني، وحماية اموال المودعين.

الفصل التاسع
التجربة العراقية
في تطبيقات السياسة النقدية (2004- 2013)

قليلة هي الدراسات الاقتصادية التي تتحدث عن السياسة النقدية في العراق وتطبيقاتها وعن الدور التنموي الذي قام به البنك المركزي العراقي كمؤسسة سيادية رصينة في رسم وتطبيق السياسة النقدية خلال الفترة من 2004 تاريخ صدور قانونة ولغاية الوقت الحاضر مرورا بجميع مراحل الانجاز التي مر بها والذي حاول من خلال ماتم انجازه ان يخلق نوع من الاستقرار الاقتصادي بالرغم من عدم الاستقرار الامني والسياسي والصعوبات والظروف الموضوعية والذاتية التي كانت ترافق عمله. حيث كان هناك تشابك في الخطط والسياسات، وليس هناك إستقلالية واضحة للبنك المركزي العراقي قبل عام 2003.

ولكن بعد ذلك تحقق للبنك إستقلاليته وأصبحت للسياسات النقدية ملامح وإتجاهات واستراتيجيات واضحة أساسها تخفيض التضخم الجامح، الذي أثر تأثيراً سلبياً واضحاً على كل معالم الحياة الإقتصادية. منذ الحصار المفروض على العراق، ونتيجة لما عاناه العراق من حروب وإضطرابات عديدة، أصبح التضخم يتصاعد بوتائر عاليه قياسية حتى وصل اعلى معدلاته، فتدهورت كل القطاعات الإنتاجية، وأصبحت الفجوة كبيرة جداً بين الأجور والرواتب وإرتفاع الأسعار ولكن البنك المركزي العراقي قد أوجد السياسات النقدية المناسبة لتخفيض التضخم بكل هدوء وسلاسة لا تؤثر على الوضع الإقتصادي العام.

وفي ضوء المتغيرات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العراقي مابعد 2003 وصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 والذي بموجبة تولى مجلس ادارة البنك المركزي العراقي اصدار اللوائح والتعليمات وحدد الآليات والادوات والتطبيقات للسياسة النقدية في العراق بهدف تحقيق اهداف مركزية اساسية منها تخفيض التضخم الجامح ورفع القيمة الشرائية للدينار العراقي والمحافظة على معدلات متوازنة له بالمقارنة مع العملات الاجنبية وبشكل خاص الدولار الامريكي.

اضافة الى تكوين احتياطي من العملة الاجنبية وادارتها كونه الجهة المسؤولة عن اصدار العملة وحماية قيمتها في الداخل والخارج كما الزمت ذلك المادة (27) من قانون رقم 56 لسنة 2004 وقد استطاع البنك المركزي من اتخاذ اجراءات عديدة خلال السنوات (2004–2013) ساهمت بشكل فاعل في تحقيق الاهداف اعلاه ونجح الى حد كبير في تثبيت اسس جديدة للسياسة النقدية في العراق .

المبحث الاول - مراحل تطور الجهاز المصرفي في العراق

اولا- نبذة تاريخية

عندما كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية، كان عددا من العملات الاوربية متداولة الى جانب الجنيه التركي. وبعد حدوث الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى اندمج العراق مع النظام النقدي الهندي المدار من قبل البريطانيين واصبحت الروبية العملة الرئيسية في التداول بسعر دينار = 13.33 روبية.في عام 1931 تأسس مجلس عملة العراق في لندن لأغراض اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بأحتياطي من عملة الدينار الجديد. انتهج مجلس العملة، سياسة نقدية تحفظية بالاحتفاظ باحتياطيات عالية للغاية كغطاء للدينار. وتعززت قوة الدينار بربطه بالباون البريطاني حيث تم ربطه بالسعر التعادلي مع الباون البريطاني لغاية عام 1959. في عام 1947 تأسس المصرف الوطني العراقي وهو مصرف حكومي والغي مجلس العملة في عام 1949 والذي تأسس في لندن حال تسلم المصرف الجديد مسؤولية اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بالاحتياطي. واستمر المصرف الوطني العراقي بإتباع السياسة النقدية التحفظية والاحتفاظ بنسبة 100% من الاحتياطيات كغطاء للعملة المحلية القائمة. وخلال السنوات الاخيرة للحكم العثماني،اصبحت الصيرفة التجارية عاملا هاما في التجارة الخارجية خلال الانتداب البريطاني. وقد هيمنت المصارف البريطانية، الا ان وكلاء النقد التقليديين واصلوا منح بعض من الائتمان المحلي وتقديم خدمات مصرفية محدودة. وقد تعثر توسع الخدمات المصرفية بالاستخدام المحدود للنقد وصغر حجم الاقتصاد وضآلة مبالغ الادخار حيث قدمت المصارف خدمات للتجارة الخارجية بشكل حصري تقريبا. وفي اواسط الثلاثينيات قررت الحكومة العراقية انشاء مصارف لغرض توفير الائتمان للقطاعات الاخرى من الاقتصاد ،ففي عام 1936 اسست الحكومة المصرف الزراعي والصناعي. وفي عام 1940 انقسم المصرف الى المصرف الزراعي والمصرف الصناعي وزاد رأس المال المقدم من الحكومة لكل منهما بشكل كبير. اسست الحكومة مصرف الرافدين عام 1941 ليكون المصرف التجاري الرئيسي مع البنك المركزي، إلا أن المصرف الوطني العراقي اصبح هو بنك الحكومة عام 1947. ثم أسس المصرف العقاري عام 1948 وكان الغرض الرئيسي منه تمويل شراء الدور من قبل الافراد، وتاسس مصرف الرهون عام 1951 والمصرف التعاوني عام 1956. اضافة الى هذه المصارف الحكومية فقد افتتحت فروع للمصارف الاجنبية والمصارف العراقية الخاصة نتيجة لتوسع الاقتصاد مع الاشارة انه في عام 1988 تم شطر مصرف الرافدين الى مصرفين هما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد.في عام 1956 اصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي. وشملت مسؤولياته اصدار وادارة العملة و الرقابة على معاملات النقد الاجنبي والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي. احتفظ البنك بحسابات الحكومة وعمل على ادارة القروض الحكومية. وبمرور السنين فقد وسع التشريع من صلاحيات البنك المركزي ففي عام 1959 تحول ربط العملة من الباون

البريطاني الى الدولار الامريكي وبسعر دينار = 2,8 دولار. في 14 تموز 1964 أممت كافة المصارف وشركات التأمين و تعززت الصيرفة خلال العقد الثاني. وعلى اثر انخفاض قيمة الدولار عام 1971 و 1973، ارتفعت قيمة الدينار العراقي الى ما يعادل 3,3778 دولار للدينار الواحد.بحلول عام 1987 تألف الجهاز المصرفي من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري. ادى تخفيض 5% من قيمة الدينار الى تراجع قيمته الى 3,2169 دولار وهو السعر الرسمي الذي استمر لحين حرب الخليج على الرغم من انه في اواخر عام 1989 سجل سعر السوق السوداء 1.86 دينار للدولار الواحد. بعد حرب الخليج عام 1991 وبالنظر لفرض الحصار الاقتصادي لم تعد تقنية الطبع السويسرية مستخدمة كالسابق ،فقد ظهرت اصدارية جديدة من العملات الورقية. واصبحت تعرف الاصدارية السابقة بالطبعة السويسرية واستمر التداول بها في منطقة كردستان العراق. وبسبب ذلك فقد انخفضت قيمة الدينار بشكل سريع بحيث بلغت في اواخر عام 1995 (3000) دينار للدولار الواحد.وعلى اثر غزو العراق عام 2003 واحتلاله بدأ مجلس الحكم ومكتب الاعمار والمساعدات الانسانية بطبع المزيد من العملة الورقية كاجراء بديل مؤقت للحفاظ على عرض النقد لحين طرح العملة الجديدة.تم اصدار قانون المصارف 94 لسنة 2004، مما جعل اطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقا والمعايير الدولية ويسعى القانون الى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بانشاء جهاز مصرفي منفتح وامن وسليم وتنافسي.اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة خلال الفترة ما بين 15 تشرين الاول 2003 و 15 كانون الثاني 2004 عملة عراقية جديدة معدنية وورقية حيث طبعت العملات الورقية باستخدام تقنيات مضادة للتزوير من اجل خلق عملة واحدة موحدة تستخدم في كافة انحاء العراق وجعل النقود مناسبة اكثر للاستخدام في الحياة اليومية للجمهور واستبدلت العملات الورقية القديمة بالعملات الورقية الجديدة وبسعر واحد دينار قديم يعادل واحد دينار جديد باستثناء الدنانير السويسرية والتي استبدلت بسعر دينار سويسري قديم يعادل 150 دينار جديد.تأسس البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي 56 لسنة 2004الصادر في 6 اذار2004.

ثانيا- أهداف البنك المركزي العراقي

يهدف البنك المركزي العراقي وفقا لماورد بقانونه الى السعي لتحقيق استقرار السعر المحلي وتعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند الى السوق ويقوم بتعزيز الاستقرار الاقتصادي و النمو المستدام والرخاء والرفاهية في العراق...

وتتثمل وظائف البنك المركزي العراقي في تحقيق الاهداف اعلاه كما يلي:

1- صياغة وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسة سعر الصرف.
2- الاحتفاظ وادارة كافة الاحتياطات الاجنبية.
3- ادارة احتياطي الحكومة من الذهب.

4- اصدار وادارة العملة العراقية.
5- مراقبة وتعزيز سلامة وكفاءة أنظمة الدفع.
6- اصدار التراخيص او الاجازات للمصارف وتنظيم ومراقبة المصارف كما محدد في قانون المصارف.

المبحث الثاني- اهداف السياسة النقدية في العراق

وتتمثل اهداف السياسة النقدية بتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، واستقرار اسعار السلع والخدمات، واستقرار اسعار الصرف، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.وتتحقق هذه الاهداف من خلال اتباع ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة, والتي اصدرها البنك المركزي العراقي بلوائح تنظيمية وتعليمات وتوجيهات خلال السنوات الماضية وأخيراً ما تم اصداره في عامي 2012 و2013 ويمكن تحديد اهم هذه الاهداف كمايلي:

1- الحد من التضخم الجامح

ان حالة التجذر في الظاهرة التضخمية والتي اشرها التضخم الاساس والناجمة عن ضغوط الطلب الكلي ادت لامحال الى اختلال سوق النقد من حيث رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالارصدة النقدية ازاء المعروض من تلك الارصدة . مما يعكس زيادة في سرعة تداول النقود وزيادة في التوقعات التضخمية في وقت واحد ، اذ صارت الاخيرة المصدر الرئيس لاستمرار الظاهرة التضخمية لذلك كان هدف الحد من التضخم الجامح من الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية.

2- المحافظة على توازن السوق النقدية

إن العمل على تقوية سعر صرف الدينار العراقي (الذي يمثل القيمة الخارجية للدينار العراقي) فضلاً عن مواجهة ظاهرة الاحلال النقدي وما تتطلبه من توافر سياسة نقدية متشددة باتجاهين او عبر اشارتين قويتين هما اشارة سعر الصرف واشارة الفائدة، وهو امر يعزز من ميكانيكية الانتقال النقدي للتأثير في توازن السوق النقدية ومن ثم استقرار النشاط الحقيقي وعلى النحو الاتي:-

الاول - رفع القيمة الخارجية للدينار العراقي على نحو يتناسب مع سعر الصرف الحقيقي لاحتواء التوقعات التضخمية.

الثاني - تعديل معدلات فائدة البنك المركزي العراقي على نحو يمنح السوق المالية اشارات قوية لتغيرات متناسبة ومرغوبة مع تطور الهيكل الزمني لمعدلات الفائدة.

3- الاحتفاظ وادارة الاحتياطيات الاجنبية (النقد الاجنبي والذهب)

من المهام الاساسية للبنك المركزي العراقي هو بناء احتياطي نقدي اجنبي بهدف تعزيز وتغطية سعر صرف الدينار العراقي وخلق الاستقرار الاقتصادي والذي هو احد مؤشرات نجاح تطبيقات السياسة النقدية.

4- مواجهة ظاهرة (الدولرة)

باتت النقود تمثل بدون شك خزينا غير جيد للقيمة في ظل معدلات فائدة حقيقية (سالبة) جعلت الافراد ميالين للاحتفاظ بالعملة الاجنبية كمخزن بديل للقيمة عبر انتشار ظاهرة الاحلال النقدي (الدولرة) اي استخدام العملة الاجنبية في المعاملات المحلية لذلك كانت مواجهة هذه الظاهرة اثرها الايجابي باعتبارها احد اهداف السياسة النقدية.

5- اصلاح نظام ادارة العملة

ان البنك المركزي العراقي يتبنى نظام ادارة العملة اي التحول من كمية قليلة من العملة تلاحق كمية كبيرة من سعر الخدمات وهي تعبر عن مرحلة الاستقرار والنمو والازدهار وعلى هذا الاساس فان المشروع المقترح لحذف الاصفار من الدينار العراقي تطلق من اعتبارات حسن ادارة النظام النقدي والتحول من كتلة نقدية مترهلة الى كتلة نقدية سهلة التداول او الابداع.

المبحث الثالث- السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي(2004-2013)

تعتبر السياسة النقدية من ابرز السياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتثبيت معدلات سعر الصرف التي تزيد الاقتصاد الوطني قوة وفاعلية لمواجهة التحديات الاقتصادية، وقد نجح البنك المركزي العراقي في تحقيق احتياطي كبير من النقد الاجنبي بلغ 76 مليار دولار و30طن من الذهب. ان تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملة الرئيسية في (التعامل بالدولار) تعتبر امرا ضروريا ومناسبا، وكان لمزادات العملة الاجنبية التي يعقدها البنك المركزي العراقي دورا مهما في الحفاظ على مستوى مناسب من سعر الصرف وتثبيته، وعندما يحصل اي ضغط على معدلات سعر الصرف، فان البنك المركزي يقوم بتشديد السياسة النقدية وتضييقها والسماح بمرونة اكبر في ادارة السياسة النقدية .وقد اتخذ البنك المركزي العراقي خطوات عدة لتوسيع لائحة الادوات المتاحة للسياسة النقدية، وتغطية الاحتياطي المطلوب ليشمل الودائع الحكومية، ومنح تسهيلات على الودائع التي تستحق في مدة قصيرة بهدف السماح للمصارف بادارة وضع سيولتها بطريقة اكثر فعالية، ويمكن تحديد اهم ماتم تحقيقه من السياسة النقدية خلال السنوات 2004-2013 كمايلي:

اولا- استقرار معدلات سعر الصرف

ان الهيكلية الحالية لاستقرار معدلات سعر الصرف قد منحت فرصة للاقتصاد العراقي لاعادة بناءه ونموه، على الرغم من ان الاسعار لم تستقر بشكل كامل، ويعود في جانب منه الى عدم الاستقرار وطبيعة الظروف الامنية والسياسية التي يمر بها العراق حيث تمكنت السياسة التي اعتمدها البنك المركزي العراقي الى المحافظة على معدل سعر متوازن للدينار العراقي يبلغ 1233 دينار كما في2012/12/31 ويبلغ 1210 دينار في تشرين الثاني/2013 .وضمن هذا السياق فقد نجح البنك المركزي العراقي في تحصيل احتياطي على مستوى عال من النقد الاجنبي، مما ساهم بتثبيت سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي امرا مناسبا ومطلوبا في المرحلة الراهنة حيث بلغ الاحتياطي النقدي الاجنبي بحدود 80 مليار دولار.

ثانيا- السياسة المتشددة تحقق الاستقرار النقدي

ان السياسة النقدية المتشددة التي يعتمدها البنك المركزي العراقي في اطار ستراتيجيته الرامية الى تحقيق هدف الاستقرار، قد اظهرت ان النظام المالي المدولر اخذ يتجه نحو الانخفاض التدريجي وان ظاهرة الدولرة الجزئية وتجذرها باتت اليوم معدومة، بسبب اطلاق حرية التحويل الخارجي وفق اسس وضوابط جديدة صدرت عن البنك المركزي العراقي برقم (72/3/9) لسنة 2013 وتم العمل بموجبها اعتبارا من 2013/4/15 لادارة مزاد العملة واعتماد سياسة نقدية تعمل على تعزيز القيمة الخارجية للدينار العراقي.

ثالثا- استقرار النظام المالي

لقد شرعت السياسة النقدية، على تأسيس اطار عمل فعال يعمل صوب تقوية الثقة بالدينار العراقي . اذ تساعد الثقة بالعملة المحلية على خلق ظروف قوية وعميقة في استقرار النظام المالي ، اي نقل تأثير الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية الى تحقيق الاهداف الآنية للسياسة نفسها . موضحين بهذا الشأن ، ان قوة التصدي للدولرة ، يعد مقياساً على فاعلية السياسة النقدية في توفير اشارة مؤثرة لجعل الدينار العراقي اكثر جاذبية والذي عادة ما يتجسد باستقرار دالة الطلب النقدي او انخفاض سرعة تداول النقود واستقرارها اي بفعل تأثير اشارتي الصرف والفائدة كمتغيرات موجبة فاعلة في استقرار الطلب النقدي وتقوية ميكانيكية الانتقال النقدي في الوقت نفسه.

رابعا- الحد من الظاهرة التضخمية

يعكس الانخفاض التدريجي في الظاهرة التضخمية الاثار الايجابية لسياسة البنك المركزي العراقي في تعزيز سعر صرف الدينار العراقي الذي اضفى آثاره القوية في استقرار اسعار السلع القابلة للتبادل والتي اشرها في الوقت نفسه التضخم السنوي الاساس (معبراً عنه بالرقم القياسي لاسعار المستهلك) حيث ادت هذه السياسة الى تخفيض معدلات التضخم السنوي من 53.2% في عام 2006 الى 5.6% في عام 2012.

كما ان الاجراءات والوسائل الراهنة التي تعتمدها السياسة النقدية للتأثير في الظاهرة التضخمية باتت تؤدي دوراً مهما في كبح جماح التضخم الناجم عن عوامل الطلب الكلي. ويواصل البنك المركزي العراقي اعتماد سياسته الحالية الرامية الى خفض التضخم والتصدي لاتجاهاته ومسبباته وعلى نحو يوفر استقرار نقديا اوسع وتعجيلاً في معدلات النمو الاقتصادي وضمان ادامته عبر اشارتين اساسيتين تعتمدها السياسة النقدية الحالية وهما تعزيز سعر الفائدة الحقيقي وسعر صرف الدينار العراقي على نحو عجل من توازن واستقرار السوق المالية والاستقرار الكلي في البلاد.

خامسا- السيطرة على مناسيب السيولة وادارتها

استنادا الى قواعد الاستقرار الاقتصادي اهتم البنك المركزي العراقي بتحليل عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع ووضع السيولة حيث يشير تقرير السياسة النقدية لعام 2012 الى ان عرض النقد M1 ومكوناته لعامي 2011 و2012 تبين ان M1 بلغ (63.8) تريليون دينار في 2012/12/31 اذ شكلت صافي العملة في التداول بنسبة (48%) منه

والنسبة المتبقية (52%) للودائع الجارية حيث ارتفع عرض النقد بنسبة (211%) مقارنة بعام 2011 اما عرض النقد (M2) بالمفهوم الواسع (السيولة النقدية) (75.5) تريليون دينار نهاية عام 2012 مسجلا ارتفاعا بنسبة (4.6%) عن عام 2011.

سادساً- تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق

تنفيذا للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وبما يخدم توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية فقد استخدم البنك هذه الادارة ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة حيث بلغت نسبة الاحتياطي القانوني (15%) وبلغ الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية (5717) مليار دينار في عام 2012 ويبلغ (2501) في عام 2011 مسجلا نسبة زيادة 9.9% اما رصيد الاحتياطي القانوني على ودائع القطاع الخاص فقد بلغ (2907) مليار دينار في عام 2012 بعد ان كان (2614) مليار دينار في عام 2011 اي بنسبة ارتفاع 11%

جدول رقم (1)
مبيعات الدولار في مزاد العمله وسعر الصرف في السوق الموازي
للسنوات 2011 و 2012

الشهر	معدل سعر صرف الدينارالعراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازيه(2011)	مجموع المبيعات (2011)	الشهر	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازيه(2012)	مجموع المبيعات (2012)
كانون الثاني	1185	2845	كانون الثاني	1202	4579
شباط	1185	3127	شباط	1236	2124
اذار	1185	3369	اذار	1240	3446
نيسان	1187	2641	نيسان	1263	3246
أيار	1196	3450	أيار	1250	3940
حزيران	1197	3232	حزيران	1241	3532
تموز	1197	3252	تموز	1253	4988
آب	1199	3277	آب	1248	4142
أيلول	1200	3601	أيلول	1228	5688
تشرين الأول	1200	3995	تشرين الأول	1200	5416
تشرين الثاني	1200	3069	تشرين الثاني	1207	3468
كانون الأول	1218	3940	كانون الأول	1222	4099
المجموع	1196	39798	المجموع	1233	48650

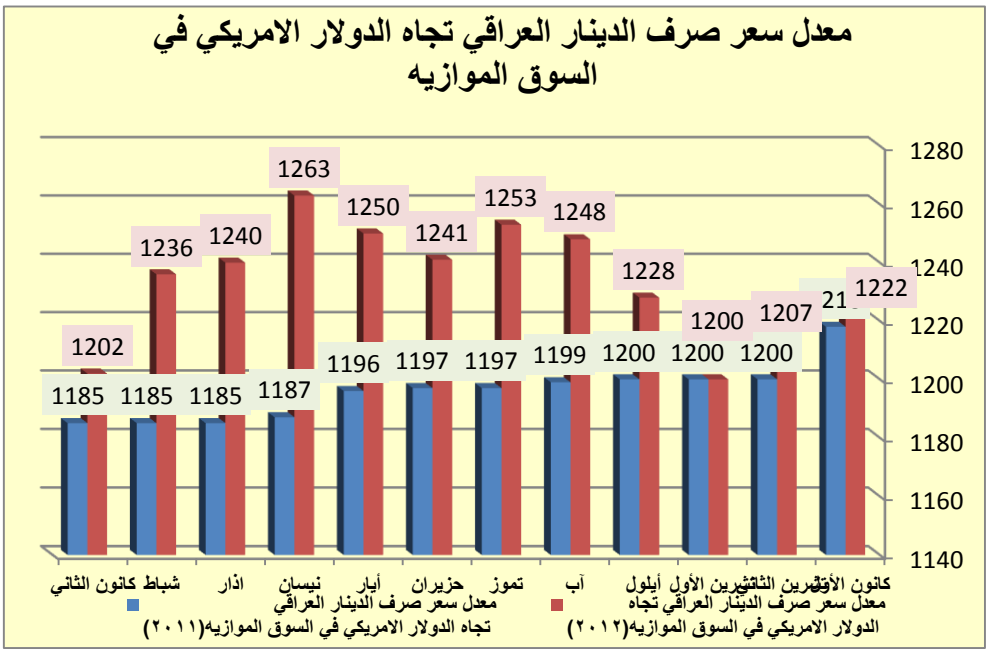

المصدر- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

جدول (2)
الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد لعامي 2011و2012
ومعدل التضخم الاساس لعام 2012

الاشهر	2011	2012	معدل التضخم الاساس %2012
كانون الثاني	130.1	138	6.1
شباط	130.1	138.3	6.3
اذار	130.4	138.5	6.2
نيسان	131.1	139.9	6.7
أيار	131.5	139.7	6.2
حزيران	131.6	139.6	6.1
تموز	132.9	140.7	5.9
آب	134.3	141	5
أيلول	134.6	141.6	5.2
تشرين الأول	136	142.2	4.6
تشرين الثاني	135.6	142.2	4.9
كانون الأول	136.5	142.3	4.2
المعدل	132.9	140.3	5.6

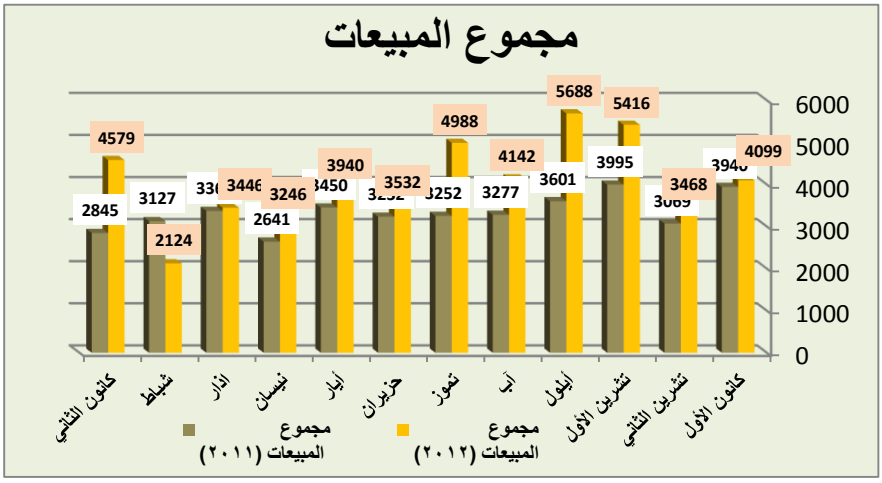

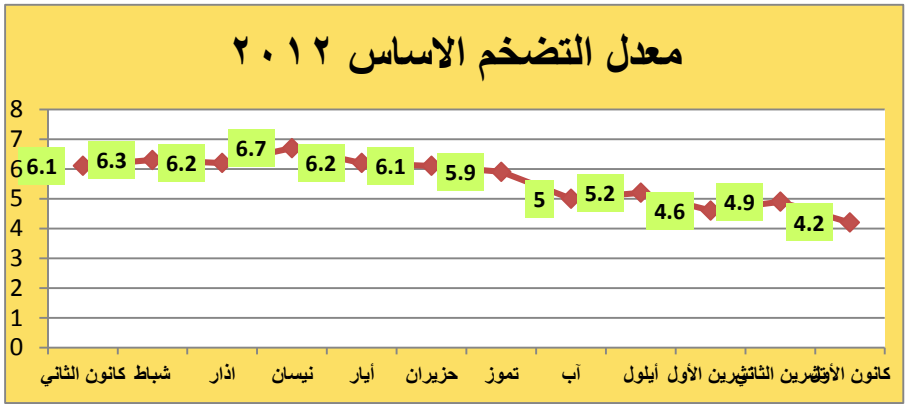

المصدر- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

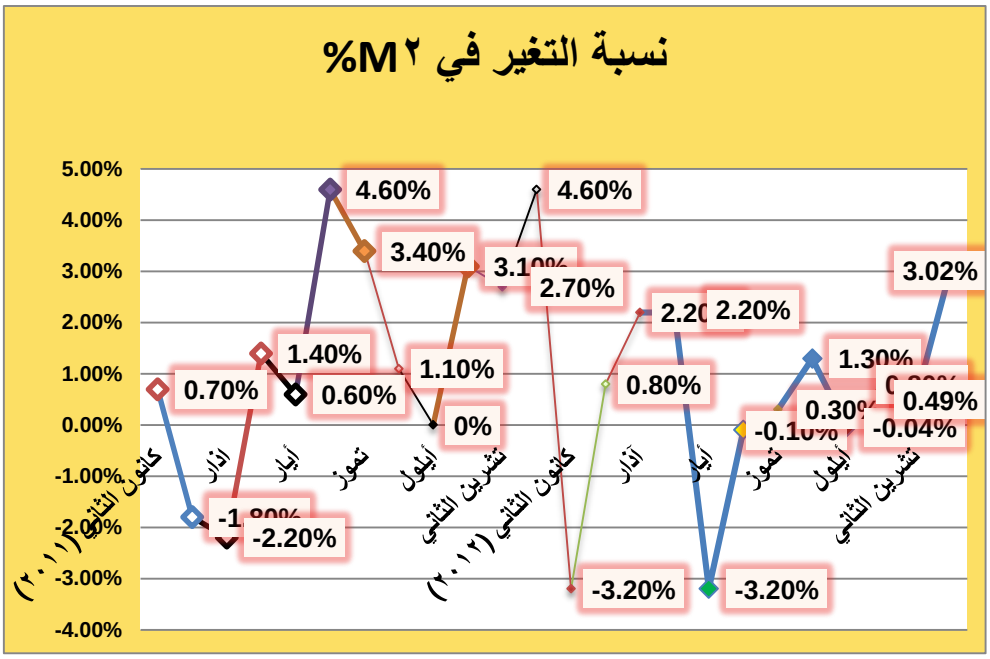
نسبة التغير في M٢%
5.00%
4.00%
3.00%
2.00%
1.00%
0.00%
-1.00%
-2.00%
-3.00%
-4.00%
4.60%
3.40%
3.10%
2.70%
4.60%
2.20%
3.02%
1.40%
1.10%
0.70%
0.60%
0%
0.80%
1.30%
0.49%
-0.04%
-2.20%
-3.20%
-3.20%
كانون الثاني (٢٠١١)
اذار
أيار
تموز
أيلول
تشرين الثاني
كانون الثاني (٢٠١٢)
اذار
أيار
تموز
أيلول
تشرين الثاني

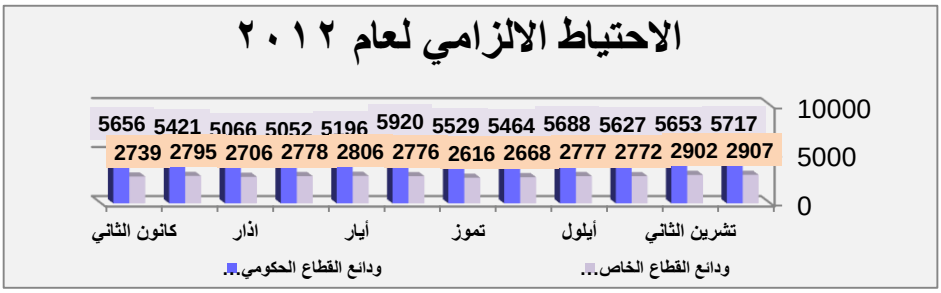
الاحتياط الالزامي لعام ٢٠١٢
10000
5000
0
5656 5421 5066 5052 5196 5920 5529 5464 5688 5627 5653 5717
2739 2795 2706 2778 2806 2776 2616 2668 2777 2772 2902 2907
كانون الثاني
اذار
أيار
تموز
أيلول
تشرين الثاني
ودائع القطاع الحكومي..
ودائع القطاع الخاص..

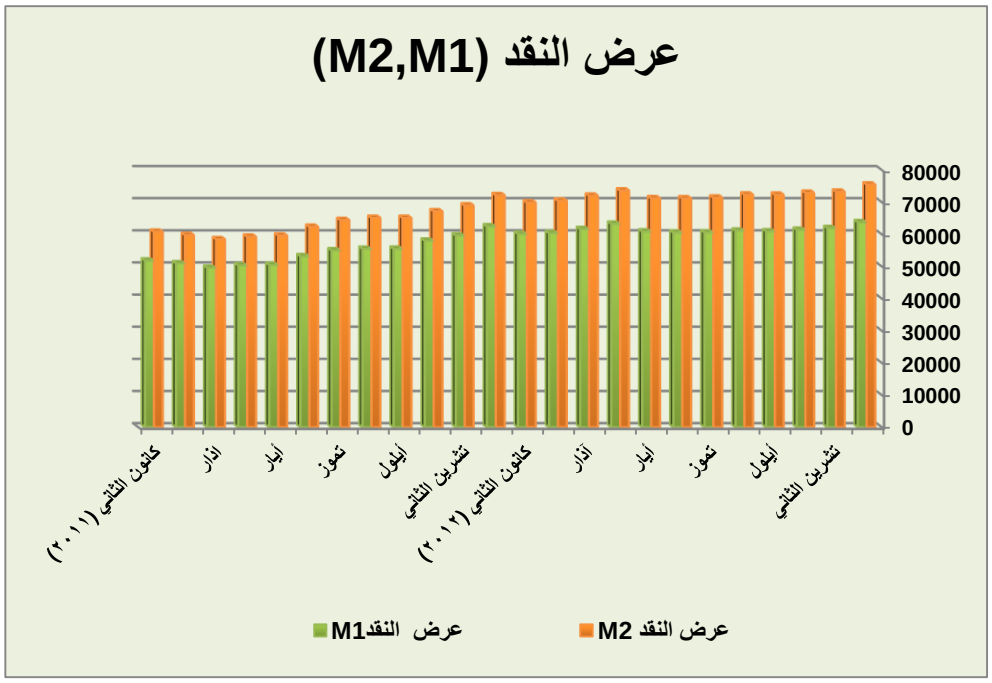
عرض النقد (M2,M1)
80000
70000
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
كانون الثاني (٢٠١١)
اذار
أيار
تموز
أيلول
تشرين الثاني
كانون الثاني (٢٠١٢)
اذار
أيار
تموز
أيلول
تشرين الثاني
عرض النقدM1
عرض النقد M2

جدول رقم (3)

الاحتياطي الإلزامي خلال عامي 2011و 2012

مليار دينار

الاشهر	2011		2012	
	ودائع القطاع الحكومي 2011	ودائع القطاع الخاص 2011	ودائع القطاع الحكومي 2012	ودائع القطاع الخاص 2012
كانون الثاني	4672	2149	5656	2739
شباط	4859	2050	5421	2795
اذار	4750	2243	5066	2706
نيسان	4642	2090	5052	2778
أيار	4875	2163	5196	2806
حزيران	5059	2130	5920	2776
تموز	5106	2119	5529	2616
آب	5126	2277	5464	2668
أيلول	5018	2279	5688	2777
تشرين الأول	5310	2420	5627	2772
تشرين الثاني	5286	2500	5653	2902
كانون الأول	5201	2614	5717	2907

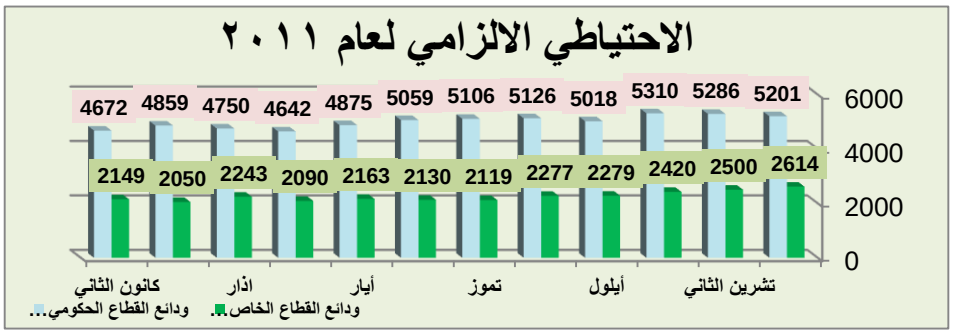

المصدر- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

المبحث الرابع- آفاق استراتيجية السياسة النقدية في العراق

اعتمدت ستراتيجية السياسة النقدية في العراق على ثلاثة محاور رئيسة أهمها خفض مستويات التضخم، ورفع قيمة الدينار العراقي "التعديل المستهدف لسعر الصرف الاسمي"، وتعديل معدلات الاحتياط النقدي الاجنبي، للعراق.إضافة الى ما تقوم به من مشاركة في سياسة تخفيض الدين العام للدولة بالتعاون مع المالية والاجهزة الرسمية الاخرى.

وبالتأكيد هناك ترابط وثيق وتأثيرات متبادلة كبيرة بين المحاور أعلاه، وتذبذبها صعوداً ونزولاً، ولا ينكر أن البنك المركزي العراقي قد حقق تقدماً واسعاً ، خلال السنوات العشر الماضية، في تحقيق الأهداف العامة للستراتيجية النقدية وفي عدة مجالات، حيث انخفض التضخم من حوالي 53.2% سنة 2006 الى حوالي 5.6% سنوياً في نهاية العام 2012. وقد انخفضت الفائدة من حوالي 20 %سنوياً الى حوالي 6% سنوياً في نيسان عام2010ومازال البنك المركزي محافظا على هذه النسبة. وكان الأهم في كل ذلك تحقيق احتياطات نقدية أجنبية متواجدة لدى البنك المركزي العراقي بلغت 76 مليار دولار ويمكننا هنا تحديد افاق ستراتيجية السياسة النقدية للمرحلة المقبلة وفقا لمايلي:

اولا- حرية التحويل الخارجي

إن التزام البنك المركزي العراقي بحرية التحويل الخارجي وعدم تقييدها، ورغم إيجابية هذه الخطوة، ولكن نعتقد بأن عليه أن يضمن ذهاب هذه التحويلات والتدفقات الخارجية لصالح استيراد السلع والخدمات، وعدم تهريب رؤوس الاموال والفائض النقدي الى الخارج، حيث أن البنك يعي وبشكل واضح أن ذلك يحتاج الى تحليل مالي، وآليات سليمة، وكذلك أن قانون مكافحة غسل الأموال، يحتاج الى تعميق الرقابة المالية ، خاصةً أن القائمين بعمليات التحويل الخارجي يعتمدون طريقا موازيا بواسطة " الصرافين" وطريقا آخر رسميا يتم عبر بوابة غرفة المزاد والتحويل الخارجي بواسطة البنك المركزي، وما تلعبه بعض الشركات المالية من دور خاصةً في هذا المجال رغم إمكانياتها المالية المحدودة.إن التشبث بأن الالتزامات الدولية والإتفاقات الدولية لا تسمح بتقييد حرية التحويل الخارجي ، صحيح ولكن ذلك لا يعفي البنك من تحقيق الرقابة المالية ، وتحليل التدفقات المالية الخارجية وإننا نخشى بأن هذه التحويلات وبهذا الحجم قد تكون ضارة وهي لأغراض غير إيجابية للاقتصاد العراقي ولا تفيد بتدفقات السلع والخدمات،وإنما هي أساس للمضاربة وتقوم بها" مؤسسات مالية وسيطة" لا هم لها إلا تحقيق عوائد وارباح وبآليات غير دقيقة ، مما قد تولد مخاطر عالية وكبيرة نحو الاقتصاد العراقي وعلى هذه المؤسسات المالية بالدرجة الأولى.كل العوامل الإيجابية التي ذكرناها أعلاه بتحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار العراقي حيث أصبح البنك المركزي العراقي هو الموجه لأسعار الصرف وقلل من" ظاهرة الدولرة "، وتقليل الفرق بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي ، وهذا قاد الى استقرار نسبي وتوازن السوق النقدية..ولكن علينا أن نحذر من بعض السلبيات والآليات ودراسة تأثيراتها المستقبلية وعدم التمسك حرفياً ببعض المبادىء الأساسية والالتزامات التي تحققها الاتفاقات

الدولية، حيث أن آليات التنفيذ التفصـيلية قد تخلق تراكمات سـلبية صـغيرة، وبمرور الزمن قد تحقق خرقاً كبيراً للنظام المصرفي والنقدي.

ثانيا- اسعار الفائدة

يتطلب وضع سياسة وآليات تمتاز بالمرونة لتحديد أسعار الفائدة وتحديدها والتشاور مع القطاع المصـرفي الحكومي والخاص، وضـمان إيجاد الموازنة الحقيقية للإدخار والاسـتثمار، ضـمن الموازنة العامة التي تسـتهدف زيادة الائتمانات والتمويل الى المشاريع الخاصة.

ثالثا- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

أن النمو الاقتصـادي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي مرهون بمقدار فعالية السـياسـتين المالية والنقدية ومدى نجاحهما في تحقيق الأهداف والسـتراتيجية المرسـومة لتطور الاقتصاد العراقي وأهداف التنمية، وهذا يتطلب بالتأكيد نظرة موحدة وستراتيجية واحدة، لا تعتمد على التنسـيق فحسـب وإنما تنطلق من نفس الأسـس والأهداف وتتبع نفس المسارات.

رابعا- التنسيق بين الاجهزة الاقتصادية

ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض التضخم إن كان يعود أسبابه للسياسات النقدية السـليمة التي ينتهجها البنك المركزي العراقي إلا أن هذه السـياسـات سـتحجم هذه الايجابيات في المستقبل القريب، لعدم التنسيق الفعال بين الأجهزة الاقتصادية المختصة، وسـوف لا تحقق نمواً اقتصـادياً مهماً مادامت لم تتجه الى نمو القطاعات الإنتاجية وما دامت لم تتوجه أساسـاً للاستثمار لذلك فالحاجة ملحة جدا للتنسيق بين جميع القطاعات الاقتصادية والتعاون مع البنك المركزي العراقي في تطبيق السياسة النقدية.

خامسا- مزاد العملة الاجنبية

حقق مزاد العملة الاجنبية ووفق الآليات التي اعتمدها البنك المركزي في عمليات البيع والشراء ومنذ 2003/10/4، وحتى الآن إرتفاع سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الامريكي، والأهم من ذلك حققت السياسة النقدية الجديدة السيطرة على استقرار سوق الصرف الاجنبي تقريباً مما يتطلب اعتماد هذه السياسة تحت رقابة صارمة ولكنها بأليات مرنة وغير مقيدة للتحويل الخارجي.

سادسا- استقلالية البنك المركزي العراقي

تواجه السياسة الاقتصادية عامة ، والسياسة النقدية في العراق خاصة ، تحديات جسام في بناء برنامج العراق الاقتصـــادي لتحقيق الاســـتقرار والنهوض بالتنمية على نحو متسارع واحداث تحسن جوهري في مستوى معيشة الفرد وبهذا فقد منح القانون رقم (56) لسنة 2004 البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال ونصت الفقرة (2) من المادة (2) على ان يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق اهدافه ولا يتلقى البنك المركزي أي تعليمات من أي شـــخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية الا فيما ورد فيه من نص يقضي بغير ذلك ، فضلاً عن احترام هذا الاستقلال .

سابعاً – نظام ادارة الدين العام

العمل وفق نظام ادارة الدين والتحليل المالي التابع للامم المتحدة بغية مطابقة جداول المديونة الخارجية للعراق مع الجهات الدائنة واستخراج التقارير الخاصة بالمديونية وبالتنسيق مع دائرة ادارة الدين العام في وزارة المالية . موضحين اهمية دور البنك المركزي العراقي في القيام بدور المستشار المالي للدولة لكونه السلطة النقدية الرئيسية في البلاد التي عليها ان تجنب الاقتصاد والاتجاهات السلبية وتدعم الاجراءات التي من شانها تقوية مركز العملة العراقية واستقرارها . اذ بدون التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، فانه يتعذر ضمان تحقيق اهداف السياسة النقدية ذلك لان سياسة الدولة المالية تعد من العوامل المهمة المؤثرة في التطورات النقدية للبلاد وفي اطار استقلالية البنك.

ثامنا- الاحتياطي النقدي الاجنبي

إن الاعلان عن الاحتياطي النقدي الأجنبي هو ظاهرة إيجابية وجيدة، وتعتبر سياسة ناجحة، ولكن عدم وجود شفافية في المعلومات نخشى أن يذهب جزء كبير من هذه الاحتياطات للاستجابة الى احتياجات السوق المحلية للدولار وهي غير مستقرة وغير حقيقية وبعضها يخضـــــع للتهريب والمضاربة وتسريب التدفقات النقدية الاجنبية للخارج.وأننا نؤيد بكل قوة عدم التدخل في السياسة النقدية التي يقودها البنك المركزي وعدم التدخل بإدارة الاحتياطي الأجنبي للبنك المركـــــزي العراقي.إلا أننا في الوقت نفسه لا نؤيد عزلة البنك المركزي العراقي عن الادارة الاقتصادية. ان قيام البنك المركزي العراقي بتولي مسؤولية ادارة الاحتياطي الرسمي للبلاد من النقد الاجنبي تاتي كونه الجهة المسؤولة عن اصدار العملة وحماية قيمتها في الداخل والخارج.

تاسعا- تحديث وتطوير انظمة المدفوعات

تحديث نظم المدفوعات المصرفية التي كانت تعد الى فترة قريبة جداً بدائية جداً من الناحيتين التقنية والبنية التحتية ذلك طريق ادخال نظام RTGS والذي يعني نظام التسويات اذ يرتبط بهذا النظام في الوقت الحاضر اغلب المصارف الاهلية اضافة الى مصرفي الرافدين والرشيد والمحاسبات العامة في وزارة المالية ذلك قدر تعلق الامر بالحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي وتفعيل نظام صيرفة التجزئة ومشروع المقسم الوطني.

عاشرا- اللوائح التنظيمية والتنفيذية

ضرورة التشاور مع القطاع المصرفي الخاص قبل اصدار اللوائح التنظيمية والتنفيذية والتعليمات التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح وهي عمليات داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان.

احد عشر- هيكلة المصارف الحكومية

في اطار النهوض بالنشاط المصرفي الحكومي ووضعه على اسس تنافسية ضمن بيئة مصرفية واعدة متنوعة الادوات تؤكد على اعادة هيكلية مصرفي الرافدين والرشيد اللذين يهيمنان على حوالي 90 في المائة من النشاط المصرفي التجاري العراقي.

الفصل العاشر

مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي.. هل هو خطوة في الاتجاه الصحيح؟؟

يعاني العراق من التضخم وقد بلغ مستويات عالية منذ عقدين واكثر فهل من اجراءات وخطط للخروج من هذه الازمة ؟ وما هو دور البنك المركزي العراقي في رسم السياسة النقدية ومدى قدرته في التعامل مع هذه الاوضاع لكي تستعيد العملة العراقية عافيتها وينتعش الدينار العراقي؟ ياترى هل اعتزم البنك المركزي العراقي تبني مشروع حذف الاصفار من الدينار خطوة في الاتجاه الصحيح ام هو محاولة تجريبية ربما ستربك الاوضاع وتزيدها تعقيدا؟

ان البنك المركزي العراقي يتبنى ما يسمى باصلاح نظام ادارة العملة اي التحول من كمية قليلة من العملة تلاحق كمية كبيرة من سعر الخدمات وهي تعبر عن مرحلة الاستقرار والنمو والازدهار وعلى هذا الاساس فان مشروع حذف ثلاثة اصفار من الدينار العراقي اي جعل الالف دينار تساوي دينارا واحدا ينطلق من اعتبارات حسن ادارة النظام النقدي والتحول من كتلة نقدية مترهلة قدرها (40) تريليون دينار ولا تلبي احتياجات نظام المدفوعات في العراق وتشجع على الدولرة الى كتلة نقدية سهلة التبادل وسهلة الايداع لدى المصارف مؤكدين ان القدرة على الادخار المصرفي باتت ضعيفة لاسباب عملياتية لان المصارف ليس لها قدرة كافية على العد والفرزوالتحكم بالعملة المزيفة باطنان من النقود تردها يوميا وحتى المعاملات التجارية ما بين التجار التى باتت تلجأ الى الوزن بدلا من العد والفرز وتحمل هامش مخاطر بكلفة المعاملات الذي يماثل كلفة العد والفرز احيانا وهي كلفة تضخمية تضاف الى قيمة المعاملة الواحدة، وعلى هذا الاساس فان مرحلة التطور الحديثة للعراق والدخول في عصر الاستقرار وانخفاض التضخم الجامح يحتاج الى اعادة تاسيس نظام عملة جديدة باصدار فئات نقدية عالية القيمة قليلة الحجم وهذا ما فعلته بلدان عديدة العالم كانت تعاني من التضخم الجامح.

كما يؤكد البنك ان عملية استبدال العملة ليست لها تاثير لا على ثروة المواطنين ولا على مدخولاتهم ولا على النظام السعري وما يعمل عليه هو عملية تنظيم لادارة الاقتصاد الكلي وهي عملية تتمتع بالكفاءة العالية بدلا من استخدام نظام مدفوعات يعد تركة من تركات مراحل عدم الاستقرار والتضخم الاقتصادي.

ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تتجه نحو تحسين قيمة الدينار وتعزيز قيمة صرفه وان برنامج طويل الامد يجري بهذا الاتجاه للاحتفاظ بالدينار وهو الربح الاعظم لاننا مقبلون على دينار اقوى وبالتالي فان احلال الدينار بدل العملة الاجنبية او موجودات اخرى سيتسبب في خسارة المواطن وعليه يجب ان يتشجع المواطن بالادخار بالدينار العراقي (العملة الوطنية) وان يتعاطى التعامل المصرفي ليربح مرتين الاولى بالفائدة المصرفية والثانية

بارتفاع سعر صرف الدينار العراقي وهي من نتائج الازدهار الاقتصادي الذي تعمل السياسة النقدية في العراق على تحقيقها. ولكن هناك وجهة نظر اخرى معارضة للمقترح اعلاه يؤكد على ان مكننة الجهاز المصرفي وايجاد الصراف الآلي و(الفيزا كارت) والبطاقات الائتمانية والحوالات والتداول الالكتروني بتجاوز الوظائف الكلاسيكية والتقليدية للمصارف الى الوظائف الحديثة وبالادوات الجديدة التي تكفل تطوير نظام ادارة المخاطر المصرفية ونظام الائتمان لدعم جهود التنمية والاعمار، وان يكون الاجتهاد في الجانب الحقيقي من الاقتصاد بدعم جهود التشغيل والاستثمار لزيادة الانتاج واعطاء التسهيلات الكفيلة لذلك لا نهرب الى اجراءات غير ذات جدوى.

كما يرى البعض أن هذه العملية ستعود بالعراق إلى الفترة الاقتصادية الزاهية وستعزز قيمة الدينار لدى صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي وستعالج المشكلات الاقتصادية وفي مقدمتها التضخم. ويرى آخرون في العملية خسارة لقيمة العملة تقدر بالثلث. فبتقديرهم سيتضرر أصحاب المرتبات والأجور بسبب حصولهم على دخول قوتها الشرائية أقل من القيمة الاسمية للعملة. ويعتقدون أن إلغاء الأصفار سيقود إلى "الوهم النقدي".

إن هذه المواقف تستند إلى أسس هشة وأحيانا غير منطقية. هنالك خلط واضح بين إلغاء الأصفار والتحسن الحقيقي لسعر الصرف، وخلط ثان بين هذا الإلغاء والتضخم، وخلط ثالث بين هذا الإلغاء وتخفيض قيمة العملة.فالموقف الأول مجرد أمنيات غير قابلة للتحقيق عن طريق حذف الأصفار.

والموقف الثاني غامض، إذ كيف يقود حذف الأصفار إلى خسارة مالية وعلى أي أساس حددت بالثلث؟

كما أن الحذف لن يعالج التضخم ولن يساهم في تفاقمه. ولا علاقة للوهم (والأصح التوهم) النقدي بموضوع البحث.

يبدو أن البنك المركزي وبعض الأطراف الحكومية تميل إلى الاتجاه الأول، بعد أن تضيف إليه شعارات الإنجاز الوطني والإصلاح الاقتصادي والإلحاق بركب دول مجلس التعاون الخليجي.

حيث يجب ملاحظة انه في فترة الحصار الشامل والصارم ضد العراق للفترة بين 1990 و2003 ظهرت أزمة اقتصادية خانقة قوامها انهيار الصادرات النفطية وتردي الإنتاج الصناعي والزراعي وارتفاع البطالة والتضخم وعدم سداد الديون الخارجية وعجز مزمن في ميزانية الدولة.

ومن البديهي أن يهبط سعر الصرف بشدة حتى وصلت القيمة التعادلية للدولار إلى 3000 دينار عام 1995.

وبات من اللازم إصدار فئات نقدية جديدة وصلت قيمتها الاسمية إلى 250 دينارا لكنها لا تساوي من حيث قيمتها الحقيقية سوى 25 فلسا من عملة السبعينيات.

وهكذا ظهرت ثلاثة أرقام على العملة العراقية. واحتلت الولايات المتحدة العراق عام 2003 فسارعت إلى إلغاء واستبدال الفئات النقدية. وبهدف تسهيل المبادلات التجارية الداخلية في الحياة اليومية أصبح من الضروري إضافة أرقام أخرى.
وبات التعامل بعملة من سبع فئات: 50 و250 و500 و1000 و10000 و25000 دينار.
وعلى خلاف البلدان العربية لا توجد في العراق منذ حوالي 15 سنة نقود معدنية.
ولرفع سعر الصرف هنالك من الناحية المبدئية طريق طويل وشاق يفضي إلى نتائج اقتصادية إيجابية وطريق آخر سهل وسريع عديم الجدوى من الناحية الاقتصادية.
يتمثل الطريق الأول بالمؤشرات النقدية والمالية والتجارية والسياسية. وهي حجم الاحتياطيات النقدية وثقل الديون الخارجية ومركز الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة ونسبة التضخم ومستوى الاستثمارات وحجم الإنتاج الزراعي والصناعي وتدخل السلطات النقدية والظروف الأمنية وأسعار صرف العملات الرئيسية.
وعند مقارنة العام 2013 بالعام 1995 نجد تحسنا في أغلب هذه المؤشرات، فقد ارتفع سعر برميل النفط من 17 دولارا عام 1995 إلى 94 دولارا عام 2013
وكان العراق خاضعا لحصار دولي من 1990 حتى 2003. في حين ألغي هذا الحصار بعد الاحتلال. وتمخض عن هذين العاملين ارتفاع العوائد النفطية ، وفي هذه الفترة انتقلت الاحتياطيات النقدية من الصفر تقريبا إلى 76 مليار دولار. لذلك تحسن سعر الصرف . لكن هذا التحسن لا يوازي إطلاقا نتائج المؤشرات المذكورة نظرا لتدمير البنية التحتية وغياب السياسات الاقتصادية وتفشي الفساد المالي.
فلا يزال سعر الصرف بعيدا عن الطموحات .لذلك اتجه التفكير إلى الطريق الآخر الأسهل والأسرع، وهو حذف ثلاثة أصفار من الدينار.
والورقة من فئة 5000 دينار مثلا ستستبدل منها ورقة أخرى قيمتها الاسمية 5 دنانير جديدة. عندئذ ينتقل سعر الصرف بين ليلة وضحاها من 1120,00 دينارا للدولار إلى 1,12 دينار للدولار.
ويلاحظ أن عملية حذف الأصفار معروفة في عدة بلدان سبقتنا الى ذلك منهم من حذف صفرين أو ثلاثة أو حتى ستة اصفار كما في تركيا.
إن أسباب حذف الأصفار تكاد تنحصر بالجانب النفسي المتمثل بالرغبة في عملة ذات سعر صرف مرتفع. وهذا الارتفاع يدخل الفرحة إلى قلب العراقي. فرحة عودة الدينار إلى ماضيه الزاهر.

لكن هذه الفرحة لا تخفي قناعته بأن عملية شـطب الأصـفار لن تعالج الأزمة الاقتصـادية التي يعاني منها خاصـة هبوط مسـتوى المعيشـة والبطالة وتردي الخدمات الأمنية والصحية والتعليمية وخدمات الطاقة.
يجب العمل على إقناع العراقيين بأن قوة العملة تتأتى من قوة الاقتصـاد لا من عدد وحدات النقد الأجنبي المعادل لها.
وفي حالة الإصـرار على هذا الاسـتبدال لسـبب أو لآخر يتعين الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات التالية:
تطوير الطباعة المحلية: إن عملية حذف الأصفار خسارة ليست مالية فقط بل اقتصادية أيضا بسبب طبع العملة خارج العراق، أي لا تساهم هذه العملية في تشـغيل العراقيين، ولا تقود إلى زيادة القيمة المضـافة للصـناعات التحويلية.
وعلى هذا الأسـاس لا بد من تأهيل دار النهرين للطباعة التي تعرضـت بعد الاحتلال أجهزتها للسرقة ووثائقها للحرق.
وهذه المؤسسة تطبع حاليا شيكات البنوك وجوازات السفر وبطاقات الأحوال المدنية. ولا بد من دعمها للقيام بوظائفها النقدية.
وتجدر الإشـارة إلى أن بلدانا عربية كالمغرب ومصـر تطبع عملاتها وفق مواصفات عالية.
وتشـجيع اسـتخدام الشـيكات المصـرفية وتقديم إرشـادات إعلامية بضـرورة المحافظة على سـلامة الأوراق النقدية وإدخال الأجهزة الإلكترونية العاملة بالبطاقات الائتمانية للسحب والإيداع.ومن صور إهدار المال العام طبع أو سك فئات نقدية ثم يتبين أنها غير متداولة، الأمر الذي يسـتوجب سـحبها من السـوق. وهذا ما حدث فعلا عام 2004 عندما طرحت قطع معدنية بقيمة 25 و50 و100 دينار ثم سحبت عام 2008.
وإذا كان حذف الأصفار لا يعالج التضخم فإنه لا يساهم في ارتفاعه. إن إزالة ثلاثة أصـفار تفترض تقسـيم القيمة الاسـمية للنقود الجديدة على 1000 وفي نفس الوقت تقسـم على هذا الرقم المرتبات والأجور والدخول الأخرى والقيم الاسمية للأسـهم والسندات وكذلك أسعار السلع والخدمات. وقد ترتفع أسعار بعض السلع أو الخدمات عند الانتقال إلى العملة الجديدة، فيتولد شعور شعبي بأن هذه العملة أدت إلى ذلك. في حين يتعين البحث في العرض والطلب لتفسير هذا الارتفاع.
ومنذ بضـعة أشـهر كثر الحديث في العراق عن ظهور التوهم النقدي في حالة حذف الأصـفار من الدينار. والواقع أنه لا صـلة للتوهم النقدي بمفهومه الوارد أعلاه بإزالة الأصـفار، لأنه يسـتوجب ارتفاع المرتبات بنسـبة تقل عن نسـبة التضخم. وعندما لا توجد علاقة بين الدخل الاسمي والتضخم لا يصح الحديث عن التوهم النقدي.
إن حذف الأصـفار قد يؤدي إلى عكس ذلك وفق عامل الشـعور بالفقر. أي إلى هبوط الاستهلاك في المرحلة الأولى ثم إلى عودة الاستهلاك إلى وضعه العادي

في المرحلة التالية. وفي جميع الحالات تبقى العوامل النفسية ثانوية ومحدودة بفترة زمنية قصيرة ولا تنطبق على جميع الأفراد بنفس الحدة.
والخلاصـــة أن حذف الأصـــفار لا يختلف كثيرا عن تعديل حجم الأوراق النقدية أو تغيير ألوانـها أو إضافة رسم جديد لـها أو إزالة صورة منـها.

مع الدكتور احمد سفر في المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت 2013

المشاركين في منتدى الإعلام الاقتصادي بيروت 2013

مع لجنة التشريفات في المؤتمر المصرفي الاول بغداد 2013

الوفد العراقي في المؤتمر المصرفي العربي السنوي بيروت 2013

مير عباس النصيري
مستشار التخطيط والمتابعة

موظفي مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري 2011

محاضرة في ادارة الجودة الشاملة للكادر القيادي في مصرف الخليج التجاري 2013

محاضرة في ادارة الجودة الشاملة للكادر القيادي في مصرف الخليج التجاري 2013

منتدى الإعلام الإقتصادي - بيروت 2013

مع السيد رئيس مجلس ادارة مصرف الخليج التجاري - بغداد 2012

مركز المشروعات
الدولية الخاصة
Center for International
Private Enterprise
مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص - بغداد 2014

بمشاركتكم
مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص - بغداد 2014

مع موظفي مصرف الخليج التجاري 2012

المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت- 2013

المؤتمر المصرفي العراقي الاول بغداد - 2013

منتدى الاعلام الاقتصادي بيروت - 2013

ECONOMY BANK
المؤتمر المصرفي العراقي الاول بغداد - 2013

BML
لبنان
FRANSABANK
AB
Union of Ar
المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت - 2013

افتتاح مركز التدريب المصرفي - مصرف الخليج التجاري - 2011

مع الاستاذ وليد عيدي والاستاذ عبد العزيز حسون 2012

GULF COMMERCIAL BANK
BANKING TRAINING CENTER
مصرف الخليج التجاري
مركز التدريب المصرفي
الدورة التدريبية في الإئتمان والاقراض وخطابات الضمان
للمصارف الحكومية والاهلية - شباط 2011

GULF COMMERCIAL BANK
BANKING TRAINING CENTER
مصرف الخليج التجاري
مركز التدريب المصرفي
الدورة التدريبية الخاصة بالقيادات المصرفية الوسطى
شباط 2011

القسم الثالث

رؤى وافكار لتطوير القطاع المصرفي العراقي

الفصل الحادي عشر

مقالات وتصريحات وآراء

خبير يقترح على الحكومه خطه استباقيه لمعالجه الوضع المالي للمصارف العراقيه

بسبب الظروف الامنيه الخاصه التي يعيشها العراق بسبب الحرب على الارهاب وبشكل خاص في المحافظات الساخنه ، يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل اضافيه على مشاكله السابقه ابرزها عدم السيطرة على توفير الامن الغذائي والدوائي للمواطنين النازحين من المحافظات اعلاه

كذلك توقف عجله الاقتصاد بشكل كامل فيها من خلال توقف التداول السلعي والنقدي في السوق المحليه كذلك عدم تمكن اغلب النازحين وغير النازحين المقترضين من المصارف الحكوميه والاهليه من تسديد مابذمتهم من ديون بتواريخ استحقاقاتها مما اربك عمل القطاع المصرفي في تلك المحافظات وانعكس ذلك على حدود السيوله مما اوصلها في بعض المصارف الى حدودها الدنيا مما سيعرض بعضها الى الافلاس لذلك نقترح على الحكومه وبشكل خاص اللجنه الماليه في مجلس النواب والبنك المركزي العراقي ووزارة الماليه اتخاذ اجراءات استباقيه سريعه لمعالجه الوضع المالي وحمايه بعض المصارف الاهليه من الانهيار باتخاذ الخطوات السريعه بالتنسيق مع رابطه المصارف الخاصه في العراق وكما يأتي :-

1- قيام البنك المركزي بتحليل الموقف المالي لكل مصرف كما في 2014/9/30 والمتوقع للفصل الرابع 2014 وتحديد الحاجه الفعليه للسيوله لادامه عجله العمل المصرفي
2- اقراض المصارف المتضررة التي حدود الخطورة فيها عاليه بأمد طويل وباسعار فائده مناسبه على ان يتم تخصيص رصيد اجمالي للقروض لما تبقى من عام 2014 وعام

2015 لغرض تعويض المصارف التي تعاني من الديون المشكوك في تحصيلها لقاء ضمانات يتم الاتفاق عليها 0

3- قيام المصارف الحكوميه بأقراض المصارف الاهليه وبشروط ميسرة وبضمانات خاصه لحين الخروج من الازمه

4- يتم تطبيق خطه الانقاذ الاستباقيه على ثلاث مراحل ، المرحله الاولى تحدد مبالغ اقراض للربع الرابع 2014 ومبلغ اخر للنصف الاول 2015 ومبلغ للنصف الثاني 2015 في ضوء متابعه الموقف المالي للمصارف المشموله بالخطه الاستباقيه

5- سرعه اقرار الموازنه العامه لما تبقى من عام 2014 وانجاز اعداد الموازنه لعام 2015 على ان يتم المصادقه عليها قبل 2014/12/31

النصيري: الخطة الخمسية الجديدة قد تعزز دور المصارف في التنمية:

شبكة اخبار النجف:

بعد ان خلص المؤتمر المصرفي العراقي الاول الذي انعقد مؤخرا الى تحديد احد الاهداف الرئيسة له والمتمثلة برسم ملامح جديدة لستراتيجية القطاع المصرفي في العراق للمرحلة المقبلة وحتى العام 2017 تتمثل بآليات جديدة من شأنها – بحسب خبير مصرفي – تحقيق الاهداف المركزية للسياسة النقدية . معربا عن تأييده لمقترح تشكيل مجلس اعلى للاصلاح الاقتصادي وتعزيز دور المصارف الاهلية في التنمية من خلال تسهيل انتقالها من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي.

ملامح وآفاق الستراتيجية
وفي هذا الخصوص قال الخبير المصرفي سمير النصيري ان مثل هذه الستراتيجية ترتبط مع تطبيقات وآفاق السياسة النقدية التي يتولى تطبيقها البنك المركزي العراقي من خلال الاشراف والمراقبة على المصارف العاملة . واضاف النصيـــــري في تصريح لـ(الصباح) نلاحظ ومن خلال متابعتنا للمراحل التي مرت بها تطبيقات السياسة النقدية في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي 56 لسنة 2004وقانون المصارف 94 لسنة 2004 ، ان المركزي قد نجح بشكل جيد في تحقيق الاهداف المركزية للسياسة النقدية في استقرار النظام النقدي ومواجهة الموجات التضخمية بعد التحسن الكبير في سعر صرف الدينار العراقي، اضافة الى بناء احتياطيات بالعملة الاجنبية.

فتح المجال للاستثمار
واشار الى ان ذلك أدى الى بناء مرتكزات متينة في الحفاظ على بناء الاستقرار الاقتصادي الخارجي وفتح مجال واسع للاستثمار كما ان الدور الايجابي الذي لعبه سعر الفائدة في خفض معدلات التضخم السنوي الاساس من 53.2 بالمئة في العام 2006 الى نحو5.6 بالمئة في العام 2012 ، فضلا عن تحديد ظاهرة الدولرة والمضاربة كما انه نجح بشكل كبير في المحافظة على استقلاليته لذلك فانما اطلق

عليه خلال المرحلة السابقة بالسياسة المتشددة للبنك المركزي العراقي تخللتها حالات متقدمة من السيطرة على السياسة النقدية.

تعزيز دور المصارف في التنمية
ودعا المركزي الى دراسة المقترحات الخاصة بتطوير وتعديل بعض حلقات السياسة النقدية المطبقة حالياً وبما يسهم في اعادة هيكلة واصلاح القطاع المصرفي الخاص ورسم ملامح جديدة للقطاع المصرفي الخاص بما يعزز من دورالمصارف الخاصة من الانتقال من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي ما يشكل ستراتيجية معدلة للسياسة النقدية المعتمدة حاليا وسياسات ومعالجات مقترحة ومطلوبة للاصلاح المصرفي للمرحلة المقبلة المحددة بخمس سنوات (2013 – 2017).

مجلس الإصلاح الاقتصادي
واكد الخبير المصرفي ضرورة اتخاذ الاجراءات والآليات السريعة لتشكيل مجلس اعلى للاصلاح الاقتصادي في العراق على ان يضم اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية والمالية في البرلمان والبنك المركزي العراقي ومجموعة مختارة من المستشارين والخبراء الاقتصاديين والمصرفيين تتولى بناء ستراتيجية للانتقال بالاقتصاد من حالته المتشابكة حاليا الى اقتصاد السوق الى جانب مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية وتحديد السياسات والآليات للانتقال الى مرحلة اصلاح القطاع المصرفي الحكومي والخاص وان يتم تحديد فترة خمس سنوات تنتهي في العام 2017 لانجاز المهمة وعلى مراحل مترافقة مع خطة التنمية الخمسية للسنوات (2013- 2017).

الخبير المصرفي سمير النصيري يدعو الى الاسراع في اصدار قانون للمصارف:

بغداد - مصطفى الهاشمي/جريدة الصباح
دعا الخبير المصرفي سمير النصيري الى الاسراع في اصدار قانون للمصارف الاسلامية واعادة النظر وتعديل القوانين الاخرى ذات العلاقة بالسياسة النقدية.
واضاف النصيري في تصريح لـ(الصباح) ان انشاء مصرف للتنمية والتمويل تساهم فيه المصارف الخاصة والحكومية لتمويل المشاريع الكبرى والتوسع في صيغ التمويل طويل الاجل وتطوير الادوات المالية المعمول بها حالياً من شأنها الارتقاء بالاداء المصرفي في العراق.
داعيا الى العمل والتنسيق مع البنك الدولي لتفعيل الخطط الموضوعة لاعادة هيكلة المصارف الحكومية ووضع الاسس والمرتكزات التطبيقية والتعشيق بين المصارف الحكومية والخاصة في مجالات التطوير والتحديث في العمل المصرفي.
وبيّن الخبير المصرفي اهمية اجراء توأمة واسعة النطاق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة من جهة وبين المصارف العالمية من جهة اخرى بهدف تطوير أنظمة المدفوعات المصرفي وتنظيم عمليات التداول

المالي والنقدي فيها وضرورة انجاز مشروع المقسم الوطني.واشار الى ضرورة تطوير وتوسيع الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف التي يبلغ متوسطها بحدود (15) خدمة وصولاً الى (51) خدمة الواردة في احكام المادة (27) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ، اضافة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تسهم في زيادة الكثافة المصرفية التي تبلغ حالياً فرع مصرفً واحدً لكل 40 الف نسمة وهي نسبة منخفضة قياساً بالنسبة للمعيارية العالمية وهي فرع مصرف واحد لكل (10) آلاف نسمة .
وشدد على اهمية قيام المصارف الخاصة بتقديم القروض المجمعة بصورة مشتركة والتي تفوق القدرة الكبيرة للاغراض التنموية الاقراضية لأي منها ، ما يسهم في تلبية طلبات هذا النوع من القروض. فضلا عن تحصيل الديون المتعثرة من خلال معالجة التركزات الائتمانية، وتركيز جهود المصارف في تحصيل القروض والديون المتأخرة التسديد، ووضع الاحتياطيات المالية المناسبة لمواجهة مخاطرها. موضحا اهمية تعزيز حوكمة المصارف التجارية من خلال تطبيق ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلق بالممارسات السلمية لحوكمة الشركات.واكد النصيري اهمية تأسيس الشركات الساندة للعمل المصرفي من خلال تأسيس شركة لضمان الودائع في المصارف الخاصة كذلك تاسيس شركة لضمان الائتمانات ومتابعة ودراسة مخاطر السوق. داعيا الى وضع خطة مستقبلية لتحقيق عمليات الدمج بين مصارف القطاع الخاص لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة الحجم يمكنها احتلال حيز مهم من العمل المصرفي المحلي.

المصارف العراقية بحاجة الى تعديلات على قانون البنك المركزي :

راديو نوا:

قال الخبير بالمصارف العراقية سمير النصيري ان مساهمة القطاع المصرفي الخاص بالتنمية تحتاج الى عدة تعديلات قانونية، وتحقيق المساواة بينها وبين المصارف الحكومية، فضلا عن تأسيس شركة لضمان الائتمانات بكافة انواعها. واضاف ان هناك حاجة ماسة الى بناء اقتصاد وطني يعتمد آلية وهيكلية جديدة للانتقال بالقطاع المصرفي الخاص من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي وذلك في ظل الازمة التي يعانيها الاقتصاد العراقي خاصة والعالمي بشكل عام. واشار النصيري الى ان المصارف العراقية بحاجة الى تعديلات على قانون البنك المركزي واعادة النظر في التشريعات النافذة حاليا على اسس تتيح وتساعد على الاستثمار، ومنها على الخصوص قانون المصارف المواد من 28 ولغاية 33، وقانون هيئة الاوراق المالية وتشريع قانون جديد للاستثمار المالي. موضحا انه يجب إعادة النظر بمخصص الديون المشكوك بتحصيلها وفقاً للائحة الإرشادية وإعطاء مرونة ومدد زمنية إضافية للمصارف لتتمكن من تصفية هذه الديون والتي يعود اغلبها لفترات سابقة حيث هاجر أغلب المدينون لأسباب أمنية مشيرا الى ان تلك الديون تعرقل زيادة رؤوس أموال المصارف بسبب خفض في أرباحها المتحققة فعلاً نتيجة استقطاعها من صافي الربح وبالتالي تؤثر على نشاطات المصارف الاستثمارية الجديدة.

GULF COMMERCIAL BANK
BANKING TRAINING CENTER
مصرف الخليج التجاري
مركز التدريب المصرفي
الدورة التدريبية في مقررات ومتطلبات بازل 2.3
للفترة من 24 لغاية 28 تموز 2011

GULF COMMERCIAL BANK
BANKING TRAINING CENTER
مصرف الخليج التجاري
مركز التدريب المصرفي
دورة التخطيط الستراتيجي لادارة وتدريب الموارد البشرية
تموز 2011

دعا إلى تسهيل انتقالها من الوساطة المالية إلى الدور التنموي

النصيري: الخطة الخمسية الجديدة تعزز دور المصارف في التنمية

جريدة النهار :

بعد ان خلص المؤتمر المصرفي العراقي الاول الذي انعقد مؤخرا الى تحديد احد الاهداف الرئيسة له والمتمثلة برسم ملامح جديدة لاستراتيجية القطاع المصرفي في العراق للمرحلة المقبلة وحتى العام 2017 تتمثل بآليات جديدة من شأنها بحسب خبير مصرفي - تحقيق الاهداف المركزية للسياسة النقدية .معربا عن تأييده لمقترح تشكيل مجلس اعلى للاصلاح الاقتصادي وتعزيز دور المصارف الاهلية في التنمية من خلال تسهيل انتقالها من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي.

آفاق الاستراتيجية :

وفي هذا الخصوص قال الخبير المصرفي سمير النصيري ان مثل هذه الاستراتيجية ترتبط مع تطبيقات وآفاق السياسة النقدية التي يتولى تطبيقها البنك المركزي العراقي من خلال الاشراف والمراقبة على المصارف العاملة.

واضاف النصيري نلاحظ ومن خلال متابعتنا للمراحل التي مرت بها تطبيقات السياسة النقدية في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي 56 لسنة 2004 وقانون المصارف 94 لسنة 2004، ان المركزي قد نجح بشكل جيد في تحقيق الاهداف المركزية للسياسة النقدية في استقرار النظام النقدي ومواجهة الموجات التضخمية بعد التحسن الكبير في سعر صرف الدينار العراقي، اضافة الى بناء احتياطيات بالعملة الاجنبية .

فتح المجال للاستثمار:

واشار الى ان ذلك أدى الى بناء مرتكزات متينة في الحفاظ على بناء الاستقرار الاقتصادي الخارجي وفتح مجال واسع للاستثمار كما ان الدور الايجابي الذي لعبه سعر الفائدة في خفض معدلات التضخم السنوي الاساس من 53.2 في المئة في العام 2006 الى نحو5.6 في المئة في العام 2012، فضلا عن تحديد ظاهرة الدولرة والمضاربة كما انه نجح بشكل كبير في المحافظة على استقلاليته لذلك فانما اطلق عليه خلال المرحلة السابقة بالسياسة المتشددة للبنك المركزي العراقي تخللتها حالات متقدمة من السيطرة على السياسة النقدية

ودعا المركزي الى دراسة المقترحات الخاصة بتطوير وتعديل بعض حلقات السياسة النقدية المطبقة حاليا وبما يسهم في اعادة هيكلة واصلاح القطاع المصرفي الخاص ورسم ملامح جديدة للقطاع المصرفي الخاص بما يعزز من دور المصارف الخاصة من الانتقال من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي ما يشكل استراتيجية معدلة للسياسة النقدية المعتمدة حاليا وسياسات ومعالجات مقترحة ومطلوبة للاصلاح المصرفي للمرحلة المقبلة المحددة بخمس سنوات (2013- 2017).

الإصلاح الاقتصادي :

وأكد الخبير المصرفي ضرورة اتخاذ الاجراءات والآليات السريعة لتشكيل مجلس اعلى للاصلاح الاقتصادي في العراق على ان يضم اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية والمالية في البرلمان والبنك المركزي العراقي ومجموعة مختارة من المستشارين والخبراء الاقتصاديين والمصرفيين تتولى بناء استراتيجية للانتقال بالاقتصاد من حالته المتشابكة حاليا الى اقتصاد السوق الى جانب مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية وتحديد السياسات والآليات للانتقال الى مرحلة اصلاح القطاع المصرفي الحكومي والخاص وان يتم تحديد فترة خمس سنوات تنتهي في العام 2017 لانجاز المهمة وعلى مراحل مترافقة مع خطة التنمية الخمسية للسنوات (2013- 2017).

خبير : تخلف المصارف يعيق تنفيذ مشروع المقسم الوطني

بغداد/ دنانير/..

اكد الخبير المصرفي سمير النصيري ان مشروع المقسم الوطني الذي يروم البنك المركزي اعتماده يواجه عدة تحديات يجب تجاوزها لتحقيق النجاح.
وقال النصيري في حديث / لدنانير / ان مشروع المقسم الوطني بحاجة الى قاعدة بيانات واسعة وكوادر متخصصة في أنظمة المدفوعات التي يعاني القطاع المصرفي من عدم توفرها على نطاق واسع.
ولفت الى ان المصارف الخاصة بحاجة الى ثقافة في هذا المشروع.
يذكر ان البنك االمركزي اعلن خلال الفترة السابقة النعاقد مع شركة برايك هولتر العالمية المتخصصة لاعتماد هذا المشروع وادارته ،والذي يفيد با لوصول العالمية في الدفوعات.
وكان البنك المركزي العراقي قد كشف عن إدخاله 53 مصرفا كأعضاء في مشروع المقسم الوطني الذي سيمكن الشخص حامل البطاقة الائتمانية من السحب المالي من اي مصرف في عموم البلاد دون الحاجة الى الاعتماد على فروع المصرف الذي اودع فيه.
وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد في تصريح صحفي سابق تم إدخال 53 مصرفاً كأعضاء في مشروع المقسم الوطني الخاص بالبطاقة الائتمانية والتي ستكون تحت رقابة البنك المركزي.
وأضاف أن البنك المركزي بصدد اختيار شركة رصينة لتقديم عروضها لمشروع المقسم الوطني للبطاقة الائتمانية.
وتساعد الوكالة الاميركية للتنمية العراق في انجاز مشروع المقسم الوطني الذي سيؤسس لشراكة بين المصارف العراقية.

خبير: دعم تطبيقات السياسة النقدية مسؤولية رابطة المصارف:

بغداد – حسين ثغب التميمي / جريدة الصباح

اكد الخبير المصرفي سمير النصيري اهمية ان يركز برنامج عمل رابطة المصارف الخاصـة في العراق على تحقيق الاهداف المركزية التي تتطلب مواجهة التحديات التي تعاني منـــــها المصارف الاهلية وايجاد السبل والاليات والسياقات الجديدة وبالتنسيق والتعاون المشترك مع البنك المركزي العراقي الذي يتولى ادارة السياسة النقدية وبالاتجاهات التي تخدم الاقتصـــاد الوطني
ولفت في حديث لـ " الصباح " الى ضرورة العمل على بناء المقدمات الحقيقية للانتقال الى اقتصاد السوق وفق نظرة ثاقبة تؤكد على ان القطاع المصرفي الخاص يجب ان يلعب الدور الريادي بالمشاركة مع جميع حلقات الاقتصاد الكلي في العملية الاقتصادية خصوصـــا وان العراق مقبل على متغيرات سياسية واقتصادية مهمة الهدف منها هو

البناء السليم للاقتصاد واستثمار الموارد الوطنية من اجل تحقيق الرفاهية للمجتمع.
واشار الى امكانية تحقيق ذلك من خلال ثلاثة اتجاهات تبدأ من العلاقة مع البنك المـــــركزي العراقي عبر تفعيل العمل المشترك معه ومعالجة المشاكل التي تعاني منها المصارف الخاصة وبما يسهم في ايجاد دور فاعل في تطبيقات السياسة النقدية والمســـــــــــاهمة في التنمية الاقتصادية . فضلا عن تنظيم نشاطات وندوات متخصصة وورش عمل مشـــــتركة مع البنك المركزي والمؤسسات المالية والمصرفية والمراكز الثقافية والاقتصادية بما يخـــــــدم تجاوز التحديات التي يواجها القطاع المصرفي العراقي واصلاحه.
ولفت الى اهمية مد جسور التعاون مع المصارف الحكومية وبشكل خاص الرافدين والرشـــيد والمصرف العراقي للتجارة من اجل تجاوز معوقات العمل في القطاع المصرفي الخاص وخلق تعاون وشراكة في الخطط والتوجهات لخدمة اقتصادنا الوطني، وكذلك العمل مع البنـــــــك المركزي كفريق واحد وليس فريقين وان يكون دور المصارف الخاصة داعما في ســـــلامة تطبيقات السياسة النقدية وتحقيق الاهداف المركزية للتنمية الاقتصادية.
اما الاتجاه الثاني فانه يركز على اهمية العلاقات المصرفية الخارجية من خلال وضع سياسات جديدة للتعامل مع المؤسسات والمنظمات المصرفية والمالية العربية وبشكل خاص جمعيـــــة مصارف لبنان واتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية بنـــــوك الاردن وجمعيات مصارف الدول العربية الاخرى في مجلس التعاون الخليجي والمنظمـــــــات الدولية في العراق وخارج العراق .وان تتضمن هذه السياسات التعامل المتكافئ والتـــــعاون المشترك في مجالات الدعم التقني والتدريب والتأهيل وتنظيم نشاطات مشـــــتركة في داخل وخارج العراق.
وعد تشكيل وفد يمثل الرابطة من داخل الهيئة الادارية ومن المصارف اعضاء الهيئة العامـــة امرا هاما لغرض القيام بزيارات الى مقرات هذه الجمعيات والاتحادات وتوقيع مذكرات تـفاهم وتعاون مشترك معها تتضمن الامتيازات التي سيتم الحصول عليها والفرص التدريبية لكوادر المصارف الخاصة العراقية على مستوى الدول العربية والاقليمية بشـــــــــــكل خاص.
النصيري بين ان النشاط الثقافي المصرفي يتمثل باعداد خطة للمؤتمرات والنـــــــــدوات المتخصصة والدورات التدريبية التي ستتولى الرابطة اقامتها وتحديد مواضيعها والعمل على تهيئة مستلزماتها ويتم التركيز على متابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر المصرفي الاول وتنظيم مؤتمر مصرفي عام لمناقشة ستراتيجية العمل المصرفي الخاص للمرحلة المقبـــــلة واقامة دورات تدريبية متخصصة بالتنسيق مع مراكز التدريب المصرفي في الدول الاقليمـــية والخبراء المصرفيين العراقيين. لافتا الى اهمية تطوير اعداد وتحرير وتصميم المواضيـــــع والابواب التي تتضمنها مجلة (المصارف العراقية) واعادة النظر فيها من حيث المضمـــون والهدف والحرفة الفنية.

خبير اقتصادي: العراق سيتأثر بتراجع ايراداته النفطية العام المقبل:

وكالة اصوات العراق:

قال الخبير الاقتصادي سمير النصيري،السبت، ان الاقتصاد العراقي سيتأثر العام المقبل بتراجع ايرادات النفط بشكل كبير بسبب حاجته للمزيد من السيولة لتأمين خطط الاستقرار الامنـــــي والانتخابات التشريعية والبدء بتسديد الديون الخارجية بذمة العراق وغيرها.

واضـاف سـمير النصـيري لوكالة (أصـوات العراق) ان "تأثير الازمة المالية العالمية سـيكون اشـد على العراق العام 2010المقبل في كافة القطاعات الاقتصـادية على الرغم من تعافي الاقتصـــــاد العالمي وعودة اسعار النفط الى ما فوق الـ60 دولارا للبرميل" مرجعا ذلك الى "ارتفاع معدلات الانفاق العام والمصروفات لتأمين خطط الاستقرار الامني وتأمين مستلزمات العملية الانتخابيـــــة المقبلة ونفقات المتطلبات الاخرى مثل الرواتب والاجور وتغطية مبالغ دعم البطاقة التموينيـــــة وتسديد الديون الخارجية بذمة العراق وغـــيـــرهـــا."

وبحســب النصــيري فانه "من غير المتوقع المصــادقة على ميزانية العام المقبل قبل انتـــــــــهاء الفصل التشريعي الحالي لمجلس النواب وهذا معناه تأخرها لبعض الوقت بسبب الانتخـــــــــابات التشريعية" الامر الذي سيؤثر على "تنفيذ الخطط التنموية الاسـتثمارية ويزيد احتمالات النتائج السـلبية للاقتصـاد في جميع المجالات ومنها بشـكل واضح ارتفاع نسب التضخم ونســـــــب البطالة والتي هي أصلاً مرتفعة" خصوصا مع "استمرار حصص انتاج النفط العراقي ضمن مستوياتها الحالية وعدم تطوير المشـاريع النفطية والتوسع في شبكة الآبار المنتجة" وهو امر " ســـــيؤدي بما لايقبل الشك الى تقييد حركة الاقتصـاد و التوقف والتلكؤ في مشـاريع التنمية واعادة الاعمار لان العجز في الـــمـــوازنـــة ســـيســـتـــمـــر وبـــنســـب مـــؤثـــرة."

واشـــار الى ان " عدم قدرة الاقتصـــاد العراقي على تطوير القدرات الانتاجية المحلية خـــــــــلال السنوات الماضية أثر بشكل واضح على توفير السلع والخدمات المحلية وشجع على التوســـــــع في زيادة الاستيرادات وأدى الى أن تكون المنافسة مع المنتج المســتورد غير متوازنة "كما ان "السـياقات والقوانين المعتمدة حالياً في ادارة العملية الاسـتثمارية والتنموية والتي لا تشـجع الشـركات العالمية للعمل في العراق" فضـلا عن "تأثر الجهاز المصرفي في العراق بشكل كبير بسبب السياسات النقدية والمالية المتشددة المتبعة في الوقت الحاضـر مما سـينعكس على حركة الاقتصـاد في كافة مرافقه الحيوية الـعـام الـمـقـبـل.

واقترح النصـــيري لتخفيف حدة التاثير الســـلبي على الميزانية ان يتم "تخفيض الانفاق العام فـــي مجالات الاقتصاد كافة بما يحقق التوازن الرشيد بين الايراد والإنفاق ويساهم في معالجة العجز المتراكم في الموازنة لعامي 2009 و2010" فضـــلا عن "تشـــجيع وتطوير وبناء المـــــــرتكزات الاساسية للصناعة الوطنية وبما يؤمن تقليل الاستيرادات وعدم استيراد ما يتم انتاجه مـــــحلياً ودعم النشاط الصناعي الخاص من أجل تحقيق هذا الهدف" مع إيجاد "الأرضية التشـــــــــريعية والاقتصادية والامنية لتشجيع الشركات

العالمية على الاستثمار في العراق، ووضع آلية تنفيذية تعتمد تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وعدم التقيد بما متاح حاليا من قوانين وسياسات وآليات" معتبرا ان الاساس في بناء الاقتصاد هو "الاستثمار الواسع والسليم والذي يضمن حقوق المستثمرين وجذب رؤوس الاموال العراقية المهاجرة وتأمين الظروف والمستلزمات الضرورية لذلك، ومنها تأسيس محفظة استثمارية طويلة الاجل لتوفير آلية للقيام بدور صانع السوق من قبل الشركات الاستثمارية العالمية."

وختم حديثه بالقول ان على الدولة ان تقوم بـ"دعم واصلاح القطاع المصرفي الخاص في العراق وتوجيه السياسة المالية والنقدية كأداة تنشيطية لتوسيع امكانية النمو الاقتصادي وتحفيز النشاط الخاص الصناعي والزراعي والتجاري والمصرفي على المساهمة ببناء ودعم الاقتصاد الوطني وبشكل خاص في القطاعات غير النفطية."

خبير مصرفي: حذف الاصفار من العملة العراقية لن يعالج الازمة الاقتصادية

وكالة اصوات العراق:

قال الخبير المصرفي سمير النصيري، السبت، ان عملية حذف الاصفار التي اعلن عنها البنك المركزي العراقي لن تعالج الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق، خاصة فيما يتعلق بهبوط المستوى المعيشي وتردي الخدمات.
واضاف سمير النصيري لوكالة (أصوات العراق) ان عملية حذف الاصفار من العملة "لن تعالج الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق، خاصة هبوط مستوى المعيشة والبطالة وتردي الخدمات في المجالات كافة."

وكان البنك المركزي اعلن في ايلول الماضي عزمه حذف ثلاثة اصفار من العملة وتبديلها خلال العام 2013، مبينا ان العملية تاتي لتخفيف التضخم، وحث المواطن على استخدام عملته بدلا عن اللجوء الى الدولار الامريكي.
النصيري اشار الى ان عملية حذف الاصفار من العملة ستقود الى "تقليص الكتلة النقدية بمفهومها الضيق وسينعكس ذلك مباشرة على القيم الاسمية للمرتبات والأسهم والسندات والأسعار."
بالتالي، يضيف الخبير "يقود إلى شعور المرء بالفقر، فمن كانت لديه عشرة ملايين دينار بات لا يملك سوى عشرة آلاف منها"، وهو ما قد يفضي إلى "تقليص الاستهلاك، الأمر الذي ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي الكلي للبلد."

وحتى إذا افترضنا جدلاً ، يستدرك الخبير،أن شطب الأصفار يخفف من حدة التضخم "فلم يعد لهذا الحذف فائدة، لأن بيانات البنك المركزي العراقي تشير إلى أن نسبة التضخم أصبحت 7% فقط."
وإذا كان حذف الأصفار لا يعالج التضخم "فإنه لا يساهم في ارتفاعه."

عملية حذف الاصفار الثلاث من العملة العراقية كما يقول النصيري 'تفترض تقسيم القيمة الاسمية للنقود الجديدة على الف'، وفي نفس الوقت 'تقسم على هذا الرقم المرتبات والأجور والدخول الأخرى والقيم الاسمية للأسهم والسندات وكذلك أسعار السلع والخدمات'، وعند الانتقال الى العملة الجديدة فقد 'ترتفع أسعار بعض السلع أو الخدمات، فيتولد شعور شعبي بأن هذه العملية أدت إلى ذلك.'
اما التوهم النقدي الذي كثير الحديث عنه مؤخرا بسبب تغيير العملة فيرى النصيري انه 'لا صلة له بحذف الأصفار، لأنه يستوجب ارتفاع المرتبات بنسبة تقل عن نسبة التضخم.
وعندما لا توجد علاقة بين الدخل الاسمي والتضخم لا يصح الحديث عن التوهم النقدي.'
اما خلاصة عملية حذف الاصفار كما يرى النصيري فانها "لا تختلف كثيرا عن تعديل حجم الأوراق النقدية أو تغيير ألوانها أو إضافة رسم جديد لها أو إزالة صورة منها.'
يذكر ان عملية حذف الاصفار التي اعلن عنها البنك المركزي لاتحضى برضا عدد من خبراء الاقتصاد العراقيين، اللذين يرون ان العراق غير مهيأ للعملية في الوقت الحاضر ، لانه يفتقد الى الاستقرار الامني والسياسي إضافة الى الاستقرار الاقتصادي.
وكان مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي انتقد مشروع حذف الاصفار معتبرا اياه اكبر عملية فساد في تاريخ العراق، لان مافيات تزوير العملة سوف تكون مستعدة وتعمل من اجل استبدال المزورة بأخرى جديدة كما ان اصحاب غسيل الاموال سيأتون بتريليونات الدنانير لتغييرها.

خبير مصرفي: مخاوف من تدني اسعار اسهم المصارف الخاصة بسبب زيادة رؤوس اموالها:

اصوات العراق:

قال الخبير المصرفي سمير النصيري، الاحد، ان هناك مخاوف حقيقية تسود لدى المستثمرين في البورصة العراقية، من ان تؤدي زيادة رؤوس اموال المصارف الخاصة بواقع 250 مليار دينار على مدى السنوات الثلاث المقبلة، الى تراجع اسعار اسهمها لتصل الى اقل من سعرها الاسمي.
واضاف سمير النصيري لوكالة انباء (اصوات العراق) ان هناك "مخاوف حقيقة لدى المستثمرين في البورصة العراقية، من أن تفضي الزيادات المقترحة على رؤوس اموال المصارف الخاصة بواقع 250 مليار دينار عراقي لكل منها على مدى 3 سنوات"، الى حدوث "انعكاسات سلبية على أسعار أسهم القطاع المصرفي بصورة خاصة لتصل الى اقل من السعر الاسمي."
وكان البنك المركزي وضع خطة من ثلاث مراحل ابتداء من عام 2009 للمصارف الأهلية من اجل زيادة رؤوس أموالها تدريجيا لتصل الى 250 مليار دينار لكل منها، ويبلغ عدد المصارف الاهلية بالعراق سبع مصارف حكومية و 23 مصرف أهلي و11 مصرف إسلامي، ويبلغ سعرها الاسمي دينار واحد للسهم.
وبحسب النصيري فانه "في حال عدم حصول أي اندماج بين المصارف القائمة حاليا فان رأس المال المطلوب الوصول اليه في 2012/6/30 على سبيل المثال هو 4,8 تريليون دينار عراقي لعموم القطاع المصرفي الخاص"، وهذا يعني ان هنالك "زيادة في

عدد الاسهم التي سيطرحها القطاع المصرفي من شأنها احداث نقلة نوعية في مستوى التعامل مع آلية تسويقها في السوق الاستثمارية"، الامر الذي دفع بمسؤولي القطاع الى "تقديم مقترحات يعتبرون انها قد تساعد في عدم تراجع اسعار الاسهم، منها محاولة تأجيل تنفيذ قرار الزيادة الى حين توافر شروط ومتطلبات وظروف افضل للتنفيذ."
ويرى النصيري انه من الضروري "قيام البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بتقديم الدعم اللازم للمصارف الاهلية، لتمكينها من القيام بزيادة رؤوس اموالها الى 250 مليار دينار."

اما ابرز وسائل الدعم المطلوب من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والجهات الحكومية الا النصيري فهي "تفعيل دور المصارف العراقية الخاصة في النشاط الحكومي المصرفي"، وذلك باعتماد "أسس التقييم المختلفة، وان لايتم منع التعامل مع جميع القطاع المصرفي الخاص بشكل تام، وكما يشار في معظم المخاطبات الحكومية حفاظاً على المال العام"، وكأن القطاع المصرفي العراقي الخاص هي "مؤسسات غير مؤتمنة على المال العام."

كما يمكن ايضا ان يتم التنسيق "بين المصارف الحكومية مع المصارف الخاصة لتمويل المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة والمطلوب تنفيذها بموجب خطة التنمية في العراق"، عن طريق "وضع أسس عامة لهذه المشاركة تفصيلياً لكل مشروع بين الأطراف المعنية."
واشار النصيري في حديثه الى وكالة انباء (أصوات العراق) الى ان هناك حاجة لـ"إشراك المصارف الخاصة في تغذية الالتزامات الحكومية وانشاء صناديق تمويلية مشتركة"، واعادة النظر بموضوع "الضريبة التي فرضت على عوائد حوالات الخزينة بأثر رجعي لسنوات سابقة"، نظرا لان "عملية توزيع ارباح المصارف على المساهمين تجرى سنويا ولا يمكن الرجوع الى المساهمين لاستعادة الارباح."
النصيري شدد على اهمية "اعادة النظر بقانون المصارف رقم (94) لعام 2004 بشكل كامل."
وعلى الرغم من تعديل المادة (28)، يستدرك النصيري، "التي كانت تمنع المصارف الخاصة من المشاركة او الدخول في المشاريع الكبيرة في البلد"، الا ان هذا التعديل "لم يلب الطموح، حيث ان مساهمة القطاع المصرفي الخاص بالتنمية تحتاج الى عدة تعديلات قانونية اخرى تشمل قانون هيئة الاوراق المالية واصدار قانون جديد للاستثمار المالي وتحقيق المساواة بينها وبين المصارف الحكومية"، فضلا عن "تأسيس شركة لضمان الودائع والائتمانات بجميع انواعها".
ومن وسائل الدعم الاخرى، كما يرى النصيري "اعادة النظر بمخصص الديون المشكوك بتحصيلها وفقا للائحة الارشادية، واعطاء مرونة ومدد زمنية اضافية للمصارف لتتمكن من تصفية هذه الديون"، والتي يعود اغلبها الى "فترات سابقة حيث هاجر اغلب المدينين لاسباب امنية"، وادت الى " عرقلة زيادة رؤوس اموال المصارف بسبب خفض ارباحها المتحققة فعلا، نتيجة استقطاعها من صافي الربح وبالتالي تؤثر على نشاطات المصارف الاستثمارية والتمويلية."

دعوات لاستكمال استعمال أنظمة الدفع الالكتروني :

يتواصل الحديث عن النهوض بواقع العمل المصرفي في البلد بما يتلاءم ومرحلة التحول الاقتصادي التي تعمل على جلب استثمارات واسعة في جميع القطاعات دون استثناء، وهذا الامر يتطلب عملا مصرفيا يقدم خدمات سريعة ومتطورة تتناسب وحجم رؤوس الاموال الاجنبية القادمة الى البلد بمبالغ كبيرة، حيث تطالب الشركات العالمية بتوفير خدمات مصرفية على درجة عالية من التطور، وهنا لابد العمل باتجاه نقل التكنولوجيا من بلدان العالم المتقدم لخلق ميدان بنكي متطور، كما يتطلب الامر توفير ميدان تشريعي يمكنه خلق بيئة ملائمة لاستقطاب التكنولوجيا المصرفية المتطورة التي تساعد على توريد الاموال الاجنبية الى البلد .الخبير المصرفي سمير النصيري قال في حديث لـ(الصباح): ان النهوض بالقطاع المصرفي يتطلب الوقوف عند الانظمة المصرفية الحديثة، لافتا الى اهمية مناقشة انظمة المدفوعات المطبقة في البنك المركزي العراقي والانظمة المصرفية الحديثة المطبقة في المصارف، وكذلك التشريعات ووسائل الدفع القانونية المطلوبة في التجارة الالكترونية، لافتا الى اهمية التأكيد على الاسراع باصدار قانون استخدام انظمة الدفع الالكتروني الذي سبق وان تمت الموافقة عليه واحالته للبرلمان معتبرا ان القانون ضرورة ملحة حيث انتشرت انظمة الدفع الالكتروني دون ان يكون هناك تشريع لتنظيم العملية ما تسبب بمشاكل مع الزبائن اغلبها تتعلق بعدم وجود التوقيع الالكتروني ادت الى ايقاف بعض المصارف للعملية رغم توفر الانظمة الحديثة لديها .واضاف ان عدم وجود تشريع لاهم مشاكل انظمة الدفع الالكتروني، ولكنها ليست التحدي الوحيد فهناك مشاكل تطبيقية واخرى تنفيذية واجهتها المصارف بعد تطبيقها للانظمة المصرفية الحديثة فهناك مخاطر تشغيلية حيث نعاني من توقف في بعض الاحيان للبرامج في حال ساءت احوال الطقس فضلا عن مشاكل السيولة في الصراف الالي بسبب كبر حجم الكتلة النقدية العراقية ونتيجة لذلك طالبنا باجراء تعديلات على مكائن الصراف لتتسع بمبالغ اكبر . وتابع قائلا: ان عدم وعي المواطن باهمية الخدمات المصرفية الحديثة وطرق استخدامها يعتبر مشكلة اضافية وهو مايعني الحاجة الى نشر الثقافة المصرفية الحديثة من خلال وسائل الاعلام، مشيرا الى ان الصيرفة الالكترونية تعتبر خدمة جديدة دخلت للعراق مؤخرا واستخدامها يعتمد على مدى اختصارها للوقت والكلفة، وهما عنصرا جذب اساسيان وبدونهما لن يقبل على الخدمة المواطن او المصارف . ولفت الى ان المشكلة الاساسية في الدفع الالكتروني هي ضمان عدم سرقة او استنساخ معلومات بطاقة الائتمان وضمان وصول المبلغ الى المستلم المطلوب وعليه فاننا نحتاج الى قوانين لتنفيذ التواقيع الالكترونية وتكنولوجيا التشفير لضمان امنية المعاملات .وحول انواع انظمة الدفع الالكتروني والشكل الامثل في العراق قال النصيري:هناك ثلاثة انواع من الانظمة هي الدفع مقدما مثل بطاقة الائتمان والدفع الفوري عند الاستلام والدفع سلفا مثل البطاقة الذكية مبينا ان الاكثر مناسبة للوضع العراقي هي طريقة الدفع مقدما التي يمكن انجازها عبر شبكة الانترنت ويمكن تنفيذها بشكل سريع على عكس الطرق الاخرى .لذلك وزاد :نوصي بشكل ملح على ضرورة تنسيق الاطراف المعنية وهي مؤسسات الدولة والسلطة التشريعية والمؤسسات المصرفية و(البنك المركزي العراقي) ورابطة المطارف وشركات خدمات الهواتف النقالة والانترنت فيما بينها وتشكيل لجنة مركزية للتنسيق وبناء مشروعات القوانين والتعليمات الرسمية المقترحة لضمان نجاح التطبيقات الالكترونية ومنع محاولة الاختراق والاحتيال والجرائم الالكترونية، كما نوصي على قيام جميع المصارف الاهلية

بالتعاون مع البنك المركزي العراقي في تطبيق انظمة المدفوعات باعتبارها تؤدي خدمة الكترونية سريعة تخدم العمل المصرفي والتأكيد على جميع المصارف الاهلية باعتماد الانظمة المصرفية الداخلية وبما ينسجم مع التطورات والتقنيات الحديثة المعتمدة في دول العالم.

القطاع المصرفي يحتاج إلى عملية إصلاح شاملة:

يعاني القطاع المصرفي في العراق من تحديات عديدة ويحتاج الى اصلاحات شاملة بغية قيامه بوظائفه الرئيسة كي يتمكن من مواكبة التطورات الدولية وبعمل وفق معاييرها. وفي هذا الصدد يؤشر الخبير المصرفي سمير النصيري الى خلل ملحوظ في الجهاز المصرفي يتلخص في امتلاكه الى سيولة ضخمة لكنها غير مستثمرة وعد هذه الظاهرة بالمشوهة للنشاط المصرفي. النصيري دعا الى استثمار هذه الكتلة النقدية عن طريق توسيع دائرة الاقراض وبفوائد ميسرة. لافتا الى ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كحل امثل لمعالجة الاختلالات التي يواجهها اقتصاد البلد في المرحلة الانتقالية الراهنة ومتابعة برنامج الاصلاحات الاقتصادية على جميع المستويات بهدف زيادة النمو الاقتصادي.

وقال ان موضوع تفعيل القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية الوطنية يعد من الضروريات الملحة، لاسيما في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة في التحول نحو اقتصاد السوق الحر.

اراء وافكار
للانتقال بالقطاع المصرفي الخاص
من دور الوســاطة المالية الى الـــــدور التنموي

الاستاذ سمير عباس حسين

في ظل تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية والحاجة الماسة الى بناء اقتصاد وطني يعتمد آلية وهيكلية جديدة للانتقال بالقطاع المصرفي الخاص من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي ندرج في ادناه مقترحات واراء وافكار تتوفر فيها امكانات التطبيق وقابلة للمناقشة مع المعنيين والمختصين في القطاع المصرفي عموماً وكما يلي:

1- تفعيل سياسات البنك المركزي العراقي الخاصة بالسيطرة على السياسة النقدية في دعم النظام المصرفي الخاص واعادة النظر بسياسات الاقراض وآليات ادارة المخاطر الائتمانية في منح الائتمان والقروض الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في القطاعات الانتاجية والاستثمارية التي تحقق تدفق نقدي واضح حيث أن بعض المصارف قد حققت خطوات جيدة ومحسوبة في هذا المجال من خلال منحهم قروضاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المكفولة من قبل شركة الكفالات المصرفية المحدودة موزعة على القطاعات الصناعي 22% والزراعي 17% والتمويل والعقارات والتشييد 26% والتجارة 14% والخدمات 21% وضمن مخططها حتى نهاية السنة سوف ترفع هذه النسب الى معدلات اعلى تساهم مساهمة فاعلة في تنمية المشاريع ودعم الاقتصاد الوطني. وتم التركيز على المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات الصحية والتجارية اذ نعتقد أن هذا النشاط المصرفي سوف يساهم مساهمة كبيرة في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني.

2- دعم المصارف الأهلية بالسماح لها في القيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرها لدى المصارف الحكومية وفتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية وقبول الحوالات الخارجية وإصدار (السفتجة) ومساواتها مع المصارف الحكومية فعلياً وعملياً والسماح للمصارف الأهلية بفتح حسابات جارية وودائع ثابتة للوزارات والشركات العامة والمختلطة العائدة للدولة حسب الكفاءة المالية للمصارف الأهلية وقدرتها على استثمار هذه الودائع في أدوات مصرفية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني. على أن يتولى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء الموقر التنسيق فيما بينهم وتوحيد التعليمات والتشريعات التي تحقق ذلك .

3- إعادة النظر بمخصص الديون المشكوك بتحصيلها وفقاً للائحة الإرشادية وإعطاء مرونة ومدد زمنية إضافية للمصارف لكي تتمكن من تصفية هذه الديون والتي أغلبها تعود لفترات سابقة وإن أغلب المدينون هاجروا خارج العراق لأسباب أمنية خارجة عن إرادتهم وان هذه النسب تعرقل من زيادة رؤوس أموال المصارف بسبب خفض في أرباحها المتحققة فعلاً نتيجة استقطاع هذه النسب من صافي الربح وبالتالي تؤثر على نشاطات المصارف الاستثمارية الجديدة.

4- قيام البنك المركزي العراقي بإعادة النظر بدراسة امكانية تخفيض الغطاء القانوني المستقطع وبنسبة 25% من حجم الودائع لدى المصارف وتجميدها لدى البنك المركزي العراقي بدون استثمار. إن هذه المبالغ المجمدة يمكن أن تستثمروالاستفادة منها لدعم المصارف الخاصة ويمكنها من توسيع نشاطاتها الاستثمارية والبحث عن منتجات مصرفية جديدة.

5- تأسيس شركة لضمان وتأمين الائتمانات بكافة انواعها بما يجعل الدولة تساهم في الرقابة والمشاركة في المخاطر بقيامها بضمان هذه الائتمانات بنسب محددة وبشكل يجعل الدولة تضمن ما لايقل عن 50% من الائتمانات اسوة بما معمول به في شركة الكفالات المصرفية المحدودة بهدف تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية والتنموية والتي تنتج سلع وخدمات منافسة والتي تنعكس على تخفيض التضخم وبناء الاقتصاد الوطني بشكل جديد ينسجم مع الوضع الحالي لتطورات الوضع الاقتصاد العالمي .

6- قيام مجلس الوزراء والجهات الحكومية المختصة بدعم الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي اسست حديثاً بمشاركة بعض المصارف في رأسمالها ودعمها بتمويل يساوي تمويل الجهات الاجنبية على اقل تقدير.

7- اعادة النظر بالتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي بخصوص تحديد نسب الفوائد وجعلها(حد ادنى وحد اعلى) واعطاء حرية الحركة للمصارف للعمل وفق هذه الحدود وكذلك تسمية اجور الخدمات والعمولات المستوفاة من الزبائن وجعلها موحدة لجميع المصارف ويتم تحديد مبالغ الاجور والعمولات من قبل المصارف لغرض التنافس فيما بينها.

8- دراسة تطوير ودعم وتحفيز سوق العراق للأوراق المالية وإيجاد الوسائل والأدوات التي تدفع باتجاه رفع أسعار مؤشر السوق والشركات بما يتلائم وموجوداتها ومعايير إنتاجها وإرباحها بما لايقل حتماً عن قيمة الأسهم الحقيقية ومنع المضاربات التي تضر بالأصول العراقية بما لا يتناسب وقيمتها الحقيقية والفعلية.

9- إنشاء دائرة خاصة ضمن الهيكل الاداري للبنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي الخاص بكافة المجالات الفنية ورسم مناهج التطوير على مستوى النظم الالكترونية الموحدة واعداد البرامج والسياسات الخاصة بالتطوير.

10-اصبح الوقت الراهن ملائماً لإعادة النظر في التشريعات القانونية والتعليمات المركزية النافذة حالياً على اسس تتيح وتساعد على الاستثمار ومنها على الخصوص قانون المصارف المواد (28 و 29 و 30 و 31 و 33) وقانون هيئة الاوراق المالية وتشريع قانون جديد للاستثمار المالي.

11- إنشاء "صندوق" أو"محفظة خاصة" لشهادات الايداع تصدرها المصارف الراغبة لمعالجة تدهور اسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية واضافة اداة مصرفية جديدة للاستثمار الحالي لتحفيز المناخ الاستثماري في السوق وكذلك زيادة حجم ودائع المصارف مما يؤدي الى زيادة نشاطاتها الاستثمارية بكافة القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق مردود ايجابي للمستثمرين.

12- ضرورة إعداد نظام جديد يكفل الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية "خارج المصارف" التي تتعامل بالتحويلات الخارجية لحماية مصالح المواطنين ومكافحة عمليات غسيل الاموال .

13- وأخيراً نقترح أن ينظم البنك المركزي العراقي توقيتات سياساته بتخفيض الفوائد بما يكفل التقليل من التحوطات التي تنفذها المصارف بحيث اصبحت بعض هذه المصارف تنتهج سياسات ائتمانية قصيرة وبعضها اصبح لايقبل الودائع الثابتة طويلة الامد وانتهجت المصارف سياسات متحفظة جداً للتقليل من مخاطر تذبذب الفائدة .

القسم الرابع
الازمه الماليه العالميه

الفصل الثاني عشر

تداعيات الازمة المالية العالمية
على اقتصاديات الدول العربية والعراق
في عصر التحولات

عصـــفت الازمة المالية باديء ذي بدء بالولايات المتحدة الامريكية ثم عمت العالم جميعاً وشـملت جميع المؤسـسـات الاقتصـادية العالمية،وخاصـة المصـارف والمؤسـسـات الكبيرة.ولقد إزدادت معدلات البطالة، وتنامى العجز الحكومي، وانعكاسات سلبية أخرى، وطغى الركود والانكاش الاقتصادي الامريكي ووصل الى أكثر من تريليون دولار أمريكي، إضـــافة الى أكثر من عشـــرة تريليون دولار ضـــمنها الحكومة الامريكية والحكومات الاوروبية لمعالجة الأزمة ولدفع أقتصـاديتها الى الانتعاش، وانتشـالها من حالة الإختناق والركود.

وبالتأكيد إمتدت آثار الازمة المالية العالمية الى الدول العربية وكذلك على بعض الدول النامية، وبالتأكيد الدول المنتجة للنفط.

ومن المفيد جداً إن نتناول في هذه الدراسة الآثار المستقبلية لهذه الأزمة، وتحليل معالجة خطط الانقاذ الحكومية، وتأثيرات تدخل الحكومات في النشـــاط الخاص في بلدان المجتمع الرأسمالي.وسوف نتطرق بإسهاب الى انعكاسات الازمة على المصارف في الدول العربية والعراق "وشـــحة الســـيولة النقدية" والاثار الســـلبية على التصـــنيف الدولي للإتمانات وتأثيرات ذلك على أعمال التمويل والنمو الاقتصادي.

وقد تســـتمر آثار الازمة الاقتصـــادية الى عام 2015 في بعض الدول وســـتزداد معدلات التضـخم، وبالتأكيد سـوف ينحسـر آثار الازمة على الدول الصـناعية والمتقدمة قبل الدول النامية والفقيرة حتماً.

ان التحدي الكبير المطروح اليوم على المنظومة الرأسمالية هو القدرة على العودة للنسـق الانتاجي التقليدي الذي كان قائماً على فائض القيمة المتولد على العمل ضمن قواعد اللعبة الانتاجية للمصنع بعد أن تغيرت طبيعة العمل نفسه واصبح يطغى عليه العنصر غير المادي حيث المجتمع كله منتج وحيث أدوات الانتاج توسعت لتتركز على الاليات الثقافية والسلوكية.

أما العودة للسياسة فتبدو في شكل التدخل المباشر والكثيف لحكومات الدول الصناعية الغربية في الأزمة الحالية التي لم تتردد في تأميم المصارف وتحمل ديونها وبدأت بالفعل التفكير في آليات دقيقة ومنتظمة لرقابة السيولة المالية والتحكم فيها.

لذلك فأن دور الدولة مرشح للتزايد ليس بالعودة لدولة الرفاهية الراعية الموزعة وإنما الخصخصة الخادمة للأسواق التي لا تتردد في التدخل المباشر لحمايتها انه تدخل بدون أهداف اجتماعية وإنما لإنقاذ المنظومة الرأسمالية من مأزقها الذاتي.
فالرأســـــــمالية التي قامت في نشـــأتها على خلفيات أخلاقية مستمدة من مرجعياتها (قيم الثقة والتعارف والعمل) لم يعد النظام الذي يواكب حركة الاقتصاد العالمي وانتهت إلى ماكنة مضاربة كونية مما يفرض على السلطات العمومية التدخل المباشر لانتشالها من مكر اليد الخفية التي طالما راهنت على توازناتها التلقائية .
إن المعادلة الجديدة في أميركا الجنوبية والصين واليابان والبرازيل والهند ودول اخرى ناشئة التي تدعي طرح خيار تنموي جديد وبدأت تشكل نواة تكتل إقليمية مهمة والدليل هنا هو التجارب الجديدة في روسيا والصين حيث قامت رأسماليات قومية خارج القيم الليبرالية تطرح تحديات جديدة على التفوق الاقتصادي الأميركي معترفة بأن عصر التحكم الغربي في الرأسمالية قد ولى .. وذلك هو الدرس العميق من الأزمة المالية الحالية ...
وان بعض الدول تحاول حاليا الانتقال الى نظام عالمي اقتصادي جديد وهذا يعتبر احد النتائج المهمة والاساسية للازمة المالية الحالية والتي ترفض هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي وظهور اقطاب اقتصادية جديدةولأهمية هذا الحدث وانعكاساته في الأمد المتوسط والبعيد على الاقتصاد العربي والعراقي وبشكل خاص على النظام المصرفي فقد قمنا بمتابعة الموضوع من مصادر الأزمة وآراء وتصريحات المسؤولين الماليين والخبراء الاقتصاديين في الأمم المتحدة والجامعة العربية واتحاد المصارف العربية والخبراء والمعنيين بالنظام المصرفي في الدول الخليجية النفطية وفي العراق.
حيث تولينا تحليل الأسباب والنتائج لهذه الأزمة وتداعياتها على النظام المصرفي العربي وبشكل خاص على العراق وتوصلنا إلى مقترحات واقعية احترازية واستباقية لمواجهة هذه الأزمة ومع ذلك فإن التشخيصات والمقترحات تمثل وجهة نظر شخصية توصلنا إليها من خلال النظرة والتحليل لواقع الاقتصاد العالمي وانعكاسات ذلك على الاقتصاد العربي والعراقي.

المبحث الاول- الأزمة المالية العالمية
الأسباب والنتائج

من المعروف إن الاقتصاد الأمريكي يعتبر بمثابة القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي وتقدم الوقود لعجلة النمو الاقتصادي في العالم، وقد ظل الاقتصاد الأمريكي يلعب هذا الدور طوال السنوات الماضية، خاصة في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الأوربي يترنح والاقتصاد الياباني يكابد ركوداً عنيفاً وتأرجح اقتصادات البلدان النامية بين الصعود والهبوط .
اليوم أضحى إقتصاد أوروبا هو الأكبر، ولن يمضي وقت طويل قبل أن يحتل اقتصاد الصين المرتبة الاولى. إذن لماذا ينحدر إقتصاد أمريكا ويتراجع بوتيرة سريعة؟
ثمة أسباب مباشرة واخرى غير مباشرة، الاسباب المباشرة أبرزها (الأزمة الائتمانية) أزمة الرهونات العقارية الكاسحة التي أنتجت ركود في قطاع السكن وهو عصب الاقتصاد الأمريكي.

أما الاسباب غير المباشرة فهي كثيرة أبرزها السياسة الامريكية الخارجية في الهيمنة على العالم إقتصادياً وسياسياً إضافة الى تعثر السياسة الداخلية للادارة الامريكية في المجال الاقتصادي بشكل خاص ونظام الضرائب المعتمد لديهم هاتان الأزمتان أفرزتا بدورهما أزمتين حادتين:

تراجع الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي انحسار السيولة النقدية لدى المصارف مما أدى الى انكماش التسليف وتراجع الاستثمار رافق هذه الأزمات أو نتج عنها تقلص كبير في فرص العمل، وارتفاع مقلق في نسبة البطالة بالإضافة الى تطور "خارجي" هو ارتفاع سعر النفط المستورد ذلك لإن 50% مما تستهلكه الولايات المتحدة من النفط ومشتقاته مستورد من الخارج.

إذ تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي وكذلك سعر الذهب والفضة وسائر المعادن والسلع الرئيسية وحاول بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الامريكي) معالجة الأزمة المتفاقمة بخفوضات متتابعة لمعدلات الفائدة وضخ مليارات الدولارات الى المصارف الكبرى من أجل توسيع دائرة التسليف وبالتالي تشجيع الاستثمار لكن كل هذه الجهود لم تفلح في وقف تفاقم الأزمة إذ استمر سعر صرف الدولار إزاء بعض العملات الأخرى بالهبوط الأمر الذي ولد أزمة ثقة بالنظام المصرفي العالمي.

إذ لايمكن الاقتصـــار في تفســير إنحدار الاقتصـــاد الأمريكي بالأســباب المباشــرة وغير المباشــرة المار ذكرها. ثمة أســباب و عوامل أخرى ســابقة لها وذات طابع بنيوي كانت ومازالت تفعل فعلها على مر الزمن وتدفع بإقتصـــاد أمريكا إلى الانحدار أبرزها هذه العوامل:-

1- **توســع التزامات أمريكا العســكرية والأمنية وبالتالي تكاليفها ونفقاتها المالية في مختلف أنحاء العالم وتراجع طاقتها الصناعية.**
2- **ارتفاع أسعار النفط عالمياً.**
3- **تنامي الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية.**
4- **انخفاض المداخيل لدى سكانها بوتيرة مستمرة منذ نحو عشر سنوات.**
5- **عدم التنوع في الاشــتثمار الائتماني والاقتصــار في الاغلب على قطاع واحد وهو القطاع العقاري.**

وشهدت الأزمة المالية التي بدأت قبل أكثر من خمسة سنوات ومازالت نتائجها تعاني منها بعض الدول تطورات خطيرة ومتسارعة أثارت بوادر موجة ذعر في الأسواق.

وتعاقبت الأحداث مع إفلاس مصـــرف "ليمان برادرز " وعملية الاندماج بين "ميريل لينش" و "بنك اوف امريكا" وتحول أخر وأكبر مصــرفين مســتقلين في وول ســتريت "مورغان ستانلي" و "غولدمان ساكس" الى مجموعتين مصرفيتين قابضتين وأخيرا تدخلت الدولة الأمريكية بشكل أستثنائي وغير مسبوق لإنقاذ مجموعة التأمين العملاقة "اي اي جي".

وقد استمرت الأزمة المالية التي تعصف بالولايات المتحدة في ظل عدم تمكن المسؤولين الأميركيين من الاتفاق على خطة الإنقاذ التي طرحتها الحكومة الأميركية في حينه وأحداث أثار الأزمة فأعلنت أمريكا إفلاس بنك ميوتشوال الذي يعد أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة إذ أعلن مصرف جي بي مورغن تشايس شراء الأنشطة المصرفية لميوتشوال ب 1.9 مليار دولار ، سيجعل منه أكبر مصرف اميركي من حيث قيمة الودائع وتأثر ميوتشوال – الذي يعتبر سادس مصرف في الولايات المتحدة من حيث الأصول – بالأزمة العقارية وتدهورت أسهمه في البورصة الى الحد الأقصى ويعتبر المصرف أحدث مؤسسة عملاقة في عالم المال الأميركي ينهار بسبب الأزمة في أقل من أسبوعين إضافة الى مجموعة التأمين أي أي جي . غير إن الأسواق المالية العالمية أقفلت في غالبها متراجعة متأثرة بالازمة المالية الامريكية ففقدت سوق لندن 2.09% وباريس1.5% وفرانكفورت 1.77% وطوكيو 0.94% وسنغافورة 1.4% وهونغ كونغ1.33% .

وألقت الأزمة المالية بظلالها على أسواق النفط حيث هبطت أسعاره نتيجة لتراجع النمو، فأقفلت على إنخفاض في نيويورك ليبلغ سعر البرميل أقل من 34 دولار مقابل 147 دولار في تموز/2008 وهذا يعني وصوله الى أدنى مستوى له.

وفي مواجهة مخاطر انهيار النظام المالي أقر الكونكرس الامريكي خطة إنقاذ تقوم على إنشاء صندوق خاص لمساعدة المصارف على التخلص من ديونها المشكوك بتحصيلها.

المبحث الثاني :اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية

فقد تأثرت الدول المصدرة للبترول بانخفاض اسعاره نتيجة انهيار الاقتصاد الأمريكي، هذا بالإضافة إلى تأثر الشركات العابرة للقارات مما أدي لتأثر إقتصاد بعض الدول العربية.

ولكن نتيجة الأزمة المالية العالمية تنبه كبار رجال الاقتصاد في العالم العربي إلى ضرورة وجود اقتصاد عربي موحد لدرء ما قد يطرأ من أزمات مالية مستقبلية.

كما نوه البنك الدولي مؤخرا في وثيقة مرجعية أن انخفاض معدل التنمية في جميع دول العالم قد يؤثر على المبالغ الحكومية التي تتوفر للحكومات النامية من أجل الخدمات مثل التعليم و الرعاية الصحية.

و لكن في ذات الوقت فقد يتجه البنك الدولي إلي زيادة القروض التي يقدمها للدول النامية في سبيل حمايتها من مواجهة ضائقة ماليةوعلى سبيل المثال:-

السعودية:

شهدت السعودية انخفاض حاد في بورصة الأسهم و انهيار بنك ليمان براذرز أثار حالة فزع بين المستثمرين لتهوى البورصات الخليجية فقد وصل مؤشر البورصة السعودية نحو 6.49 % .

كما تعتبر هاتان الدولتان من ضمن الدول ذات الانفتاح الاقتصادي فصادرتها معظمها من الناتج المحلى فالنفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني فقد انخفض سعره من 150 دولار للبرميل إلى 77 دولار للبرميل فهذا يؤثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي.
و هناك دول ذات درجة انفتاح متوسط (مصر، الأردن) فيكون تأثرها اقل حدة من الدول الأولى(و هناك دول ذات درجة انفتاح منخفضة) السودان ، ليبيا.
ولاتزال أسئلة عديدة عالقة حول مستقبل النظام المالي وانعكاسات هذه الأزمة على الأقتصاد العالمي والعربي والعراقي.
أما في مصر فمع بداية الازمة تأثرت البنوك المصرية بمايلي:
1-انخفاض قيمة أسهم البنوك المصرية المدرجة في البورصة المصرية أو العالمية.
2-انخفاض قيمة استثمارات البنوك التي تكونت بغرض المتاجرة.
3-تأثرات المحافظ الائتمانية للبنوك نتيجة منح قروض لعملاء بضمان الأسهم.
يتوقع استمرار تأثير الأزمة على البنوك لتأثيرها على الاقتصاد:
1-انخفاض الجهاز المصرفي من النقد الاجنبى و يعوض ذلك تراجع المدفوعات عن الواردات بسبب تراجع السلع الوسطي إضافة لتوافر السيولة بالعملات الأجنبية.
2-اتجاه أسعار العائد إلى التراجع حيث نتيجة معدل التضخم إلى الانخفاض نتيجة الركود العالمي.

المبحث الثالث- تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاديات الخليجية

لقد أدت الآثار والانعكاسات التي تركتها الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي العربية وتحديدا على مستوى القطاعات الرئيسية: القطاع النفطي والمصرفي والعقاري إضافة إلى الأسواق المالية.لا شكّ أنّ الخسائر المالية التي منيت بها دول الخليج على الصعيد الخارجي نتيجة لزلزال الأزمة المالية العالمية كانت قاسية ولا سيما على صعيد استثمارات صناديق الثروة السيادية البالغ حجمها حوالي 1.462 تريليون دولار (تشكّل حوالي 40% من الحجم الكلّي للصناديق العالمية)، إضافة إلى الأموال المستثمرة في سندات حكومية أمريكية.وعلى الرغم من أنّه لم يصدر بداية الأزمة أي إخطار حول حجم الخسائر التي منيت بها دول الخليج في هذين الشقيّن، إلاّ أنّ تقديرات لاحقة أشارت إلى أنّ الصناديق السيادية الخليجية خسرت ما بين 450 مليار دولار إلى 600 مليار دولار. أمّا التوظيفات الخليجية في السندات الحكومية الأمريكية فقد خسرت حولي 5.6 مليار دولار.وبعيدا عن العنصر الخارجي للخسائر التي منيت بها الدول الخليجية تناول هنا تداعيات الازمة المالية على القطاعات الاقتصادية وكما يلي:

أولا: القطاع المالي

شهدت الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية خسائر كبيرة جدا خلال الأزمة المالية، حيث أنّ الأسواق الخليجية السبع فقدت حوالي نصف تريليون دولار من قيمتها السوقية.وعلى الرغم من أنّ نزيف الأسواق الخليجية لم يعد الآن بالشدة نفسها التي كان عليها بداية العام 2009، إلاّ أنّها لا تزال تعاني من حالة تذبذب. ويرى بعض المستثمرين بأنّ العوامل التي أدّت إلى تراجع المؤشرات من ركود الاقتصاد المحلي والعالمي وانخفاض أرباح الشركات الرئيسية وانعدام الثقة لا تزال موجودة وهو ما يؤدي إلى الإحجام عن المخاطرة، ومن ثم ينعكس الأمر نقصا في السيولة.

ثانيا: القطاع المصرفي

لم تعان البنوك الخليجية إبّان الأزمة المالية العالمية من مشاكل في "الملاءة" المالية، إلاّ أنّ التطورات اللاحقة عرّضت هذه المصارف لأزمة "سيولة" حيث بدأت تعاني من اضطرابات كبيرة و"شح في السيولة" وذلك على الرغم من التدابير التي سارعت حكومات الدول الخليجية إلى اتّخاذها في محاولة لوقف المزيد من التدهور ومعالجة المشكلة.وراحت أزمة "شح السيولة" تتفاقم شيئا فشيئا فيما بعد، لتتبلور في عاملين رئيسين اثنين:

1. **إحجام البنوك عن إدانة بعضها بعضا إلا بمعدلات فائدة مرتفعة وسط تفاقم أزمة السيولة العالمية وقيام مستثمرين أجانب بسحب مبالغ مالية كبرى من أسواق المال الخليجية إضافة إلى تجاوز القروض للمستويات المتعارف عليها مقارنة بالودائع في بعض البنوك.**
2. **عجز العديد من المشروعات التنموية الكبرى الجارية في المنطقة عن تمويل حاجاتها من القروض المجمّعة الضخمة من البنوك العالمية والمحلية الكبيرة.**

ويقدّر حجم خسائر المصارف الخليجية المرتبطة بأزمة الرهونات العقارية عالية المخاطر وفقا لاتحاد المصارف العربية بنحو 2.88 مليار دولار، هذا عدا عن تعرّض عدد من المصارف الخليجية لخسائر خارج هذا الإطار أدّت إلى العديد من الانعكاسات، منها:

1. **تخفيض التصنيف الدولي: إذ قامت وكالات التصنيف العالمية الثلاث وهي "ستاندرد آند بورز"، و"موديز"، و"فيتش" بمراجعة تصنيف 27 مصرفا خليجيا، حيث تم تخفيض تصنيف عدد منها، في حين أن أغلبها حصل على نظرة مستقبلية سالبة بدلا من مستقرة ومنها مصارف كبيرة في المنطقة في الإمارات على وجه الخصوص.**

2. **العزوف عن تمويل المشاريع: إذ تقلّص عدد المصارف التي تتجه لعقد صفقات في ظل المناخ السائد إلى ما بين ثمانية إلى اثني عشر مصرفا فقط، كما لم يعد ضمان التمويل مهمة سهلة كما كان قبل نحو 18 شهراً من بداية الأزمة، عندما كان هناك عدد أكبر من البنوك يتنافس على توفير التمويل بدرجة تفوق المشاريع الموجودة آنذاك. لكنّ الحال انعكست بعد الأزمة عما كانت عليه في السابق، إذ لا يتعدى عدد البنوك الجاهزة لعقد**

صفقات في تمويل المشاريع أرقاماً مفردة، وذلك بسبب شح عمليات الإقراض بين البنوك، وتعليق عمليات القروض المشتركة بشكل فعلي.

ثالثا: القطاع العقاري

على الرغم من أنّ تصريحات العقاريين والمستثمرين في القطاع العقاري في الخليج كانت تنكر في البداية تأثّر القطاع العقاري بانعكاسات الأزمة المالية العالمية بحجّة أنّ "الاستثمار في القطاع العقاري استثمار آمن عديم المخاطر وفيه ضمان للمستقبل" وهو غير مرتبط بأزمة رهون وقروض كما هو الحال في الولايات المتّحدة، إضافة إلى وجود طلب حقيقي على منتجات القطاع العقاري بمختلف أشكالها في دول الخليج، فإن الواقع أثبت فيما بعد أنّ كل هذه المواقف لا أساس لها من الصحّة ولا تعكس واقع القطاع الذي كان يمر في حالة تضخّم شديدة منذ فترة ليست بقصيرة، حيث قدّرت المشاريع العمرانية بأكثر من 2.4 تريليون دولار مرتبطة بـ 3519 مشروعا مدعومة بفوائض السيولة التي ولدتها ارتفاعات أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى زيادات مبالغ فيها في أسعار العقارات.

وشجعت معالم الطفرة الكثيرين على دخول السوق والاستثمار فيها فتحوّل القطاع برمّته إلى فقّاعة كبيرة قبل أن يقع المستثمرون أنفسهم فجأة في الفخ المزدوج لتراجع الأسعار وانعدام السوق الثانوية التي تسمح بتصفية الوحدات التي تم شراؤها سابقاً.

وأدّت الأزمة المالية العالمية إلى الإضرار بالقطاع العقاري في الخليج بشكل كبير جدا، وطالت الانعكاسات السلبية على هذا القطاع إلى إفراز الحقائق التالية:

1. **خسائر شركات وتسريح عمالة: فقد كانت الشركات العقارية السبّاقة إلى تسريح أعداد كبيرة من الموظّفين وإجراء تقليص كبير في النفقات وشد الأحزمة بسبب الخسائر المالية الضخمة التي تكبّدتها، واحتلّت الشركات العقاريّة الإماراتية سلّم قائمة الخاسرين.**

2. **إلغاء وتأجيل مشاريع: وتقدّر قيمة المشاريع الملغاة في المنطقة نتيجة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية بأكثر من 150 مليار دولار، معظمها لشركات كبيرة، منها مائة مليار دولار في دبي وحدها. لكن هذا الرقم يرتفع إلى نحو 620 مليار دولار عند احتساب قيمة المشاريع المؤجلة، علما بأن الإمارات تستحوذ على الحصة الأكبر بواقع 582 مليارا، في حين تقل الأرقام بكثير في بقية دول الخليج، التي لم تكن بمستوى شفافية الإمارات في إعلان الأرقام.**

3. **انسحاب المستثمرين الأجانب: وتشير البيانات إلى أنّ أقل من خُمس المشتريات العقارية في دبي منذ مطلع عام 2008 كانت لمستثمرين أوروبيين وأميركيين. لكنّ الأزمة دفعت المستثمرين الأجانب إلى مغادرة السوق وتركيز جهودهم على مناطق أخرى يرونها أرخص وأكثر تنافسية مع ترك هذا المجال للمستثمرين المحليّين على الأقل إلى حين تحسن أوضاع الائتمان العالمية أو إلى حين عودة الأسواق إلى منطقية التنبؤ.**

رابعا: القطاع النفطي

بعد أن كانت أسعار النفط وصلت إلى مستوى قياسي تاريخي في 11 يوليو/ تموز 2008 حيث وصلت وقتها عتبة الـ 147 دولار للبرميل الواحد. وسط جدل حول العوامل التي تدفع الأسعار إلى الصعود باستمرار مع توقعات بأن يسجل سعر برميل النفط المائتي دولار بحلول نهاية العام، انحدرت الأسعار بشكل سريع ومفاجئ إلى ما دون الـ 34 دولارا مع نهاية العام 2008 (فيما يدور السعر حاليا بين 90 دولار- 94 دولار).

المبحث الرابع- التحديات أمام الجهاز المصرفي الخاص

هنالك عدة تحديات تواجه المصارف الخاصة "ينبغي أخذها بالاعتبار"،

أولها يتمثل بـــــ"الثقافة العامة السائدة في المجتمع والتي لا تزال تنظر إلى المصارف بتحفظ وتتفادى التعامل بالصكوك أو البطاقات الائتمانية

وثانيها أن البنك المركزي العراقي يطمح للوصول بالمصارف الخاصة إلى موقع أكبر وقيادي في القطاع الخاص ويطالبها بزيادة رأسمالها إلى نحو 250 مليار دينار (نحو 212 مليون دولار) خلال ثلاث سنوات".

و"برغم الاتفاق مع المبدأ لكن بعض المصارف ترفض الاندماج مع بعضها البعض لتشكيل كتلة مصرفية تلبي مطلب البنك المركزي مثلما يتحفظ هذا البعض من المصارف على أن يتم احتيازها أي شراء أسهمها الجديدة من قبل مصارف أجنبية وتفضل الاعتماد على تمويل الأسرة أو الاكتتاب داخل العراق ما يجعل نحو 30 مصرفا في سوق محدود ليس فيه مشترين كبار ويولد بالتالي ضغطا شديدا على هذه المصارف"، كما أن هنالك تحديا

ثالثا يواجه المصارف الخاصة ناجم عن "المنافسة العالية التي تمثلها المصارف الحكومية ذات الحجم الكبير لاسيما أن المصارف الحكومية تطمح إلى لعب دور أكبر في الاقتصاد المحلي بعد إعادة هيكلتها وتطبيق إصلاحات عديدة"، أن المصارف الخاصة تواجه أيضا تحديا

رابعا هو "دخول عدد من المؤسسات أو الجهات الأخرى ميدان تقديم القروض الميسرة والخدمات المصرفية فضلا عن وجود قطاع موازي غير مسجل يمثله الصرافون الذين يقوم بعمليات كبيرة (حوالات داخلية أو خارجية، صيرفة، تحويل نقد) تتم خارج الإطار الرسمي وتنجم عنها عمولات ضخمة في ظل رقابة معدومة أو محدودة مما خلق بيئة صعبة.

المبحث الخامس- تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي

إن الازمة المالية العالمية اثبتت بما لايقبل الشك إن هناك قصور واضح في إدارة الازمات في اقتصاديات الدول المصنفة ضمن مجموعة الدول الكبرى أقتصادياً. كما أكد هذا الاعصار المالي بأن الاسس البنيوية في الانظمة الاقتصادية لهذه الدول هي هشة ولم

تستند الى أعمدة وهياكل متينة بالرغم من التقدم التقني والمؤسساتي لها. إضافة الى التخطيط بالهيمنة الاقتصادية لهذه الدول على دول العالم المتقدمة والنامية داخل دائرة مايسمى "بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد" واقتصاد السوق وآلياته والتجمعات والكتل الاقتصادية العالمية الكبيرة وعلى سبيل المثال مجموعة السبعة الكبار ومجموعة الثمانية واخرها مجموعة العشرين.

وبالرغم من كل ذلك حصل الانهيار في اقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية وكذلك في دول الاتحاد الاوربي وفي الدول الاسيوية حتى وصلت الازمة بكل ثقلها الى الدول الخليجية النفطية والدول العربية غير النفطية أيضاً والتوقعات تشير بسبب الازمة الائتمانية التي كان من الممكن السيطرة عليها لو كانت السياسات الاقتصادية والنقدية المعتمدة وبشكل خاص في النظام المصرفي سليمة وصحيحة.

ان هذا الذي حصل في دول اقتصادية كبرى وتنعم في استقرار اقتصادي ومؤسساتي حكومي وخاص فكيف اذن في اقتصاديات دول نامية لايوجد فيها استقرار اقتصادي وتعتمد في تنمية اقتصادها وبناء خططها التنموية على مورد واحد واساسي وهو النفط والذي انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية بنسبة اكثر من 60% عن أسعاره في تموز/2008.

وان انعكاسات هذه الازمة كانت واضحة على الاقتصاد العراقي خلال عامي 2009و2010 كما ان البنك المركزي العراقي قد اتخذ قراراً بتخفيض اسعار الفائدة بهدف تخفيض نسب التضخم كما ان سوق العراق للاوراق المالية سجل هبوطاً في بورصة الاسهم بمعدل يتجاوز 50% من ذلك يتضح وبما لايقبل الشك بان الازمة المالية العالمية قد وصلتنا كباقي دول العالم وكلما تقدم الزمن بدون وضع سياسات نقدية احترازية واستباقية سوف يؤدي ذلك الى عواقب ومشكلات في الاقتصاد العراقي والى حالة عدم استقرار اقتصادي تستمر لفترة طويلة.

وبما إن المصدر الأساسي للعراق في تحقيق موارده المالية بالعملة الأجنبية هو النفط باعتباره من الدول الغنية بهذه المادة ويمتلك أعلى احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية. لذلك فإن الموازنة العامة للدولة في كافة قطاعاتها ومنها بشكل خاص إعادة الأعمار والاستثمار وتنشيط الاقتصاد وتأمين مستلزمات الأمن الغذائي للمواطنين والسيطرة على السياسة النقدية بما يساهم في خفض التضخم والارتفاع بقيمة الدينار العراقي وتقليل نسبة البطالة البالغة اكثر من 40% وبالتالي إنعاش الوضع الاقتصادي الحالي بما يساهم مساهمة فعالة في تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي.

المبحث السادس- مواجهة تداعيات الازمة المالية العالمية على العراق

مازالت تداعيات الازمة المالية العالمية تمثل خطرا يحدق باقتصاديات الدول كافة بعد ان اثرت بشكل واضح على صناعة القرارات الاقتصادية للدول خاصة التي تعد النظام الراسمالي اساسا لتعاملاتها الحياتية والاجتماعية .. وفي العراق تنظر الحكومة الى

مسالة ارتفاع اسعار النفط املا في تلافي أي عجز ممكن ان يصادف العراق وتضطرها الى قروض دولية..حيث ان تضافر الجهود الحكومية لمواجهة التداعيات المباشرة وغير المباشرة للازمة المالية العالمية على القطاع النفطي وايجاد بدائل اخرى .

و تكثيف الجهود لمواجهة آثار انعكاسات الازمة على الاقتصاد الوطني . حيث ان الازمة المالية يمكن ان تؤثر على الاستثمار في العراق في حالة عدم اتخاذ خطوات لدفع الشركات العالمية للعمل في العراق. ان من اجل مواجهة تزعزع ثقة المتعاملين في الاسواق المالية العالمية وما ترتب عليه من تراجع ملموس في مستويات اسعار الاسهم فيها ، بات من الواجب تاسيس محفظة استثمارية طويلة الاجل لتوفير آلية للقيام بدور صانع السوق من قبل الشركات العالمية وفي مختلف المجالات ، لدعم المسيرة الاقتصادية في العراق ومواجهة التداعيات الواضحة للازمة المالية.

ان من الضروري توجيه السياسة النقدية كأداة تنشيطية لتعزيز امكانات التوسع والنمو الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص لمعالجة الخلل الذي رافق البلاد طيلة السنوات وزيادة الجهود البعيدة المدى لدى مختلف الاجهزة المعنية لدفع مسيرة الاصلاح للاقتصاد ودراسة اوضاع الموازنة العامة للدولة في ظل التراجع الملموس الذي تشهده اسعار النفط في الاسواق العالمية. والتاكيد على متابعة التحديات المرتبطة بهذه الازمة ودعم القطاع الخاص وتطويره باعتباره يشكل قوة دافعة لحركة النشاط الاقتصادي خاصة في القطاعات غير النفطية . اضافة الى الحاجة لترشيد الانفاق الجاري للموازنة العامة والمحافظة على المعدلات المناسبة للانفاق العام لتلك الموازنة على وفق اولويات تنموية وتعزيز مقومات النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في المرحلة الحالية .والتركيز على اهمية تحديث وتطوير منظومة التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي بما يسهم في اتاحة المزيد من امكانات النمو للقطاع الخاص وتعزيز اجواء الثقة في الاقتصاد وقطاعاته المختلفة لمواجهة تداعيات الازمة المالية.

حيث ان العراق يمر بمرحلة تستوجب التحرك السريع لتدارك اي عجز مالي يمكن ان يحصل بسبب انخفاض الاسعار العالمية للنفط .و ان اشكالية التطوير الاقتصادي ينبغي ان توضع في اطرها الصحيحة ضمن سياسة وطنية تشكل الاطار العام وتحدد الاهداف والسياسات العمومية والآليات القانونية. كذلك الى الاسراع في اقرار مشاريع قوانين ترتبط بالشركات التجارية والسوق المالي وتطوير القوانين المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص .

حيث ان قانون الدين العام يتطلب تجديدا وتطويرا اضافة الى قوانين وتشريعات جديدة تغطي المجالات المرتبطة باصدار الاسهم الممتازة والسندات القابلة الزاما للتحويل الى اسهم راس مال واعادة هيكلة الشركات.

و امكانية اندماج شركات محلية مع شركات اجنبية لما ينطوي عليه الاندماج من تعزيز لامكانيات الشركات وقدراتها لمواجهة الازمات . ولكن هناك تحديات تواجه مختلف

القطاعات في العراق كقطاع العقار المحلي والحاجة الى معالجة موضـــوع ازمة الســـكن وادوات التمويل العقاري لتحفيز النمو في ذلك القطاع ومجالات تطوير التشـــريعات ذات الصلة بقطاع العقار .

وهذا يتطلب وضـــع تصـــورات مقترحة ذات طبيعة اســـتباقية وعلاجية بهدف توفير اليات مناســـبة يمكن اللجوء اليها لمعالجة اية ارتباكات مالية وان الترتيبات التي ندعو اليها يجب ان تعالج الازمات او توقف تداعياتها ولمدة طويلة كما تتضـــمن اليات لتقديم بعض التمويل اللازم لمساندة الوحدات الاقتصادية في مختلف القطاعات.

المبحث السابع- التحديات الاقتصادية في دول الربيع العربي

على صـــعيد التطورات العربية فأنه بعد بدء (الربيع العربي) لا تزال بلدان متعددة في منطقة الشـــرق الاوســـط وشـــمال أفريقيا تمر بفترة تحول معقدة على مختلف الاصـــعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد تأثر الاداء الاقتصادي للدول العربية بشكل عام بالاحداث التي رافقت هذه التحولات التي شـــهدها عدد من الدول العربية والتي امتدت تداعياتها الى معظم الاقتصادات العربية الاخرى، هذا وقد شكلت الدول العربية ما نسبته (3.5%) من حجم الاقتصاد العالمي و (9.3%) من حجم اقتصاد الدول النامية والصاعدة ، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي الاســـمي حوالي (2.33) مليار دينار لعام 2012 ومن المتوقع ان يبلغ حوالي (2.53) لعام 2013 ، وتواجه البلدان المصـــدرة للنفط ولا ســـيما دول مجلس التعاون الخليجي افاقاً أكثر ايجابية بشـــكل عام الا أنه من الممكن أن تواجه ضـغوطاً كبيرة ايضـا اذا ما ازداد سـوء الافاق العالمية فاسـتمرار انخفاض اسـعار النفط لفترة طويلة بسـبب مسـتوى النشـاط الاقتصـادي العالمي المنخفض بشـكل مزمن، يمكن ان يســـتنزف الاحتياطيات الوقائية ويتســـبب في عجز المالية العامة.حيث ســـجل اقتصـاد دبي في عام 2012 نموا اقتصـادي تجاوز كثيرا مثيله في الدول المتقدمة، ويعزى هذا الارتفاع الى حزم التحفيز المالي والنقدي التي اتخذتها الســـلطات الاتحادية لدولة الامارات وحكومة دبي ويرجح ان يستمر هذا الاداء في عام 2013.وفي مصر أجمع معظم الخبراء الاقتصـاديين على أن انخفاض التصـنيف الائتماني لمصـر يعتبر من أهم الاحداث الاقتصادية في نهاية عام 2012 التي ستظهر تداعياتها السلبية على الاوضاع الاقتصادية المصـرية.وفي سـوريا اشـار معهد التمويل الدولي الى ان اقتصـاد سـوريا انكمش بنسـبة (20%) في عام 2012، ويتوقع استنزاف احتياطي البلاد من النقد الاجنبي بأكمله بحلول نهاية 2013.واضـاف المعهد أنه منذ أندلاع الاحتجاجات قفز معدل التضـخيم في سـوريا بنسبة (40%) وهبط سعر الصرف الرسمي لليرة امام الدولار بنسبة (51%).

اما في تونس بلغ العجز التجاري المتراكم للميزانية العامة (5331) مليون دينار تونســـي لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2012 أي بنسبة (7,5%) من الناتج المحلي الاجمالي مقابل (6,4%) خلال نفس الفترة من عام 2011. وفي ليبيا توقع صـــندوق النقد الدولي انتعاشـا كبيرا في الاقتصـاد الليبي بعد اعادة اعمار البلاد من الحرب الاهلية وعودة انتاج

النفط الى مستوياته السابقة وتوقع الصندوق نمو الاقتصاد بنسبة (116,6%) عام 2012 بعد انكماش بنسبة (60%) في عام 2011 وقد يتباطأ في عام 2013 الى (16,5%) والى (13,2%) في 2014 مع تراجع تأثير الحرب على الاقتصاد.

المبحث الثامن- اداء الاقتصاد العراقي

حقق الاقتصاد العراقي في عام 2012 استقرار اقتصاديا ليسجل نموا بنسبة (8.6%) ويتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى (9%) عام 2013 و(10%) عام 2014 على الرغم من التحديات الامنيه والسياسات الكبيره التي تواجهه الا ان هذا النمو كان مدفوعا بزيادة انتاج النفط وليس بتنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الاجمالي فلا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل بنيويه خطيره يأتي في مقدمتها احاديه هذا الاقتصاد واعتماده على النفط كمصدر رئيس لتكوين الدخل المحلي وبقائه رهينة لتقلبات السوق النفطيه.وسجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاريه ارتفاعا بنسبة (16.0%) قياسا بالعام السابق وكان قطاع النفط المحرك الاساسي لهذا الارتفاع نتيجة ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام بنسبة(1.3%) الامر الذي ساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة زيادة بلغت (12.7%).

من تحليل اسعار السياسة النقديه خلال عام 2012 فقد حافظ البنك المركزي العراقي على سعر فائدته البالغ(6%) منذ العام 2010 كجزء من سياسته النقديه الهادفه الى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الاموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل للانشطه الاقتصاديه المختلفه بأسعار مناسبه كما وابقى البنك المركزي العراقي على نسبة الاحتياطي القانوني البالغه (15%) على كافة الودائع المصرفيه سواء كانت ودائع حكوميه او ودائع قطاع خاص موزعه بواقع (10%) يحتفظ لدى البنك المركزي و(5%) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف.

اما بالنسبه الى سعر صرف الدينار العراقي فقد عمل البنك على تحسين سعر الدينار العراقي مقابل الدولار منذ بداية عام 2012 ليصل الى(1166) دينار لكل دولار بعد ان كان مستقرا عند سعر (1170) دينار لكل دولار ولمدة ثلاث سنوات فيما سجل معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازيه (1233) دينار لكل دولار خلال عام 2012 مقابل معدلا بلغ(1196) دينار لكل دولار لعام 2011.بلغ رصيد احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبيه في عام 2012 مامقداره (70.6) مليار دولار مقابل مامقداره (59.1) مليار دولار لعام 2011 وبنسبة زياده بلغت (19.5%) قياسا بالعام السابق ويتوقع ان يصل الى (80) مليار دولار في عام 2013.وعلى صعيد التطورات الحاصلة في سوق العراق للاوراق المالية فقد انخفض المؤشر العام للاسعار بنسبة (8.1%) في ارتفعت القيمة السوقية الاجمالية بنسبة (8 %) وانخفض حجم

تداول الاسهم بنسبة (5%) قياساً بالعام السابق، اما بالنسبة لعدد الاسهم المتداولة فقد ارتفع عدد الاســـهم المتداولة خلال عام 2012 بنســـبة (27%) ليبلغ نحو (626) مليار ســـهم مقارنة مع (492) مليار ســـهم تم تداولها خلال عام 2011 وبلغت عدد الاســـهم المتداولة في القطاع المصـرفي (86.7%) من اجمالي عدد الاســهم المتداولة في ســوق العراق للاوراق المالية. اما في مجال مالية الدولة فقد حققت الموازنة العامة للدولة لهذا العام فائضاً بلغ (29.1) تريلون دينار وبنسبة انخفاض (3.2%) عن العام السابق ، فيما بلغت نســـبة الفائض لهذا العام الى الناتج المحلي الاجمالي (11.9%) مقابل نســـبة (14.2%) للعام 2011 .

وعلى صـــعيد تطورات التجارة الخارجية خلال عام 2012 فقد اظهرت مؤشـــراتها تطوراً ايجابياً في ادائها لهذا العام اذ ارتفع حجم التجارة الخارجية الى (175.4) تريلون دينار مقابـــــــــل (149.2) تريلون دينار عام 2011 أي بنسبة زيادة بلغت (17.6%) وذلك نتيجة تأثرها بالارتفاع في اسعار النفط في السوق العالمية ، فيما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من (70.6%) في عام 2011 الى (71.5%) في عام 2012 .

اما ميزان المدفوعات العراقي فقد حقق خلال هذا العام فائضـاً مقداره (8.0) مليار دولار وبنسبة (15.2%) من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع فائض مقداره (26.4) مليار دولار خلال عام 2011 وبنسبة (14.5%) من الناتج المحلي الاجمالي...

الفصل الثالث عشر

التداعيات المتوقعة
للازمة المالية العالمية على العراق
والسياسات الاستباقية المطلوبة

إن الازمة المالية العالمية اثبتت بما لايقبل الشك إن هناك قصور واضح في إدارة الازمات في اقتصاديات الدول المصنفة ضمن مجموعة الدول الكبرى أقتصادياً . كما أكد هذا الاعصار المالي بأن الاسس البنيوية في الانظمة الاقتصادية لهذه الدول هي هشة ولم تستند الى أعمدة وهياكل متينة بالرغم من التقدم التقني والمؤسساتي لها. إضافة الى التخطيط بالهيمنة الاقتصادية لهذه الدول على دول العالم المتقدمة والنامية داخل دائرة مايسمى "بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد" واقتصاد السوق وآلياته والتجمعات والكتل الاقتصادية العالمية الكبيرة وعلى سبيل المثال مجموعة السبعة الكبار ومجموعة الثمانية واخرها مجموعة العشرين والتي عقدت اجتماعها في واشنطن في منتصف تشرين الثاني 2008.

وبالرغم من كل ذلك حصل الانهيار في اقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية وكذلك في دول الاتحاد الاوربي وفي الدول الاسيوية حتى وصلت الازمة بكل ثقلها الى الدول الخليجية النفطية والدول العربية غير النفطية أيضاً والتوقعات تشير انها سوف تصلنا خلال النصف الثاني من العام القادم 2009 بسبب الازمة الائتمانية التي كان من الممكن السيطرة عليها لو كانت السياسات الاقتصادية والنقدية المعتمدة وبشكل خاص في النظام المصرفي سليمة وصحيحة ومن تحليل الاسباب والتداعيات لهذه الازمة تاكد لجميع دول العالم بأن الدول والحكومات يجب ان تتدخل بأساليب وآليات مختلفة لغرض تجنب الانهيار والركود والكساد الاقتصادي المتوقع فوضعت خطط سمتها خطط الانقاذ لدعم الاقتصاد حيث خصصت الولايات المتحدة الامريكية (700) مليار دولار واوربا (500) مليار يورو واليابان (277) مليار دولار وتخصيصات اخرى في بعض الدول الاسيوية والخليجية ومازالت أغلب دول العالم التي تأثرت بالازمة المالية تقدم الدعم بأشكاله المختلفة لغرض تجاوزها وان هذا التدخل المباشر للدولة في شراء اسهم وضمان ودائع وتامين السيولة النقدية لاغراض الاقراض بين البنوك يعني تأميم جزئي للنظام المصرفي الخاص والذي يتعارض مع ستراتيجية النظرة البنيوية للاقتصاد في الانظمة الراسمالية وهذا يؤكد عودة الدولة الى فرض الرقابة على المصارف ومتابعتها كاحد شروط الدعم المقدم لها.

ان هذا الذي حصل في دول اقتصادية كبرى وتنعم في استقرار اقتصادي ومؤسساتي حكومي وخاص فكيف اذن في اقتصاديات دول نامية لايوجد فيها استقرار اقتصادي وتعتمد في تنمية اقتصادها وبناء خططها التنموية على مورد واحد واساسي وهو النفط والذي انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية بنسبة اكثر من 60% عن أسعاره في تموز/2008 حتى وصل هذه الايام الى 40 دولار للبرميل الواحد.

وان انعكاسات هذه الازمة ستكون واضحة على الاقتصاد العراقي خلال الاشهر القادمة وبدأ ذلك واضحاً على الميزانية التخطيطية لعام 2009 حيث اعلن مسؤولون ونواب بأنه سيعاد النظر بالتخصيصات المخططة باتجاه تخفيضها من 80 مليار دولار الى 60 مليار دولار كما ان المنهاج الاستثماري سيتأثر ايضاً من حيث التحصيصات دون الاشارة الى

المصاريف التشغيلية للمشاريع قيد التنفيذ كما ان البنك المركزي العراقي قد اتخذ قراراً بتخفيض سعر الفائدة وجعلها 14% بدلاً من 15% بهدف تخفيض نسب التضخم كما ان سوق العراق للاوراق المالية سجل هبوطاً في بورصة الاسهم بعشرة جلسات متتالية بمعدل يتجاوز 10% من ذلك يتضح وبما لايقبل الشك بان الازمة المالية العالمية بدأت تصلنا كباقي دول العالم وكلما تقدم الزمن بدون وضع سياسات احترازية واستباقية سوف يؤدي ذلك الى عواقب ومشكلات في الاقتصاد العراقي والى حالة عدم استقرار اقتصادي تستمر لفترة طويلة .

وبما إن المصدر الأساسي للعراق في تحقيق موارده المالية بالعملة الأجنبية هو النفط باعتباره من الدول الغنية بهذه المادة ويمتلك أعلى احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية. لذلك فإن الموازنة العامة للدولة في كافة قطاعاتها ومنها بشكل خاص إعادة الأعمار والاستثمار وتنشيط الاقتصاد وتأمين مستلزمات الأمن الغذائي للمواطنين والسيطرة على السياسة النقدية بما يساهم في خفض التضخم والارتفاع بقيمة الدينار العراقي وتقليل نسبة البطالة البالغة اكثر من 40% وبالتالي إنعاش الوضع الاقتصادي الحالي بما يساهم مساهمة فعالة في تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي.

لذلك فإن تأثيرات الأزمة المالية العالمية سوف تنعكس على الاقتصاد العراقي خلال الأمد المتوسط والطويل حيث من المتوقع إن هذه الأزمة سوف تستمر لأكثر من ثلاثة سنوات في حالة نجاح خطط الإنقاذ الأمريكية والأوربية والإجراءات الاحترازية التي وضعتها دول العالم النامية والدول الخليجية وبعض الدول العربية النفطية وغير النفطية.

المبحث الاول :- التداعيات المتوقعة على الاقتصاد العراقي

إن التداعيات المتوقعة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي يمكن تحديدها بمايلي:-

1- الهبوط الحاد بأسعار النفط والذي انخفض من 147 دولار للبرميل في تموز الماضي إلى 50 دولار للبرميل نهاية تشرين الثاني/ 2008 وبالرغم من إن منظمة أوبك ستحاول تخفيض معدلات الإنتاج اليومي بهدف المحافظة على معدلات أسعار تتراوح بين (50 – 70) دولار للبرميل الواحد في اجتماعها القادم في القاهرة ولكن ذلك غير مؤكد وهو يدخل ضمن حيز التوقعات فقط الأمر الذي سيضطر المخططين في الدول النفطية ومنها العراق بتخفيض ميزانيتها التخمينية لعام 2009 إلى معدلات ونسب غير قليلة تتراوح بين 15%-20% .

2- إن الانخفاض بأسعار النفط سوف يؤدي إلى تقليص خطط الدولة في سياسة إعادة الأعمار وبما يؤثر على الاستمرارية للمشاريع المتوسطة والصغيرة وبشكل خاص في مجال تطوير الصناعة النفطية بهدف تطوير الإيرادات المتأتية من بيع النفط الخام والصناعات الانتاجية المختلفة بالرغم من اعلان الحكومة انها ستستمر في تنفيذ المشاريع الكبيرة قيد التنفيذ مما سيؤثر ذلك على عدم خلق ظروف استقرار اقتصادي مستمر وواضح المعالم.

3- وبما إن العراق من الدول التي تستورد أغلب المواد الغذائية والوسيطة والاستهلاكية فان حالة الركود والكساد الاقتصادي في دول المنشأ سينعكس بوجود صعوبات على توريدها بشكل سهل للسوق العراقية وبشكل خاص مواد البطاقة التموينية مما سيخلق مشاكل نفسية واقتصادية ومعاشية للمواطنين حيث تشير آخر المؤشرات لمنظمة الزراعة والأغذية (الفاو) انه بسبب الأزمة المالية الحالية سيؤدي إلى حاجة 36 دولة فقيرة إلى

معونات عاجلة وسيكون هناك 974 مليون شخص يعانون من الجوع وتحت خط الفقر وسيحتاج العالم إلى 30 مليار دولار سنوياً لمعالجة الفقر بعد أن كانت 12 مليار دولار في عام 2007.
4- في الأمد المتوسط سوف ترتفع نسب البطالة للقوى البشرية القادرة على العمل أكثر من النسبة الحالية وسترتفع معدلات التضخم والبطالة إذا لم يتم إيجاد السياسات النقدية والسبل الكفيلة لمعالجتها.

من التوقعات أعلاه يلاحظ إن العراق هو إحدى الدول التي ستواجه مشاكل اقتصادية عديدة إذا استمرت الأزمة المالية العالمية وأدت إلى الركود والكساد الاقتصادي في أمريكا وأوربا والعالم كما شهده العالم في بداية الثلاثينات من القرن الماضي إذا لم تكن المعالجات الحالية خاصة للدول الصناعية الكبيرة غير جذرية .
لذلك يتطلب من اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء والبنك المركزي العراقي ووزارة المالية والتخطيط والتعاون الإنمائي اتخاذ الإجراءات الاستباقية والاحترازية اللازمة وعدم الانتظار لحين وصول آثار الإعصار المالي العالمي لبلدنا.

السياسات الاستباقية المقترحة:-

1- إعادة النظر بسياسات البنك المركزي العراقي الخاصة بالسيطرة على السياسة النقدية في دعم النظام المصرفي والحكومي والاهلي واعادة النظر بسياسات الاقراض وآليات إدارة المخاطر الائتمانية وان تعتمد التنوع في منح الائتمان والاستثمار في القطاعات الإنتاجية والاستثمارية التي تحقق تدفق نقدي واضح ومحسوب وفقاً لأدق المعايير القياسية في تقييم السياسة النقدية المعتمدة دولياً.

2- دعم المصارف الأهلية بالسماح لها في القيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وفتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية وقبول الحوالات الخارجية وإصدار (السفتجة) ومساواتها مع المصارف الحكومية فعلياً وعملياً والسماح للمصارف الأهلية بفتح حسابات جارية وودائع ثابتة للوزارات والشركات العامة والمختلطة العائدة للدولة حسب الكفاءة المالية للمصارف الأهلية وقدرتها على استثمار هذه الودائع في أدوات مصرفية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

3- إعادة النظر بتخصيص احتياطي الديون المتعثرة وفقاً للائحة الإرشادية وإعطاء مرونات ومدد زمنية إضافية للمصارف لكي تتمكن من تصفية هذه الديون والتي أغلبها تعود لفترات سابقة وإن أغلب أصحابها هاجروا خارج العراق لأسباب أمنية خارجة عن إرادتهم لان نسب مخصص الاحتياطي الحالية للديون المتعثرة تمنع المصارف من زيادة رؤوس أموالها وتؤدي إلى خفض في أرباحها المتحققة فعلاً وتعرقل قيامها بنشاطات استثمارية جديدة.

4- تأسيس شركتين لضمان وتأمين الودائع والائتمانات كافة بما يجعل الدولة تساهم في الرقابة والمشاركة في المخاطر بقيامها بدراسة إعادة النظر بنسب الفوائد المستحصلة على القروض وتخفيضها وضمان هذه القروض بنسب محددة وبشكل يجعل الدولة تضمن ما لايقل عن 50% من القروض أسوة بما معمول به حالياً في شركة الكفالات المصرفية المحدودة بهدف تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية والتنموية والتي تنتج سلع وخدمات منافسة والتي تنعكس على تخفيض التضخم وبناء الاقتصاد الوطني بشكل جديد ينسجم مع الوضع الحالي لتطورات الاقتصاد العالمي.

5- دراسة تطوير ودعم وتحفيز سوق العراق للأوراق المالية وإيجاد الوسائل والأدوات التي تدفع باتجاه رفع أسعار مؤشر السوق والشركات بما يتلائم وموجوداتها ومعايير إنتاجها وإرباحها بما لايقل حتماً عن قيمة الأسهم الحقيقة ومنع المضاربات التي تضر بالأصول العراقية بما لا يتناسب وقيمتها الحقيقية والفعلية.

6- إعادة النظر بما ورد باللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي فيما يخص السياسات والاجراءات وتصنيف الائتمان والتخصيصات باعتبار إن تطبيق هذه اللائحة يرتبط بوضع اقتصادي مستقر وبدون أزمات حادة كما يجتاح العالم في الوقت الحاضر مع التركيز على اللوائح التنفيذية والتنظيمية التي تعزز من الدور الرقابي للدولة والبنك المركزي العراقي في قيادة السياسة النقدية وتحديد ملامحها.

7- تحويل بعض الشركات العامة (انتاجية ، عقارية ، صناعية ، زراعية ، تجارية ، خدمية (الكهرباء والماء والوقود والدواء) الى شركات مختلطة يساهم بها القطاع المصرفي الخاص والنشاط الخاص كلاً واختصاصه بنسب متوازنة مع حصص الدولة مع الاشتراط ان لاتكون حصص الدولة هي اعلى من نسب القطاع الخاص لغرض اعطاء القطاع الخاص المرونة الكافية في التصرف واتخاذ القرارات دون تحديد اوتقييد مع هامش اطمئنان وضمانات توفرها الدولة تجعلها تتحمل نسبة لاتقل عن 50% من المخاطر المتوقعة على ان يبقى استيراد وتامين الغذاء (فقرات البطاقة التموينية) والدواء (الادوية المنقذة للحياة والامراض المزمنة) محصورة بالدولة فقط ودعم اسعارها للمستهلك النهائي مع السماح للنشاط الخاص باستيراد وتوزيع الغذاء والدواء عدا ماورد اعلاه.

8- اعادة النظر بالسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي العراقي وتخفيض اسعار الفائدة الى 14% خلال النصف الاول من عام 2009 و 13% خلال النصف الثاني من السنة وبما يساعد على تخفيض نسب التضخم الى 10% في ضوء مؤشرات الارقام القياسية لاسعار السلع والخدمات للمستهلك والتي يتطلب متابعتها مركزيا من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهات ذات العلاقة.

9- ان الاتجاه للتخفيض في الميزانية التخطيطية لعام 2009 يجب ان لايشمل المنهاج الاستثماري وان لايشمل المرتكزات الاساسية للبناء الاقتصادي والاستفادة من الفائض المتراكم من الميزانية العامة لعام 2008 بسبب عدم تنفيذ النسب المخططة للمشاريع قيد

التنفيذ اضافة الى الودائع المتراكمة لدى الحساب الخاص في الامم المتحدة والبنك المركزي الأمريكي والبالغة بحدود 64 مليار دولار تقريباً مما سيجعل الضرر الذي سيتعرض له الاقتصاد العراقي محدوداً.

10- اعتماد البنك المركزي العراقي سياسة نقدية جديدة ثابتة ومخطط لها وبشكل ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي .

11- عدم اعتماد اليات السوق والتي لم تكن ناجحة حتى في الدول الرأسمالية مما أضطرها للتدخل المباشر بل وحتى المساهمة في المصارف بشراء بعض اسهمها واخضعت المصارف للرقابة.

12– تخفيض نسب البطالة البالغة حاليا اكثر من 40% من خلال التوسع في دعم الدولة للمشاريع الانتاجية والاستثمارية الصغيرة والمتوسطة حسب احتياجات المشاريع العامة والمختلطة والخاصة واستخدام اسلوب التعيين المركزي لخريجي الكليات للاختصاصات الطبية والهندسية والعلمية والاقتصادية باعتماد الاقدمية في سنة التخريج والتخصص والتقدير العلمي .

13- البحث عن وسائل جديدة لتنشيط هيئة الاستثمار العليا واختصار الروتين وفتح مكاتب للاستثمار في المحافظات لتولي عمليات تنفيذ المشاريع الاستثمارية الانتاجية والحيوية لدعم الاقتصاد الوطني .

14- قيام البنك المركزي العراقي بتغطية الديون المشكوك في تحصيلها وذلك بتشغيل الاحتياطات المأخوذة فعلاً واعادة ضخها للاسواق العراقية لغرض الاستثمار من قبل المصارف.
15- السماح للمصارف بزيادة الاستثمار المالي اكثر من30%.

16- ايقاف منح إجازات تأسيس لمصارف جديدة.

17- تشكيل غرفة عمليات لادارة العملية الاستباقية لمواجهة الازمة المالية العالمية برئاسة (اللجنة الاقتصادية) في مجلس الوزراء ووزارة المالية والنفط والتخطيط والتعاون الانمائي والتجارة والبنك المركزي العراقي تتولى متابعة تطورات الازمة المالية عالمياً واقليمياً وتزويد متخذي القرار بالمؤشرات اللازمة لتجنب الاضرار وتجاوز الازمة.

المبحث الثاني :- خطة الانقاذ الاستباقية الامريكية
متابعة تحليلية

التحدي الكبير المطروح اليوم على المنظومة الرأسمالية هو القدرة على العودة للنسق الانتاجي التقليدي الذي كان قائماً على فائض القيمة المتولد على العمل ضمن قواعد اللعبة الانتاجية للمصنع بعد أن تغيرت طبيعة العمل نفسه واصبح يطغى عليه العنصر غير المادي حيث المجتمع كله منتج وحيث أدوات الانتاج توسعت لتتركز على الاليات الثقافية والسلوكية.

أما العودة للسياسة فتبدو في شكل التدخل المباشر والكثيف لحكومات الدول الصناعية الغربية في الأزمة الحالية التي لم تتردد في تأميم المصارف وتحمل ديونها وبدأت بالفعل التفكير في آليات دقيقة ومنتظمة لرقابة السيولة المالية والتحكم فيها.

لذلك فأن دور الدولة مرشح للتزايد ليس بالعودة لدولة الرفاهية الراعية الموزعة وإنما الخصخصة الخادمة للأسواق التي لا تتردد في التدخل المباشر لحمايتها انه تدخل بدون أهداف اجتماعية وإنما لإنقاذ المنظومة الرأسمالية من مأزقها الذاتي.

فالرأسمالية التي قامت في نشأتها على خلفيات أخلاقية مستمدة من مرجعياتها (قيم الثقة والتعارف والعمل) لم يعد النظام الذي يواكب حركة الاقتصاد العالمي وانتهت إلى ماكنة مضاربة كونية مما يفرض على السلطات العمومية التدخل المباشر لانتشالها من مكر اليد الخفية التي طالما راهنت على توازناتها التلقائية .
إن المعادلة الجديدة في أميركا الجنوبية والصين واليابان والبرازيل والهند ودول اخرى ناشئة التي تدعي طرح خيار تنموي جديد وبدأت تشكل نواة تكتل إقليمية مهمة والدليل هنا هو التجارب الجديدة في روسيا والصين حيث قامت رأسماليات قومية خارج القيم الليبرالية تطرح تحديات جديدة على التفوق الاقتصادي الأميركي معترفة بأن عصر التحكم الغربي في الرأسمالية قد ولى .. وذلك هو الدرس العميق من الأزمة المالية الحالية ...
وان بعض الدول تحاول حاليا الانتقال الى نظام عالمي اقتصادي جديد وهذا يعتبر احد النتائج المهمة والاساسية للازمة الاقتصادية الحالية والتي ترفض هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي وظهور اقطاب اقتصادية جديدة لذلك فقد قمنا بمتابعة وتحليل الخطط الاستباقية لتجاوز الازمة المالية العالمية وانعكاسات ذلك على تدني الوضع الاقتصادي العالمي خلال عام 2009 مع نظرة للتداعيات المتوقعة على الاقتصاد العراقي والخطط الاستباقية المقترحة لتجاوزها آملين قد ساهمنا في اعمام الفائدة للمختصين والعاملين في النشاط الاقتصادي وبشكل خاص في الجهاز المصرفي العراقي.

خطـة الانقاذ الاستباقية الامـــريكية

تتجه أنظار الأسواق المالية العالمية كلها بعد ظهور الازمة المالية العالمية على السطح بشكل كارثي نحو خطة الإدارة الاميركية بضخ 700 مليار دولار في النظام المصرفي بهدف إنقاذه، من ثم انقاذ الاقتصاد الاميركي برمته، والعالمي ايضا. وقد اثارت الخطة كثيراً من الجدل داخل الولايات المتحدة وخارجها، ووقعت في تجاذبات سياسية بسبب الانتخابات الرئاسية الامريكية، وطرحت قضايا عملية ونظرية عديدة وغير مسبوقة؛ بينها علاقة الدولة بإدارة الاقتصاد في نظام رأسمالي، لدرجة ان الكثير من المحللين قالوا ان كارل ماركس، أبا النظرية الاشتراكية، ينقذ النظام الرأسمالي في اميركا، وذلك لاحتواء الخطة على تدخل للدولة ولوزارة الخزانة الاميركية في ادارة الاقتصاد بطريقة لم تشهدها اميركا من قبل . والواقع ان خطة الانقاذ معقدة للغاية وفيها مئات التفاصيل الاقتصادية الدقيقة فما هي الملامح الاساسية التي تحتويها الخطة، والاهم ما هي عواقب نجاحها او فشلها، والحجج التي تؤيدها وتلك التي تنتقدها؟

الملامح الاسـاسـية للخطة

1- **تبلغ قيمة الخطة 700 مليار دولار، مما يجعلها اكبر تدخل للسلطات الاميركية في الاسواق المالية منذ ازمة «الركود الكبير» في الثلاثينات من القرن الماضي.**
2- **ستوفر الحكومة الاميركية هذا المبلغ لتعويض البنوك والمؤسسات المالية التي تعاني مما يُعرف بـ«الديون المشكوك في تحصيلها»، وهي الديون التي فشل اصحابها في ارجاعها الى البنك ومن ثم تحمل البنك خسارتها وتسبب في ازمة السيولة الحالية لدى البنوك.**
3- **مقابل هذا المبلغ ستحصل الحكومة على حصصٍ كبيرة في المؤسسات المتعثرة التي ستشتري منها الحكومة ديونها الهالكة، في خطوة اعتبرها البعض شبه تأميم.**
4- **يتم تطبيق خطة الانقاذ على مراحل: تشمل المرحلة الاولى ضخ 250 مليار دولار في البنوك مع احتمال رفع هذا المبلغ الى 350 مليار دولار بطلب من وزارة الخزانة. اما 350 مليار الباقية فهي تتطلب تصديقا من الكونغرس لصرفها، كما يملك اعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشـراء التي تتعدى المبلغ الاجمالي (700 مليار دولار).**
5- **بما ان مبلغ 700 مليار دولار سيأتي من الخزينة العامة (اي، في نهاية المطاف سياتي من دافعي الضرائب، اي المواطنين العاديين)، فإن حصة من المصارف التي ستستفيد من خطة الانقاذ ستذهب الى المواطن لأن الدولة ستصبح شريكا في رؤوس اموال هذه المؤسسات. والفكرة من وراء حصول الحكومة على اسهم في البنوك التي تستفيد من خطة الانقاذ هي ضمان استفادة دافعي الضرائب من اي مكاسب قد تحققها هذه البنوك في المستقبل بعد انتهاء الأزمة.**
6- **تنص الخطة على حماية المواطنين المهددين بمصادرة منازلهم. فالإحصاءات توضح توقعا بمصادرة اكثر من مليوني منزل خلال عام 2009 بسبب فشل ملاكها في سداد اقساطهم الشهرية على القروض العقارية التي اشتروا بها منازلهم. كما تفرض الخطة على الحكومة مراجعة الشروط التي يتم على اساسها منح قروض عقارية جديدة، وذلك بغرض تفادي السهولة التي كانت تُمنح بها القروض القديمة دون التأكد من قدر المستدين على سداد دينه، وهو ما تسبب في مشكلة الديون المتعثرة السداد في الاساس.**

7- تمنع الخطة منح تعويضات باهظة لرؤساء مجالس ادارة الشركات والمصارف المتعثرة وغيرهم من كبار الموظفين الذين يتم تسريحهم او يقدمون استقالتهم طالما ان الخزينة العامة تملك اسهما في هذه المؤسسات. كما تحد الخطة من منح العلاوات والمكافآت لكبار الموظفين، وتحدد سقفا قدره نصف مليون دولار لتعويضات المديرين الذين سيستفيدون من التخفيضات الضريبية. كما تنص على استعادة العلاوات التي تم تقديمها على ارباح متوقعة لكنها لم تتحقق.

8- تشرف على تطبيق الخطة اربع مؤسسات؛ بينها مؤسسة مستقلة. وتكون المؤسسات الاربع هيئة مراقبة تضم رئيس «مجلس الاحتياطي الفيدرالي» (اي البنك المركزي الاميركي) ووزير الخزانة ورئيس «لجنة السندات والبورصة» التي تشرف على عمل سوق «وول ستريت». كما يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الاصول من البنوك المتعثرة والتدقيق في حساباتها. وفوق ذلك يتولى القضاء التدقيق في الاجراءات التي يتخذها وزير الخزانة في اطار الخطة.

9- وأخيراً تحدد الخطة مهلة قصوى لتنفيذ الخطة تنتهي في 31 ديسمبر (كانون الاول) 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة اقصاها سنتان؛ اعتبارا من تاريخ اقرار الخطة ويُكلف وزيرالخزانة التنسيق مع السلطات والمصارف المركزية في دولٍ اخرى بهدف وضع خططٍ مماثلة.

أســباب الاعتراض على الخطة

1- يعتقد كثيرٌ من الخبراء الاقتصاديين انه من ناحية ايديولوجية، لا ينبغي للحكومة ان تتدخل في مسار السوق لان تاريخ وفكرة الاقتصاد الحر يقومان على ترك المؤسسات الخاصة تواجه عقبات افعالها.. خيرا كانت ام شرا. فتدخل الدولة المباشر في الاسواق يشبه الاقتصاد الموجّه في الدول الاشتراكية، وايضا يشكل حماية سياسة الشركات لا تتفق مع فلسفة «السوق يضبط نفسه بنفسه».

2- يرى خبراء اقتصاديون (جمهوريين وديمقراطيين) ان دفع 700 مليار دولار من الخزينة العامة امرٌ غير عادل، وان الخطة ستفيد الاثرياء في سوق وول ستريت وليس المواطنين العاديين. فلماذا يتحمل دافعو الضرائب، اي المواطنون العاديون، عبء الاخطاء التي ارتكبتها المؤسسات المالية الثرية، والتي كانت اصلا السبب في خلق هذه المشلكة عبر «تصرفاتها غير المسؤولية» في سياسة الاقراض المتساهلة سعيا وراء الربح والطمع. ويعبر عن هذا الرأي غالبية الشارع الاميركي، مما شكّل ضغطا على اعضاء مجلس النواب ودفعهم الى رفض الخطة.

3- يعتقد البعض ان المبلغ المذكور سيحل الازمة على المدى القصير فقط، لكنه لن يغيّر الوضع ما لم تجد المصارف سبيلا لمنع تراكم الديون الهالكة، عبر شراء بولصات تأمين لتغطية مثل هذه الديون. كما ان سياسة الاقراض المتساهلة يجب ان تتوقف وتُفرض شروطٌ جديدة للاقراض تعتمد على تقييمٍ حقيقي لقدرة المقترض على السداد.

التعديلات الجديدة على الخطة

1- رفعت الحكومة سقف ضمانها على المدخرات من 100 الف دولار الى 250 الف دولار. ويعني ذلك ان الدولة تضمن تعويضا اي ودائع او مدخرات للمودعين في المصارف التي انهارت او تعثرت.
2- منح فترات سماح ضريبي لأعمال التجارة الصغيرة بهدف تشجيعها وتنشيطها.
3- تشجيع ابحاث واستخدامات الطاقة المتجددة (كتلك المستخرجة من الريح او امواج البحر او الطاقة الشمسية).
4- زيادة المساعدات المالية للاسر الفقيرة وضحايا الأعاصير الاخيرة. يقول مؤيدو الخطة ان انقاذ المصارف من الانهيار لا يعني ان هذه المؤسسات فقط هي التي ستستفيد، بل ان المواطن العادي ايضا سيستفيد منها لان عدم قدرة المصارف على توفير القروض للمواطنين وللأعمال التجارية سيضر بالجميع. والمعروف ان المجتمعات الغربية تعتمد الى درجة كبيرة على الائتمان المصرفي، أي القروض التي يحصل عليها الأفراد والشركات لتمويل غالبية مشترياتهم.. بضائع كانت أم منزلا ام سيارة. لذا فشح السيولة لدى المصارف او عدم رغبتها في التمويل سيؤثر سلبا على المجتمع بشكل عام ويؤدي الى ركود اقتصادي وارتفاع في نسبة البطالة بسبب تعثر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بل وعدد من الشركات الكبرى كما يحدث الآن.
5- فضلا عن الدعم المادي، ستقدم الخطة دعما معنويا كبيرا لاعادة الثقة للمستثمرين في اسواق المال والبورصات، مما سينعكس ايجابا على انعاش السوق والاقتصاد مرة اخرى.
6- في حال عادت المؤسسات المتعثرة إلى الربح في المستقبل، سيستفيد من ذلك المواطن العادي دافع الضرائب لانه سيحصل على حصة من تلك الارباح بعد ان اصبح يملك اسهما فيها عبر ملكية الدولة لها.

تطـــــورات خطة الانقاذ الامريكية

ولغرض معالجة الثغرات التي رافقت الخطة في عهد بوش فقد اقر مجلس الشيوخ الامريكي خطة اوباما لتحفيز الاقتصاد حيث اعلن وزير الخزانة الامريكي خطة متعددة المراحل يمكن ان تصل تكلفتها الى 1.5 تريليون دولار من الاموال الخاصة والعامة لانقاذ المصارف والمؤسسات المالية وتنشيط قطاع القروض .
وتتضمن الخطة توسيع نطاق برنامج اقراض بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الامريكي) تصل قيمته الى تريليون دولار .
وتشمل الخطة التي اعيدت تسميتها باسم "خطة الاستقرار المالي" تخصيص ما قيمته 500 مليار دولار لتخليص المصارف من الاصول الفاسدة .
وفي الوقت نفسه اقر مجلس الشيوخ خطة تحفيز اقتصادي بقيمة 838 مليار دولار يدعمها الرئيس باراك اوباما . وان اعادة التشكيل الاساسية لهذه الخطة التي طبقتها الحكومة السابقة تنص على تعويم جديد للمصارف المحتاجة بواسطة اموال حكومية .
وستنشيء وزارة الخزانة شركة تجمع فيها استثمارات الدولة الفيدرالية في المصارف وبما ان مساعدة الدولة تشكل "ميزة وليست حقا" فان وزير الخزانة اعلن تشديد شروط منح اموال المكلفين للمؤسسات المالية .

وكانت الاموال الامريكية قد سجلت اكثر من 500 مليار دولار خسائر حتى الآن في اسوء أزمة مالية منذ التراجع الحاد في سوق الاسكان وهو ما ادى الى حبس الرهان الخاص لاكثر من 3 ملايين منزل في الولايات المتحدة وهو رقم قياسي .
وهذا يؤكد الولايات المتحدة لن تخرج قريبا من أزمة مالية هي الأسوأ في عقود ويمكن وصفها بأنها "هائلة التعقيد" وسوف تستغرق كثيرا من الوقت لحلها .
أن الحكومة لاتستطيع ذلك بمفردها وستحتاج الى ضم جهود القطاعين العام والخاص .
إلا أن المستثمرين شككوا في الخطة الجديدة فقد انخفض مؤشر داو جونز الأمركي للأسهم بـــ200 نقطة بعد انخفاض أسهم المؤسسات المالية مما يعكس قلق وول ستريت المتزايد بخصوص قدرة الحكومة على استعادة الأوضاع في قطاع المصارف .
وتشمل الخطة الجديدة توسيع نطاق الجهود الرامية الى اعادة تنشيط اسواق القروض التي تقدم قروضا الى المستهلكين والاعمال وستزيد المخصصات لهذا الغرض الى 100 مليار دولار بدلاً من 20 مليار دولار .
كما اعلنت الحكومة ايضا ان البرنامج سيتعدى تقديم القروض الى المستهلكين ومجموعات الاعمال الصغيرة لتقديم المساعدة الى قطاع العقارات التجارية التي تعاني من المتاعب وتجدر الاشارة الى ان الجهود الحالية هي جزء من اصلاح خطة الإنقاذ المالية التي تعرضت لانتقادات كثيرة .

المبحث الثالث:- متـابعة وتحـليل للنتائج المتوقعة للخطة

تقوم فكرة الاقتصاد الحر على عدم تدخل الدولة في السوق. والمقصود بعدم التدخل هنا هو ان الدولة لا تدخل كبائعٍ او مشتري، لكنها بالطبع تحتفظ بدورها كمراقب ومشّرع لجملة النشاط الاقتصادي فيٍ البلاد. وعًلى عكس فكرة الاقتصاد الحر، تمارس بعض الدول فكرة الاقتصاد المركزي الذي تملك فيه الدولة وسائل الانتاج والشركات الكبرى والخدمات العامة والمرافق الحيوية. وبالطبع هناك بعض الدول التي خلطت بين النظامين، او ما يُعرف بالاقتصاد المشترك. وعبر التاريخ الحديث، ظلت الولايات المتحدة تقود فكرة الاقتصاد الحر الذي تترك فيه الدولة الغالبية العظمى من النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص فحتى اوروبا، التي ايضا تطبق نظام الاقتصاد الحر، لم تصل الى درجة الولايات المتحدة قبل ان تبدأ في عمليات التخصيص التي قادتها بريطانيا في الثمانينات من القرن الماضي حين شرعت اوروبا في بيع الشركات التي كانت تملكها الدولة الى القطاع الخاص. وتبعت بريطانيا كلا من المانيا وفرنسا التي لا تزال الدولة تملك فيها شركات كبيرة ومرافق خدمية. ورغم ان اوروبا الغربية كانت تعتبر نفسها رأسمالية في الاساس إلا ان كثيرا من الافكار الاشتراكية (الاقتصاد الموّجه) تسربت بعد الحرب العالمية الاولى الى اركان عديدة من انشطتها الاقتصادية بحيث اصبحت انظمتها الاقتصادية عبارة عن اقتصاد مشترك بين القطاعين الخاص والعام. وبالطبع كانت درجة هذا الاختلاط تختلف من دولة الى اخرى، ففرنسا مثلا كانت اكثر اختلاطا من بريطانيا والمانيا، والدولة فيها اكثر سيطرة على الاقتصاد من القطاع الخاص.

وعلى طرفي النقيض من اوروبا كانت هناك الدول الاشتراكية (كالاتحاد السوفياتي والصين وشرق اوروبا) حيث تملك الدول جميع وسائل الانتاج ولا تسمح للقطاع الخاص بأي نشاط اقتصادي وتتحكم الدولة مركزياً في جميع الانشطة الاقتصادية والمالية الى حدّ تحديد سعر صرف العملة، بل وتحديد اسعار الخضروات في السوق. وفي المقابل كانت الدولة في الولايات المتحدة لا تملك شيئا، فحتى شركات المرافق الحيوية كالماء والكهرباء كانت قطاعا خاصا (على عكس اوروبا الغربية التي كانت حتى وقت قريب تملك فيها الدولة هذه الشركات، بل وشركات الطيران وحافلات النقل). غير ان خطة الانقاذ المالية الاخيرة في الولايات المتحدة، التي تعتبر اكبر تدخل للسلطات الاميركية في السوق منذ ازمة «الركود الكبير» في الثلاثينات من القرن الماضي، اثارت مخاوف بعض الاقتصاديين الاميركيين من ان بلادهم قد تكون على اعتاب «عصر الدولة المساهمة» في الولايات المتحدة مما يشكل منعطفاً تاريخياً يبقى حجمه مرهوناً بعواقب تطبيق خطة وزارة الخزانة. فوفق الخطة التي ستدفع فيها الدولة 1.5تريليون (ليس كتبرعٍ، بل مقابل حصولها على اسهم في الشركات المتعثرة) ستصبح الدولة مالكة لحصصٍ كبيرة في مؤسسات مالية وشركات عديدة، مما يعني انها ستستفيد من الربح والخسارة التي ستحققها هذه الشركات في المستقبل، اي ان الدولة ستصبح صاحبة مصالح تجارية في السوق تتنافس مع شركات اخرى ذات ملكية خاصة 100%.من ذلك نعتقد إن خطة الانقاذ المالي الاميريكية ليست سوى مسكن للازمة التي نتوقع أن تتأثر الاسواق العالمية بتبعاتها خلال السنوات الخمس المقبلة في أقل تقدير ونرى في الوقت ذاته إن الازمة لم تكن نتيجة لفشل النظام الرأسمالي بقدر ما كانت ناجمة عن سوء استخدام الثغرات الموجودة في هذا النظام في ما يتعلق بالديون الهائلة التي قدمتها البنوك الاجنبية الى المقترضين فالخطة إذا هي بمثابة حل جزئي ومؤقت لازمة الائتمان العالمية فمن المبكر الحكم كلياً على مدى فاعليتها وبلوغها الاهداف المرجوة.

حيث انه بسبب الأزمة فان اقتصادها سيتأثر كثيرا حيث النشاطات التجارية المتعثرة ومعها النشاطات التجارية القوية الحصول على رأس مال كما لايستطيع الصناع والمزارعون وأصحاب النشاطات التجارية الصغيرة الذين يعتمدون على تمويل قصير الأجل لنقل السلع والموجودات والاستثمار في المعدات الجديدة أو توفير أجور العاملين ، الحصول على قروض سوف تتفاقم المشكلة وستكون هناك حاجة إلى العامل معها في الوقت الذي تحاول فيه النشاطات التجارية الحصول إلى قروض تبلغ مليارات الدولارات نهاية العام الحالي وستعقب ذلك عمليات تسريح للموظفين وعمليات إفلاس مما يعني تراجع فاتورة الضرائب وزيادة العجز المتنامي ولا تقف المشكلة عند هذا الحد ففي ظل النظام المالي العالمي الحالي يمكن أن يعبر رأس المال الحدود خلال ثوان بحثا عن ملاذ آمن وسوف يختفي رأس المال التمويلي من النشاطات التجارية والبنوك في أوربا والأسواق الصاعدة .

حيث ستقوم هيئة تأمين الودائع الفيدرالية بزيادة مقدار التأمين على الودائع وستساعد تلك الخطوة الدفاعية على منح البنوك حماية ضد عمليات سحب المال التي يقوم بها مودعون يشعرون بالخوف وبطريقة تتسم بالحكمة .

كما ان تعليق حساب القيمة العادلة أو متطلبات التسعير وفق السوق بالنسبة للأوراق المالية الطويلة الأمد التي تقوم بتقليل كمية رأس المال التي يجب على البنوك إقراضها وخلال فترات الإفراط في السوق كان حساب القيمة العادلة الذي استخدم في أعقاب أزمة

‹‹ آس آند آل ›› يتسبب في تفاقم المشاكل التي كان من المفترض أن يصححها ثمة خطا كبير عندما تكون من 99 في المائة من القروض العقارات التجـــارية في وضع جيد ومع ذلك لا توجد بنوك راغبة أو قادرة على أعادة تمويلها كما سوف تكون قيم تلك القروض أذا ما بيعت في السوق الحالية نسبة بسيطة للغاية من قيمتها الاسمية .

وان إعادة رسملة القطاع المصرفي يجب أن يحدث ذلك قبل أن تبدأ البنوك في الإقراض مرة أخرى وتحتاج البنوك إلى المساعدة في إزالة الأصول المضطربة من قوائم ميزانيتها قبل أن تبدأ عملية بيع لتقنية أرصدتها وسيكون على القطاع الخاص المشاركة في إعادة العافية إلى تلك الأصول فالأوراق المالية محل النقاش عديدة ومعقدة ويصعب تسعيرها

القسم الخامس

تداعيات التحديات الاقتصاديه

الفصل الرابع عشر

التحديات الاقتصادية في دول الحراك العربي

التحولات والاصلاحات

على صـــعيد التطورات العربية فأنه بعد بدء (الحراك العربي) لا تزال بلدان متعددة في منطقة الشـرق الاوسـط وشـمال أفريقيا تمر بفترة تحول معقدة على مختلف الاصـعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد تأثر الاداء الاقتصادي للدول العربية بشكل عام بالاحداث التي رافقت هذه التحولات التي شـــهدها عدد من الدول العربية والتي امتدت تداعياتها الى معظم الاقتصـــادات العربية الاخرى، هذا وقد شـــكلت الدول العربية ما نسبته (3.5%) من حجم الاقتصاد العالمي و (9.3%) من حجم اقتصاد الدول النامية والصاعدة ، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي الاسمي حوالي (2.33) مليار دينار لعـام 2012 ومن المتوقع ان يبلغ حوالي (2.53) لعـام 2013 ، وتواجـه البلـدان المصدرة للنفط ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي افاقاً أكثر ايجابية بشكل عام الا أنه من الممكن أن تواجه ضـــغوطاً كبيرة ايضـــا اذا ما ازداد ســـوء الافاق العالمية فاستمرار انخفاض اسعار النفط لفترة طويلة بسبب مستوى النشاط الاقتصادي العالمي المنخفض بشـــكل مزمن، يمكن ان يســـتنزف الاحتياطيات الوقائية ويتســـبب في عجز المالية العامة.حيث سجل اقتصاد دبي في عام 2012 نموا اقتصادي تجاوز كثيرا مثيله في الدول المتقدمة، ويعزى هذا الارتفاع الى حزم التحفيز المالي والنقدي التي اتخذتها السـلطات الاتحادية لدولة الامارات وحكومة دبي ويرجح ان يسـتمر هذا الاداء في عام 2013.وفي مصـــر أجمع معظم الخبراء الاقتصـــاديين على أن انخفاض التصـــنيف الائتماني لمصـر يعتبر من أهم الاحداث الاقتصـادية في نـهاية عام 2012 التي سـتظهر تداعياتها السلبية على الاوضاع الاقتصادية المصرية.وفي سوريا اشار معهد التمويل الدولي الى ان اقتصاد سوريا انكمش بنسبة (20%) في عام 2012، ويتوقع استنزاف احتياطي البلاد من النقد الاجنبي بأكمله بحلول نـهاية 2013.واضـــاف المعهد أنه منذ أندلاع الاحتجاجات قفز معدل التضـخيم في سوريا بنسبة (40%) وهبط سعر الصرف الرسمي لليرة امام الدولار بنسبة (51%).

اما في تونس بلغ العجز التجاري المتراكم للميزانية العامة (5331) مليون دينار تونسي لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2012 أي بنسبة (7,5%) من الناتج المحلي الاجمالي مقابل (6,4%) خلال نفس الفترة من عام 2011. وفي ليبيا توقع صندوق النقد الدولي انتعاشا كبيرا في الاقتصاد الليبي بعد اعادة اعمار البلاد من الحرب الاهلية وعودة انتاج النفط الى مستوياته السابقة وتوقع الصندوق نمو الاقتصاد بنسبة (116,6%) عام 2012 بعد انكماش بنسبة (60%) في عام 2011 وقد يتباطأ في عام 2013 الى (16,5%) والى (13,2%) في 2014 مع تراجع تأثير الحرب على الاقتصاد.

التداعيات الاقتصادية

أن الاضطرابات السياسية التي سادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبشكل خاص المنطقه العربية عام 2013 ألقت بظلالها القاتمة على الأنشطة الاقتصادية اذ اثر ذلك على التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية في المنطقة حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي فيها خلال عام 2013، نصف معدل النمو الذي حققته عام 2012 والمقدر بنحو 5.6 في المائة.

ويتوقع أن يظل النمو ضعيفاً في بلدان المنطقة المستوردة للنفط مع بقاء عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري الخارجي على ما هما عليه.

وفي البلدان العربيه المصدرة للنفط، تتباطأ وتيرة النمو الاقتصادي بدرجة ملحوظة بسبب التطورات السلبية، وسيتباطأ التوسع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي المتقدمة بالمقارنة مع معدلاته عام 2012، إلا أن النمو الذي ستحققه سيكون الأقوى في المنطقة.

ويلاحظ أنه إذا بدأت الأوضاع السياسية تنحو منحى أكثر استقراراً ووضوحاً في المنطقة، فإن معدلات النمو ستنتعش لتصل إلى متوسط 4% عام 2014، غير أن مجموعة من المخاطر، أغلبها محلية في طبيعتها وتتعلق بالاضطرابات السياسية، تهدد مثل هذا الاحتمال.

فغياب الإصلاحات الاقتصادية المهمة، مقترنا بعدم الاستقرار على صعيد الأوضاع السياسية والاقتصاد الكلي، لاسيما في الدول التي تمر بمرحلة تحول، سيبقي الاستثمارات والنمو دون مستوى إمكانياتها، ليس فقط على المدى القصير، بل على مدى السنوات القادمة، إلا إذا اتخذت إجراءات علاجية".

ففي الوقت الذي ازداد فيه تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى باقي مناطق العالم بعد عام 2010، واصل انخفاضه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربيه مع تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية فيها.

أن الاضطرابات السياسية قد أثرت على مستوى وتكوين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووجهتها نحو القطاعات الاستخراجية التي لا تسهم كثيرا في خلق الوظائف، كما أدت، في الوقت نفسه، إلى تحديد تدفق الاستثمارات عالية الجودة في الخدمات والصناعات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للأيدي العاملة.

إن عدم استقرار الأوضاع السياسية تسبب في تحديد الاستثمارات الساعية لتحقيق الكفاءة، مما أدى إلى تركّز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الصناعات الاستخراجية والأنشطة غير القابلة للتداول، وتفاقم المشكلات المقترنة بالسياسات الملتوية والاستحواذ السياسي التي كانت المنطقة تعاني منها قبل دول الحراك العربي".
إن احترام سيادة القانون، وحقوق الملكية، والالتزام بسياسات مستقرة وشفافة يمثل عنصراً أساسياً في خلق الوظائف والتحول الهيكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والمنطقه العربية.

وثمة أولوية أخرى تتمثل في الإصلاحات التي تتصدى للتحديات القائمة، والتي تشمل اللوائح التنظيمية الملتوية وغير العادلة في تطبيقها، وتفضيل مؤسسات الأعمال التي تتمتع بعلاقات وامتيازات، وارتفاع تكلفة برامج الدعم، وعدم انتظام مستوى خدمات البنية الأساسية المقدمة، وانخفاض مستوى المهارات والتعليم، وضعف أداء الأسواق حيث تعاني اقتصاديات الدول العربية وخصوصا الدول التي حدثت فيها ثورات الربيع العربية من عدة نقاط سلبية فى أداء الاقتصاد العربي حاليا تشمل عدم الاستقرار الامني وارتفاع المخاطر السياسية والعنف والارهاب وهو ما انعكس على معدل النمو الاقتصادى فى السنتين الماضية بعد ثورات الحراك العربي والتغير في الانظمة السياسية كذلك فقد أثر عدم الرضاعلى اداء الحكومات الاقتصاديه حيث جاء سلبيا وغير مشجع مما ألقى بظلاله على آفاق الاقتصاد وجعلها قاتمة وتشير المعلومات والمؤشرات المتاحة عن هشاشة الوضع المالى الحالى والمتمثل أولا فى زيادة عجز الموازنات وثانيا فى زيادة الديون العامة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تراكم المتأخرات المستحقة للشركات الداخلية وخاصة المقاولات بالإضافة إلى المستحقات للشركات الخارجية وخاصة شركات البترول الأجنبية وهو ما أدى الى توقف تلك الشركات الأجنبية عن اجراء استكشافات جديدة بالإضافة الى أن موقف الاحتياطى النقدى الاجنبي وعدم تغطيته للاقتصادات العربيه لدى سوف يلزم الحكومات الحالية إجراء إصلاحات هيكلية خلال الثلاث سنوات المقبلة وتتضمن إصلاحات هيكلية فى مجال الأجور والضرائب وإصلاح منظومة الدعم وتحويله من دعم عينى لنقدى وإعطاء دور واضح للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام حتى لا تزاحم الحكومة القطاع الخاص حيث إنها تزاحمه من خلال حصولها على ائتمان من البنوك على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نتيجة تفاقم عجز الموازنة لديها فى الوقت الذى يعتبر فيه القطاع الخاص هو أساس النمو وليس الحكومة كذلك تكشف تقارير المنظمات الدوليه عن خلل هياكل الأسواق المتمثل فى احتكار القلة.

وهو ما يفرض دعم المنافسة من خلال القانون وجهاز منع الاحتكار حيث تحتكر القلة أسواق الأسمنت والحديد ومنتجات الألبان كما في مصر على سبيل المثال كذلك تقتصر التعاملات فى البورصة على 10 شركات فقط ما بين 140 شركة خلال التعاملات اليومية وهو ما يؤكد أن الأسواق غير مناسبة وبها احتكار القلة وأن تلك الإجراءات الهيكلية تحتاج الى أجلا متوسط لمدة 3 سنوات وليس لأجل قصير ويجب أن تبدأ الحكومة فى وضع خطط وبرامج تلك الاصلاحات الهيكلية وهو ما لم يتم حتى الآن.رسائل تحديز يكشف عنها خبراء صندوق النقد الدولى فيما يتعلق بالتطورات الحديثة فى اداء

الاقتصـــاد المصـــرى فمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى 2012 - 2013 كان أكثر تباطؤا وبلغ معدل البطالـة 13% من إجمالى القوى العاملـة فى مصـــر فى حين أن المعدلات الطبيعية من 3% إلى 4 % فقط وليس 13% وهو ما يعنى وجود 3.5 مليون فى ظل قوة العمل البالغةو(27.5)مليون كذلك بلغ معدل التضـخم خلال الـــــ8 أشـهر الماضية 10%.

وهذا يعتبر معدلا عاليا بالنظر إلى المعدلات الطبيعية البالغة 1.5% و2.5% أما عجز الموازنة فقط بلغ 14.1% من اجمالى الناتج المحلى فى حين ان النسـبة الآمنة دوليا لا تتعدى الـــــ3% كـذلـك بلغ الـدين العـام المحلى والأجنبى بحـدود 90% كـذلـك تـبـاطـؤ انـتـاج الـغـاز والـبـتـرول وتـزايـد دعـم الـطـاقـة ويكشـف الوضـع الحالي عن تباطؤ إنتاج الطاقة خاصـة من البترول والغاز مما أدى الى مزيد من الاســتيراد من المنتجات البترولية ومن زيادة تكاليف دعم الطاقة فى الموازنة العامة فى مصـــر حيث بلغت تلك التكاليف 121 مليار جنيه للبنزين وزيت الكاز والغاز للمصـانع كثيفة اسـتخدام الطاقة كما ان مصـر لم تطبق أى نظام لدعم الطاقة فى الوقت الذى تباطأ فيه الانتاج مما أدى الى مزيد من الاســتيراد للمنتجات البترولية وبالتالى زيادة تكاليف دعم الطاقة فى الموازنة.

بالإضافة إلى تضاؤل قدرة الحكومة على الاقتراض الخارجي. سواء من صندوق النقد الدولى أو من الأســواق العالمية.وهو ما أدى إلى لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلى من الودائع فى البنوك ومن البنك المركزي.والمعروف لدى خبراء السـياسـة النقدية ان تـاثيرات مثـل ذلـك اللجوء للاقتراض من الودائع فى البنوك لن يؤدى إلى زيـادة كميـة النقود فى السـوق، أما البنك المركزى فالأمر مختلف لأن السـحب على المكشـوف يعنى إصــدارا نقديا جديدا مما يؤدى لزيادة معدلات التضــخم، كذلك فالاقتراض الحكومى من البنوك يفسـر أسـباب انخفاض التصـنيف الائتمانى للبنوك والتى أصـبحت منكشـفة على الحكومات لتمويل عجز ها فصـــعوبة الاقتراض الخارجى أدت إلى مزيد من الاقتراض الداخلى من البنوك والبنك المركزى وهو ما أدى إلى زيادة الأســعار ومزاحمة الحكومة الـــقـــطـــاع الـــخـــاص فـــى ســـــوق الصـــرف الأجـــنـــبـــي ويتضـح أن هناك قيودا على العمليات فى سـوق الصـرف الأجنبي حيث أن مزادات بيع الدولار التى يعقدها البنك المركزى للبنوك لفتح اعتمادات من قبل البنوك تقتصـــر على السلع الأساسية مثل الأدوية والمواد الغذائية ومستلزمات انتاج المصانع، ويرى أن ذلك يوجد سوق سوداء ويؤدى لوجود فرق بين سعر الدولار فى السوق السوداء والسوق الرسمية. .الحقيقة الواضحة للعيان هى انخفاض معدلات النمو للعام 2013 لدول الربيع العربي فهناك مشـكلة المصـانع المغلقة وهبوط إيرادات السـياحة كل ذلك سـيؤدى إلى تباطؤ معدل النمو فى السنة الحالية ايضا انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كذلك تزايد عجز الموازنة عما هو مخطط له 9% إلا اذا عجلت الحكومات بإصــلاح منظومة الدعم واتخاذ تدابير مالية أخرى كاعادة النظر بالســياســة الضــريبية المعتمدة وفيما يتعلق بالتضـخم من المنتظر أيضـا زيادته عما هو متوقع نتيجة أولا اختناقات فى عرض السلع لتعطل المصانع، وثانيا زيادة السيولة التقديرية والسياسة التوسعية سواء المالية أو النقدية فالمعروض من السلع لن يكفى الطلب وبالتالى ستتزايد الأسعار. ومن ضمن

المخاطر التى سيتعرض لها اقتصاد دول التحولات هو تزايد درجة عدم الاستقرارالسياسى وتصاعد العنف مما يقلل الثقة فى هذه الاقتصادات ويزيد من الضغوط المالية سواء الداخلية أو الخارجية.

كذلك يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة ومهمة اولا لتقرير النمو الاقتصادى الشامل والمطرد وتحقيق دفع مالى مريح ينخفض فيه عجز الموازنة وميزان المدفوعات، فهناك حاجة لدعم القطاع الخاص لاستغلال الطاقات الكامنة فى الاقتصاد العربي لأن الدول العربية فقدت أرضية مهمة لصالح منافسيها، فهناك حاجة لإزالة الاختناقات فى استثمارات قطاعى الطاقة الكهرباء والنقل مما يساعد على ازدهار النشاط الاقتصادى وخلق فرص عمل، كذلك الحاجة الى اعادة هيكلة بنود الموازنة العامة للدولة، بحيث يمكن تمويل العجز دون زيادة الدين العام وهو ما يتطلب الرقابة على الانفاق الحكومى واصلاح منظومة دعم الطاقة والأجور وإعادة هيكلة الإيرادات إلا أن الأمر الذى تؤكده الحقائق فهو ان الحكومات الحالية برغم من انها حكومات انتقالية إلا أنه يجب ان تضع الاساس السليم الذى تبنى عليه الحكومات القادمة فهي لم تضع الأساس السليم لكى تبنى عليه الحكومات القادمة

اذ مازالت دول الحراك العربي ترزح تحت وطأت الفقر والبطاله وانخفاض معدلات النمو مما يدفع بوتيرة الاحتجاجات الشعبيه الى ذروتها في ظل سياسات ماليه مضطربه وقرارات اقتصاديه متخبطه فضلا عن غياب الشفافيه المطلوبه في مثل هذه الظروف ومابين استمراريه اجواء عدم الاستقرار وتعثر الاصلاحات السياسيه والاقتصاديه وتدهور الحاله الامنيه داخليا وبين عوامل خارجيه تتمثل في بطء النمو العالمي وارتفاع اسعار الغذاء والوقود عالميا وكلها عوامل ادت الى استمرار ضعف النمو الاقتصادي في دول الحراك العربي خلال عام 2012 وارتفاع معدلات البطاله بنسب مابين 18% الى مايزيد عن 30% فضلا عن تزايد اختلالات ارصدة الماليه العامه.وفي ظل بيئه عاليه المخاطر واجواء مشحونه سياسيا انصرف تركيز القوى السياسيه عن الحلول الاقتصاديه وانصب الاهتمام على المصالح السياسيه فضلا عن تواضع اداء الحكومات المتعاقبه مما قاد اقتصاديات تلك البلدان للواقع الحالي ورغم سوء الاداره الاقتصاديه لحكومات مابعد الثورات الى غياب استراتيجيه متوسطه طويله الامد لاداره الاقتصاد مما ساهم في تعميق اثر تلك الازمات فضلا عن سيادة اجواء عدم الاستقرار فيما يتعلق بعمليه الانتقال الديمقراطي والاحجام عن اجراء اصلاحات هيكليه بالاجهزه الامنيه مما يوفر بيئه طارده للاستثمار ومهدده للاقتصاد كما تمثل محدوديه قدرة البنيه غير المرنه لهيكل الاقتصاد كما تمثل محدوديه قدرة البنيه غير المرنه لهيكل الاقتصاد خصوصا فيما يتعلق بالطاقات الشابه التي تمثل مايقرب من ثلاث ارباع القوى القادره على العمل الامر الذي يقود الى تحديات فرعيه اخرى تتعلق بجودة النظام التعليمي وقدرته على الاستجابه لاحتياطات سوق العمل.

1- مصر

وبحسب احدث تقرير للتنافسيه العالميه(2012-2013)الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي تراجعت مراكز دول الربيع العربي حيث تراجعت مصر 13 مركزا عن العام

السابق لتقبع في المركز 107 من اصل 144 دوله ةيرجع التقرير هذا التراجع لتدهور اداء الحكومه فضـــلا عن الوضـــع الامني المتردي الا ان التقرير الذي رصـــد بعض الجوانب الايجابيه فيما يتعلق بانخفاض مظاهر المحسوبيه وتحسن في اخلاقيات العمل .وبحسب التقرير فان مصر تواجه عددا من التحديات لتضع نفسها على مسار التنميه المســتدامه اذ تعد القدره على الاســتفاده من الامكانيات الكامنه في كونها ســوقا كبيرا ورفع امكانياتها الانتاجيه واحده من التحديات التي يواجهها الاقتصـــاد المصـــري هذا بالاضـافه لضـرورة مواجهة ثلاثة قضـايا اسـاسـيه الاولى تتعلق بتدهور بيئة الاقتصـاد الكلي بسـبب اتسـاع هوة العجر المالي وارتفاع الدين العام واسـتمرار ضـغط التضـخم وهو مايتطلب خطة تثبيت جادة لاستعاده توازن الاقتصاد الكلي وهو ما قد يبدو عسيرا في ظل ارتفاع اســعار الطاقه وبشــكل عام فأن اي اجراءات اقتصــاديه قد تلجأ اليها الحكومه المصريه وخصوصا مايتعلق منها بالمساعدات والقروض الخارجيه يجب ان تراعي البعد الاجتماعي لانه وبدون احســاس الطبقات الكادحه بالتغيير الايجابي فان افضل الخطط الاقتصاديه قد تسقط تحت وطأت الرفض الشعبي

2- ليبيا

بينما جاءت ليبيا في المرتبه الثالثه بعد مصـر (113) من اصـل (144) وتبدوا الحالة الليبيه مختلفه عن باقي دول الربيع العربي حيث انها البلد النفطي الوحيد من بينها اذ ســـجلت ليبيا معدلات تنمويه مرتفعه كما انها تتمتع بأحتياطيات نقديه جيده وكانت صادرات النفط والغاز في 2012 قد سجلت عائدا يصل الى 54.9 مليار دولار امريكي الا ان الملاحظه الدقيقه تظهر ان الاقتصـاد الليبي يعتمد بشكل اسـاسـي على النفط ومن ثم فهو سريع التاثر بالتغيير في اسعار البترول.وتعاني ليبيا من ضعف علاوة على بنية تحتية مدمرة، وعليه فأن ليبيا بحاجة الى خبرات فنية وتصـــميم البرامج التدريبية لاكتســـاب الليبيين الخبرات اللازمة حيث انها تواجه عدداً من التحديات في وجه النمو الاقتصـادي في ليبيا. التحدي الاول تمثل في كيفية اصـلاح أوضـاع السـياسـات المالية العامة عن طريق تحديد اســتراتيجية موحدة متكاملة وتعزيز الشــفافية والمحاســبة والمسـؤولية .كما يمثل بنا قطاع مصـرفي قوي متنوع الايرادات، وبناء هياكل انتاجية غير مرتبطة بالصناعات النفطية، بما يضمن تنويع الاقتصاد، ما من شأنه توفير فرص عمل لابناء الشعب الليبي. والتاكيد ايضاً على ضرورة سيادة مفاهيم الحوكمة، واجراء اصلاحات قانونية وتشريعية كما ان الحالة الامنية في ليبيا وعمليات تجميع السلاح من المليشـيات المسـلحة، بالاضـافة للاضـطرابات الاقليمية والدعاوي الانفصـالية، تلقي بظلالها على فرص الاستثمار.

3- تونس

رغم امتلاك الاقتصـاد التونسـي قاعدة صـناعية جيدة الا انها تعتمد في صـادراتها على الشراكة الاوروبية، وهو ما يؤثر سلباً على الاقتصاد التونسي في الفترة الحالية نظراً للركود الاقتصادي الذي تعني منه اوروبا حالياً هذا فضلا عما يعانيه قطاع السياحة من تراجع نتيجة لســوء الاحوال الامنية .كما أن ســيادة نوع من عدم الاســتقرار نتيجة لاخفاقات الحوكمة التونســية الائتلافية يزيد من وحدة الاحتجاجات والاضــطرابات الاجتماعية خصــوصــاً مع الزيادة الاخيرة في اســعار الوقود الامر الذي ســيمتد اثره للتأثير في اسعار السلع والمنتجات الاخرى.ويعاني قطاع كبير من الشباب التونسي من

البطالة ما يستوجب ان تعمل الحكومة التونسية على اتباع اجراءات لتحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة .

وأبدى بعض المراقبين القلق ازاء الانفاق الحكومي التزايد، الا ان الحكومة التونسية تشير الى أنها تسعى لادارة أفضل للموارد في صالح الاستثمار العام في المناطق الاقل حظاً ولعدم النمو الاقتصادي قصير المدى.وفي تقرير للبنك الافريقي للتنمية بعنوان(تونس: التحديات الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة) تم التأكيد على عدد من التوصيات للنهوض بالحالة الاقتصادية في تونس فعلى المدى المتوسط أوصى التقرير بتدعيم الشفافية والمحاسبة فضلا عن تدعيم النظام المصرفي علاوة على تنويع القاعدة الصناعية وتدعيم التكامل الاقليمي بما يضمن تنوع الشركاء.

4- اليمن

تقع اليمن في أدنى تصنيف مؤشر التنافسية سالف الذكر في المركز (140) من اصل (144) دولة فبعد 33 عاماً من الحكم السابق يجد اليمنيون انفسهم محاطين بعدد من التحديات التنوية.ويعد اعتماد ما يقرب من 70% من الايرادات الحكومية على عائدات النفط من ابرز التحديات في وجه النمو في اليمن خاصة وان التقديرات تشير الى نضوب النفط باليمن خلال (15-20) عاماً القادمة وهو ما يتطلب تنويع الاقتصاد اليمني وتطوير سوق العمالة.

ويتوقع ان تعاني اليمن من ازمة في المياه فضلا عن الغذاء في ظل الفقر المتنامي في اليمن ومعدلات البطالة المرتفعة التي تصل في بعض التقديرات الى (35%) ان قدرة اليمن على بناء اقتصاد مستقر تتوقف على مدى استعدادها لاستغلال مواردها المحدودة على نحو يسمح لها بالاستثمار في بنيتها التحتية واجتذاب فرص الاستثمار والتنمية بالضافة للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والدخول في شراكات مع القوى الاقتصادية الصاعدة مثل الصين.أن اللجوء الى المساعدات والقروض الخارجية لمواجهة التعثر الاقتصادي الذي تواجهه دول الربيع العربي في مرحلة ما بعد الثورات قد يكلف الانظمة الجديدة تكاليف اجتماعية باهظة ويضع تلك البلدان في حالة الارتهان للخارج لاسيما في ظل غياب الشفافية حول اتفاقات القروض وعدم وضوح الرؤوية الاقتصادية لكيفية زيادة الاستثمارات وسياسات العدالة الاجتماعية.

اداء الاقتصاد العراقي

حقق الاقتصاد العراقي في عام 2012 استقرار اقتصاديا ليسجل نموا بنسبة (8.6%) ويتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى (9%) عام 2013 و(10%) عام 2014 على الرغم من التحديات الامنيه والسياسات الكبيره التي تواجهه الا ان هذا النمو كان مدفوعا بزيادة انتاج النفط وليس بتنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الاجمالي فلا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل بنيويه خطيره يأتي في مقدمتها احاديه هذا الاقتصاد واعتماده على النفط كمصدر رئيس لتكوين الدخل المحلي وبقائه رهينة لتقلبات السوق النفطيه.وسجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاريه ارتفاعا بنسبة (16.0%) قياسا بالعام السابق وكان قطاع النفط المحرك الاساسي لهذا الارتفاع نتيجة ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام بنسبة(1.3%) الامر الذي ساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة زيادة بلغت (12.7%).

من تحليل اسعار السياسة النقديه خلال عام 2012 فقد حافظ البنك المركزي العراقي على سعر فائدته البالغ(6%) منذ العام 2010 كجزء من سياسته النقديه الهادفه الى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الاموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل للانشطه الاقتصاديه المختلفه بأسعار مناسبه كما وابقى البنك المركزي العراقي على نسبة الاحتياطي القانوني البالغه (15%) على كافة الودائع المصرفيه سواء كانت ودائع حكوميه او ودائع قطاع خاص موزعه بواقع (10%) يحتفظ لدى البنك المركزي و(5%) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف.

اما بالنسبه الى سعر صرف الدينار العراقي فقد عمل البنك على تحسين سعر الدينار العراقي مقابل الدولار منذ بداية عام 2012 ليصل الى(1166) دينار لكل دولار بعد ان كان مستقرا عند سعر (1170) دينار لكل دولار ولمدة ثلاث سنوات فيما سجل معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازيه (1233) دينار لكل دولار خلال عام 2012 مقابل معدلا بلغ(1196) دينار لكل دولار لعام 2011.بلغ رصيد احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبيه في عام 2013 مامقداره (80) مليار دولار مقابل مامقداره (70.6) مليار دولار لعام 2012 ويتوقع ان يصل الى (100) مليار دولار في نهاية عام 2014.

وعلى صعيد التطورات الحاصلة في سوق العراق للاوراق المالية.

وعلى صعيد تطورات التجارة الخارجية خلال عام 2012 فقد اظهرت مؤشراتها تطوراً ايجابياً في ادائها لهذا العام اذ ارتفع حجم التجارة الخارجية الى (175.4) تريلون دينار مقابل (149.2) تريلون دينار عام 2011 أي بنسبة زيادة بلغت (17.6%)

وذلك نتيجة تأثرها بالارتفاع في اسعار النفط في السوق العالمية ، فيما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من (70.6%) في عام 2011 الى (71.5%) في عام 2012 .

اما ميزان المدفوعات العراقي فقد حقق خلال هذا العام فائضـــاً خلال 2012.مقداره (8.0) مليار دولار وبنسبة (15.2%) من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع فائض مقداره (26.4) مليار دولار خلال عام 2011 وبنســـبة (14.5%) من الناتج المحلي الاجمالي...

القسم السادس
تدريب الموارد البشريه المصرفيه
الفصل الخامس عشر

تاسيس معهد التدريب والدراسات المصرفيه

للقطاع المصرفي الخاص

انطلاقا من حرصنا على قيام الهيئه الاداريه للرابطه والادارة التنفيذيه لها بالاستفادة من التجربه السابقه بسلبياتها وايجابياتها ولغرض القيام بدور فاعل في تقديم أفضل الخدمات للمصارف الخاصه العراقيه في المجال التدريبي والثقافي والاعلامي أضافه الى تأمين مورد مالي جيد للرابطه اقترح ما ياتي :

تفعيل او استحداث (معهد التدريب والدراسات والاستشارات المصرفيه) ككيان مستقل يدار ويشرف على اعماله الهيئه الاداريه للرابطه ويقوم بالاعمال التاليه :

1- **تدريب وتأهيل وتنمية الموارد البشريه والمهارات الاداريه والمحاسبيه والمصرفيه والفنيه المتخصصه العامله في المصارف الاهليه والمؤسسات والشركات الخاصه المتخصصه في الصيرفه والاستثمار المالي.**
2- **تدريب وتأهيل واعداد خريجي كليات الادارة والاقتصاد والعلوم الماليه والمصرفيه في الجامعات والكليات الحكوميه والاهليه وقبل دخولهم الحياة العمليه في القطاع الاقتصادي والمصرفي ومنحهم شهادة خبرة تدريبيه في الاختصاصات أعلاه.**
3- **تدريب وتأهيل مديري المشاريع الصغيرة والمتوسطه والعاملين فيها وتوجيههم بالأسس السليمه للبدء بمشاريعهم وتطويرها بما يساعد على تمويل مشاريعهم من المصارف المختصه.**
4- **تنظيم ورش عمل متخصصه في كافة مجالات العمل بهذا النشاط المالي المصرفي لتطوير المهارات والكوادر المتقدمه في المصارف وشركات الاستثمار المالي والصيرفه بأتجاه تطبيق معايير المحاسبه الدوليه والانظمه المصرفيه الحديثه ومتطلبات لجنة بازل (3,2) وأنظمة الجودة وادارة المخاطر والنشرة الجديدة لشروط التجارة الدوليه (أنكوتيرمز).**

5- تنظيم المؤتمرات والندوات العلميه المتخصصه والحلقات النقاشيه وأقامة المعارض الثقافيه لتطوير الحلقات العمليه والأقتصاديه والمصرفيه.
6- اصدار الكتب والمؤلفات والمجلات المعنيه بالشأن الاقتصادي والمالي والمصرفي وتشجيع الباحثين وأساتذة الجامعات على تقديم خبراتهم في هذا المجال لما فيه خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني .
7- العمل على بناء علاقات تعاون وشراكه في مجال التدريب والاستشارات مع المؤسسات والمنظمات الماليه والمصرفيه والشركات العربيه والاجنبيه الرصينه بهدف أقامة نشاطات مشتركه وتعاقديه بهدف أعتماد شهادة المعهد كشهادة تدريب وخبرة معترف بها دولياً.
8- تقديم الخدمات العلميه والبيانات والمعلومات المتاحه لدى الرابطه الى طلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقيه الحكوميه و الاهليه من خلال العقود التي يتم الاتفاق عليها من خلال تاسيس مكتبة اقتصاديه ومصرفيه في الرابطه وبناء علاقات ثقافيه مع الجامعات.
9- تقديم الاستشارات والخبرات الاقتصاديه والماليه والمصرفيه واعداد دراسات الجدوى الاقتصاديه للمشاريع الصغيرة والمتوسطه والفروع التي سيتم افتتاحها حديثا في المصارف العامله بالتنسيق مع المكاتب الاستشاريه وبيوت الخبرة في القطاعين العام والخاص.

الفصل السادس عشر

أثرالاعداد والتدريب في تنمية الموارد البشرية المصرفيه

أوصت دراسة بعنوان "الاستثمار في رأس المال البشري" إلى ضرورة السعي إلى إجراء حصر للاحتياجات الوظيفية القائمة والمستقبلية في كافة الأنشطة النوعية لسوق العمل، ليتم تصميم مناهج التعليم وبرامج التدريب على ضوئها. وذكرت الدراسة أن هناك أبعاداً عديدة للاستثمار في رأس المال البشري أهمها البعد الثقافي: حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد المؤهل تعليماً وتدريباً لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشـــــيط الدورة الاقتصادية.
ويأتي بعد ذلك البعد الاجتماعي وتذكر الدراســـة أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكســـبه الأنماط والقيم الســـلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترســـيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات. يتبع ذلك البعد العلمي، حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة. وآخر الأبعاد هو البعد الأمني حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليم والتدريبي مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

حيث ان العوامل الاقتصادية مهمة في الاستثمار في رأس المال البشري حيث يوجد ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد، والتعليم والتدريب حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومناهجها وأساليبها ومدتها وتوفير التكاليف سواء للانفاق الكامل عليها أو لدعمها، كما أن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها. وحول محددات الاستثمار في رأس المال البشري أشارت الدراسة إلى أن عملية تنمية الموارد البشرية ترتبط بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلاً جانب التأهيل، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري. مشيرة إلى أن التخطيط :ويعنى بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

إذ إن التوعية المستمرة لأصحاب الأعمال والمسؤولين بأن التدريب عملية مستمرة، مما يتطلب مواصلة تدريب العاملين القائمين على رأس العمل لتحسين مستويات مهاراتهم.

و تكثيف الإعلام عن أهمية التدريب خاصة في المجالات الفنية والمهنية، وتوليد الوعي والقناعة لدى الشـــباب بأهمية وضـــرورة الالتحاق بهذه النوعيات لجدواها في توفير فرص العمل. و مواصـلة الاهتمام ببرامج التدريب الصـيفي للطلاب واسـتحداث برامج جديدة، مع تخصـــيص جانب من التدريب ينفذ بمنشـــآت القطاع الخاص لتعريفهم ببيئة العمل بها.

والعمل على إنشاء جهة موحدة تتولى تنسيق التوظيف في القطاع الخاص للاستفادة من الموارد البشـــرية التي تم تأهيلها للعمل مع قيامها بالتعرف المســـتمر على احتياجات سوق العمل وإخطار جهات التعليم والتدريب بها.

و متابعة وتطوير تشـريعات العمل بما يضـمن الاسـتقرار الوظيفي للعمالة الوطنية في المنشآت ووضوح حقوقها وواجباتها.

حيث إن العنصـــر البشـــري له أهمية كبرى في منظمات الأعمال وهو الذي يقود بقية عناصـــر المشـــروع وأهمها الموارد المالية وهو أيضـــاً يمثل العنصـــر الأســـاســـي في إحـــــــداث التغـــــــيرات التنظـــــــيمية والتغيرات الضـــرورية لرفع الكفـاءة والأداء في المنظـــــمة . ومن هـــــذا المنطلق ســـــيكون البحث حول مضـــمون وآلية عملية الإعـــداد والتدريب في إدارة المواد البشرية.

فلقد أصبحت العملية التدريبية تمثل العنصـــــــر الحاسم في كفـــــــاءة وفاعلية مختلف أنـــــــواع المنظمات على اختلاف أحجامها وأنشـــطتها وأهدافها وطبيعة العمل داخل المنظمات المختلفة تتطلب أن تكون الموارد البشـــرية العاملة بها على درجة عالية من الكفاءة في أداء العمل وبما أنه من ســـمات فكر وممارسـة العمل الإداري أنهما يعكسـان الظروف السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية السـائدة في مختلف فترت تطورها لذلك فإن العالم يشـهد ثوره علمية ونهضـة تكنولوجيا حضارية واجتماعية وسياسية وثقافية واسعة تتسم بالإيقاع السريع.

ومما لا شـــك فيه أن نظم ومنـاهج وبرامج التعليم الحـاليـة وبطئ التغير والتطوير والتحديث فيما يجعلها غير قادرة على نقل ومتابعة تكنولوجيا العصر ومتغيراته وبالتالي عدم قدرتها على توفير احتياجات ســـوق العمل ومتطلباته المتغيرة حيث المعارف والمهارات والتقنية اللازمة لمواكبة هذا التطور ولذلك فالتدريب يتمتع بقدر كبير من المرونة والاستجابة لهذه التغيرات.

وللتدريب دوراً هاماً في إعداد و تدريب الكوادر البشـرية الملائمة من حيث القدرة على استيعاب العلوم والمعارف والمهارات والتقنية الفنية والتكنولوجية والممارسات العلمية والعملية بمعدلات أسرع حتى تتماشى مع التطور المستمر والمتتابع لاحتياجات التطوير ومفاهيمه وأبعاده تحقيقاً لقدرات تنموية أكبر خاصة وأن الإنســـــــــــان هو أهم عناصـــــــــــــر التنمية من حيث القـــــــــــــــدرة والفاعلية.

لذلك فان التدريب يجب أن يحظى بأهمية كبرى خاصة في دول العالم الثالث لتتخلص من التخلف وللحاق بركب التقدم والتنمية والرخاء .
ونلاحظ الآن الاهتمام الكبير والاعتراف المتزايد بالموارد البشـــرية وإدارتها وأيضـــاً نلاحظ المكـانـة التي وصـــل إليهـا مديري الموارد البشرية والمساوية لمديري الوظائف الرئيسية الأخرى .
و كمـا أن هنـاك تطور في فكر في المنظـــــــمات مثل الإنتـــــاج والعمليـــــات التســـــــويقية والتمويل والاســـــــتثمار فإن هناك تطور في فكر رجـال الإدارة العليـا ومـدى الأهميـة الكبرى للـدور الـذي يلعبه مديري الموارد البشـــرية في نجـــــاح منظمـــــــــات العمل المعاصـــــــرة ولم يعد ينظر إلى مديري الموارد البشـرية على أنـهم مسئولون فقط عن تقديم الخدمات الاستشارية في عمليات الاستقطاب واختيار الأفراد الجدد الذين تحتاج إليهم المنظمة بل أنهم مطالبون أن يمارسوا أدواراً فعالة في التخطيط الاســـتراتيجي واتخاذ قرارات وكنتيجة لهذا هناك تطور في طبيعة المهام التي تقوم بها تلك الإدارة داخل المنظمة وامتداد دورها إلى ما وراء الطابع الإداري ليشـــمل القيام بدراسة في الاتجاهات والميول والروح المعنوية والعوامل المؤثرة على كفاءة الإنتاج و أيضـــاً الذي ســـاعد في هذا التطور انه لم يعد خافياً على مديري الإدارات الأخرى في المنظمة مزايا الرجوع إلى إدارة الموارد البشـــرية في هذه الأمور لحل المشـــاكل المتخصصة التي تواجههم بدلاً من الاعتماد على أنفسهم.

مركز التدريب المصرفي/ مصرف الخليج التجاري

ويشير اصطلاح إدارة الموارد البشرية إلى:

- اســـتقطـاب واختيـار وتطوير وتقيم ومكـافئـة وإدارة أعضـــاء المنظمة من الأفراد أو جمـاعـات العمل.
وبهذا هو يشـــتمل على تصـــميم وتطبيق أنظمـة التخطيط والاختيار وتنمية المهارات البشـرية وإدارة المهارات الوظيفية وتقييم الأداء و تعويض العـاملين وتسهيل علاقات العمل.
- وتسـاهم الموارد البشـرية مع العناصـر المادية الأخرى المتمثلة في الأموال والآلات والمواد في إنتـاج السـلع أو تقـديم الخـدمـات التي تهـدف إليهـا المنظمـة.
-وحتى تتحقق الإدارة الفعـالـة للموارد البشـــريـة فـإن الأمر يتطلـب من المـديرين

وأخصائي إدارة الموارد البشرية البحث المستمر عن أفضل الطرق لاستخدام الموارد البشرية لتحقيق الأهداف التنظيمية.

-غير أن هذا يتطلب في الوقت نفسه قيام الإدارة بتحقيق أهداف الأفراد، وهذه الأهداف ليست واحدة بل متنوعة ومختلفة حيث أن العمالة تتعدد وتتنوع مصادرها ورغباتها وحاجاتها التي تأتي بها إلى التنظيم .

هذا كله يمثل تحدياً هاماً للإدارة وأخصائي الموارد البشرية لإيجاد الطريقة المثلي لزيادة رضاء الأفراد عن العمل وتحسين جوده حياة العاملين وزيادة فاعلية وإنتاجية العاملين يدوياً فان إدارة الموارد البشرية ذات الكفاءة تستطيع أن تزيد من درجة كفاءة وفعالية تنظيمات العمل المعاصرة.

-ويعتبر الغرض الأساسي لإدارة الموارد البشرية تحسين وزيادة المساهمة المنتجة الخاصة بالموارد البشرية وللتنظيم بطريقة أخلاقية ومشروعة وهي بذلك تسعى إلى توجيه وتنسيق الجهد البشري على تطبيقات العمل المعاصرة . لذلك فإن عملية التنظيم الفعال للجهد الإنساني تمثل مشكلة كبيرة وذلك منذ حدوث الثورة الصناعية في القرن الثامن والتاسع عشر وحتى بداية نظام المصنع الحديث.

وأدراك كثير من أصحاب الأعمال أهمية الدقة في المواعيد والانضباط والجهد والفعالية كجانب قوة للعمل وحتى الآن يواجه الكثير من المديرين المعاصرين نفس المشاكل والمواقف التي قابلها أصحاب الأعمال في أوائل الثورة الصناعية وهذه القضايا هي:

- كيفية بناء تنظيم العمل في ضوء الظروف والمتغيرات السريعة المتلاحقة التي لم تكن موجودة من قبل ؟ حيث أن الإدارة تفتقر إلى النصيحة العلمية والعملية في هذا المجال أكثر من أي وقت مضى.

- زيادة درجه التعقد في العمليات الإنتاجية يتطلب بالضرورة تنمية مهارات جديدة وتغيير الطرق القديمة في الاستقطاب والاختيار والتعيين وكذلك المصادر التقليدية للعمالة حيث ثبت عدم فعاليتها . كما أن اهتمام الإدارة بتدريب وتنمية مهارات العاملين أوجد لديهم الرغبة في حماية حقوقهم ،وزيادة قوة النقابات والأجهزة العمالية

والتشريعية التي تضعها الدولة والخاصة بصحة العاملين وأمنهم وسلامتهم وكل ذلك يتطلب تنمية تدريجية لوظيفة الأفراد كمسؤولية إدارية هامة وحيوية .

- إن الممارسات الجيدة لإدارة الموارد البشرية تبدو واضحة من مقدرة المنظمة على استقطاب والاحتفاظ بأفضل الموارد البشرية المتمثلة في الأفراد.

- ونجد أن تخطيط الموارد البشرية لبنية المنظمة مسبقاً يحدد نوعية العمالة المطلوبة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

- كما أن الاستقطاب والاختيار الجيد يحدد أفضل الأفراد للأعمال والوظائف المتاحة ويؤكد على الإحلال والتعيين السليم ثم يأتي تقييم الأداء والتدريب ويقومان بدورهما في إكساب الأفراد المهارات والاتجاهات والمعارف المختلفة عما لديهم الآن.

إضافة إلى ذلك فإن الممارسة الجيدة لإدارة الموارد البشرية تساعد على تحضير أعضاء المنظمة والمشاركة الإيجابية في التنظيم بالشكل الذي يساعد على خلق اتجاهات ايجابية للعمل.

- أهداف الموارد البشرية يعمل المديرون وإدارات الموارد البشرية على تحقيق مجموعة من الأهداف التي لا تعكس اهتمام الإدارة العليا فقط ، ولكن تهتم بتحقيق التوازن بين متطلبات كل من المنظمة ووظائف سياسات الموارد البشرية والمجتمع وكافة الأفراد الآخرين ذوي التأثير.

وعموماً أن أهم أهداف إدارة الموارد البشرية هي يلي : -

-الأهداف التنفيذية

تسهم إدارة الموارد البشرية في تحقيق الفعالية إذ تعمل على ابتكار الطرق التي تساعد المديرين والمسئولين عن أداء مرؤوسيهم كل في تخصصه فلقد وجدت إدارة الموارد البشرية لتساعد المديرين على تطبيق أهداف المنظمة فهي لم توجد لتحقيق أهدافها بصوره خاصة وإنما بفضل نجاحها في تسير أهداف كافة الإدارات في المنظمة بما يساهم في تحقيق الأهداف التنظيمية بشكل عام.

الأهداف الوظيفية

لكي تتمكن الإدارات والأقسام المختلفة من المحافظة على مستويات مناسبة لمتطلبات المنظمة يجب أن تمدها إدارة الموارد البشرية باحتياجاتها الكمية والنوعية من الأفراد ومن الموارد المتاحة حيث ستفقد قيمتها وسيتأثر تشغيلها والاستفادة منها إذا لم تقم إدارة الموارد البشرية بوظائفها المتعددة بدءاً من تخطيط الموارد البشرية واستقطاب واختيار الأفراد وتعيينهم وتحليل ووصف مختلف الوظائف أو حتى تقديم الخدمات والمزايا للعاملين ورعايتهم مع انتهاء حياتهم الوظيفية.

- الاهداف الاجتماعية

تعمل إدارة الموارد البشرية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والأخلاقية وذلك استجابة لمتطلبات وأولويات الاحتياجات والتحديات الاجتماعية ومن هنا تسعى إدارة الموارد البشرية إلى تحجيم الآثار السلبية والمعوقات البيئية التي تواجه المنظمة حيث أن فشل المنظمة في استخدام مواردها لتحقيق المزايا والفوائد التي تعود على المجتمع ، ومراعاة الطرق الأخلاقية في التعامل، سينتج عنه العديد من المشاكل والمعوقات للمنظمة لا داعي لوجودها ولهذا تسعى إدارة الموارد البشرية جاهدة نحو الالتزام بقوانين العمل وتشريعاته ومواكبة متطلبات النقابات ومراعاة قواعد الأمن والسلامة وغيرها من المجالات التي يهتم بها المجتمع.

- الأهداف الشخصية

تعمل إدارة الموارد البشرية على تحقيق الأهداف الشخصية للعاملين وذلك بما يساعد على حمايتهم والحفاظ عليهم وتنمية قدراتهم وبقائهم والمحافظة على حماسهم للعمل والإنتاج.

إن إشباع حاجات العاملين الشخصية وتحقيق الرضا الوظيفي ومتابعة المسارات الوظيفية لهم، لا شك انه يحتاج إلى قدر لا بأس به من اهتمام الموارد البشرية

القسم السابع

الاعلام الاقتصادي

الفصل السابع عشر

دور الاعلام الاقتصادي في التنميه الاقتصاديه والاستثمار

مقدمه

ان الاعلام والاقتصـــاد في شـــراكة متعددة الوجوه ودائمة العلاقة ، وهما في الجبهـة ذاتهـا لمواجهـة التحديـات التي يواجهـانهـا معاً، واذا فرضـــنـا بـأن الاقتصـاد يمكن أن يصـنع اعلاماً ناجحاً فمن المؤكد أن الاعلام يمكن أيضـاً أن يصـنع اقتصـاداً ناجحاً، وهذا ما يسـفر نجاح المؤسـسـة الاعلامية اذا توافرت لـها قيادات اقتصـادية متخصـصـة وواعية لدور الاعلام كصـنـاعة واسـتثمار منفتح على النجاحات المؤكدة في ظل الدراســـات العلمية والتخطيط الســـليم لتحقيق مراحل التغيير والتطوير بنجاح، ومن جانب آخر فيما يتعلق بالعلاقة الوثيقة بين الاعلام والاقتصـاد مانراه من نظريات اقتصـادية تفضـي الى أن ميزانيات الدعاية والاعلان لاتعرف الشـح أو التقتير اذا ما أريد للمؤسـسـة الاقتصـادية النجاح ، لكن هذه العلاقة بين الطرفين غالباً ما يعتريها الالتباس في أذهان بعض القيادات الاعلامية والاقتصـــادية معاً، فمن الجانب الاعلامي يندر خاصـة في الصـحافة التركيز على الكوادر المتخصـصـة في الاقتصـاد ، وهذا شـأنـها في كل مجالات النشـر وليس الاقتصـاد فقط . وتجربة العراق في هذا المجال تعتبر حديثة وبدأت فعلاً بعد عام 2003 عندما كان الاعلام بيد الدولة وكان يوجه مركزياً اما الآن فان الاعلام يسـير باتجاهات متعددة اتجاه اعلامي يخدم توجهات الحكومة واتجاه يخدم الاحزاب والكتل الســـياســـية واتجاه مستقل يشكل كماً ونوعاً حيزاً مؤثراً في الحياة السياسية والاقتصادية في العراق .

لذلك ستناقش هذه الورقة دور الاعلام الاقتصادي ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاستثمار بسبب الحاجة الملحة للانتقال من الاقتصاد المركزي الى آليات اقتصاد السوق وحاجة العراق الى التنمية واعادة الاعمار المبني على اسس جديدة تعتمد جذب الاستثمار المحلي والاجنبي من اجل البناء الاقتصادي السليم خصوصاً " وأن الموارد المالية والبشرية متاحة بشكل واسع وقطعاً ان هذا البناء بحاجة الى مساهمة الركائز الاساسية المساندة والمساعدة على ذلك ومنها مايمكن ان يساهم به الاعلام الاقتصادي في هذا المجال ..

مفهوم الاعلام الاقتصادي

تعددت التعريفات التي وضعها الباحثون والمختصون في مجال الاعلام حول تعريف الاعلام الاقتصادي فمنهم من يرى بانه (المنظومة الاعلامية الرئيسية أو الفرعية المتخصصة في معالجة قضايا الاقتصاد) بينما يعرفه أخرون بقولهم (الاعلام الاقتصادي فرع اساسي ومهم من فروع النشاط الاعلامي يعمل على احداث التحول الاجتماعي بهدف التطوير والتحديث ، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها توجيه أجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع بما يتفق مع أهداف الحركة الاقتصادية ومصلحة المجتمع العليا) كما يعرف بـــــ (الجهود الاتصالية المخطط لها والمقصودة التي تهدف الى خلق مواقف واتجاهات ايجابية ، بذلك فأن الاعلام الاقتصادي يهيئ الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للافراد والجماعات من اجل ان يستجيبوا للخطط والبرامج التنموية بشكل فعال) ومن التعريفات الاخرى للاعلام الاقتصادي (أحد الفروع الاساسية للنشاط الاعلامي الذي يهتم بقضايا الاقتصاد ، فهو اعلام هادف وشامل ويفترض ان يكون اعلاماً واقعياً يهدف الى تحقيق غايات اجتماعية تنموية ، وهو مرتبط بالنواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية ويستند الى الصدق والوضوح والصراحة في التعامل مع الجمهور) اذن هذا الاعلام هو احد فروع الاعلام المتخصص ويهدف الى الاسراع في تحول مجتمع ما من حالة الفقر الى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ان الاعلام الاقتصادي سلاح ذو حدين حد يكشف الحقائق لمعالجة المشكلات القائمة، وحد يعمل على التهويل والتضليل ليزيد المخاوف ويؤدي الى الركود الاقتصادي .

أن اعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول الى المعلومات ومنح الحصانة للصحافيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا

الفســـاد ومرتكبيها باعتبار ان الشـــفافية وجها آخر للحرية الاعلامية وامداد وســـائل الاعلام بالمعلومات والبيانات الصـحيحة الكافية يدعم الشـفافية ويمكن الاعلام من أداء الدور المنوط به التأكيد على تكامل التخصص بين الاعلام الاقتصادي والمستثمرين، أي تعزيز المفاهيم الاقتصـادية لدى الاعلاميين وتوعية المسـتثمرين بأهمية الاعلام، وأن تضليل المستثمرين عبر البيانات والمعلومات الكاذبة سيفشل عملية جذب الاستثمار .
من ذلك نلاحظ ان الاعلام والاقتصـاد كلاهما يكمل البعض ولاغنى لأحدهما عن الآخر... نحن في الاعلام نحتاج الى دعم ومسـاندة القطاعات الاقتصـادي والقطاعات الاقتصـادي نفسها تحتاج الى دعم ومساندة في الترويج والتحليل والتخطيط وكان التلاقح بين هذين القطبين في سبيل ايصال رسالة اعلامية متميزة لجمهور المتلقين سواء أكان عن طريق الصحافة أو التلفزيون أو الاذاعة أو وسائل الاعلام الحديثة وقنوات التواصل الاجتماعي عبر تويتر والفيسبوك واليوتيوب.
اذن الاعلام الاقتصادي الذي يستطيع أن يقدم رسالة هادفة ويخدم التنمية والمؤسسات الاقتصـادية هو الذي يسـتقطب شـريحة مهمة من المجتمع سـيبقى ويسـتمر ويحقق الاهداف الاستراتيجية في دعم الاقتصادات الوطنية وتطوير عمل المؤسسات الانتاجية والمالية والمصرفية ...

دور الاعلام الاقتصادي في العراق
في دعم التنمية الاقتصاديه والاستثمار

المبحث الاول :- ستراتيجية الاعلام الاقتصادي في العراق في دعم التنمية والاستثمار

اولا:- الاعلام الاقتصادي مصدر للتعريف بالنشاط الاقتصادي

تساهم التغطية الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية للشؤون الاقتصادية في التعريف بالنشاط الاقتصادي عن طريق نشر الأخبار والآراء والتحليلات وتفسير المصطلحات الاقتصادية المعقدة ونشر المعلومات التي تشمل على الحقائق والأرقام والإحصائيات والدراسات والأبحاث. وتنفرد الصحافة في عملية توثيق المعلومات والتحليل والتفسير المستند على استخدام أدوات البحث العلمي في العمل الصحافي، وإجراء استطلاعات الرأي لمعرفة اتجاهات الجمهور حول قضايا التنمية والاستثمار، والقاعدة الأساسية لكل وسائل الإعلام هي أنها مجرد قنوات توصيل كفوءه بين وسط الأعمال والجمهور الأوسع، وبالتالي فأن

الأخبار والتحليلات الاقتصادية ليست الا مؤشرات ولا يجوز استخدامها كأساس لأجراء الصفقات الاقتصادية .

ثانيا:- الاعلام الاقتصادي يهدف الى نشر ثقافة التنمية

الإعلام الاقتصادي نشاط شامل ومخطط ومتعدد الأبعاد يخاطب الرأي العام بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الايجابية في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي وبرامج إعادة الأعمار الاجتماعي عبر تقديم صورة عن طبيعة التوجهات المستقبلية للاقتصاد والتعريف بالنشاطات والفعاليات الاقتصادية والتنموية والطاقات المتاحة وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي والاستثماري بشتى مجالاته وصوره من خلال ما يسمى بالاتصال المعزز للتنمية،الذي يهدف إلى نشر ثقافة التنمية بعرض وتبسيط وشرح وتفسير وتحليل المضامين الاقتصادية في قوالب إعلامية مهنية جاذبة لخدمة أهداف التعليم والتثقيف ونشر المعلومات وتنشئة المجتمع على مفاهيم تنموية تخدم مصالحهم وتمس حياتهم اليومية ومستقبل أجيالهم.

ثالثا:- الاعلام الاقتصادي يساهم في صنع القرارات الاقتصاديه

يرتبط تطور أداء الإعلام الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً برغبة الدولة في تحسين المناخ الاقتصادي وتوسيع دائرة المشاركة في عملية صنع القرار الاقتصادي، وتحسين درجة الشفافية وقبول الانتقاد.ولضمان نجاح الإعلام في نشر التنمية لابد من وجود رؤية واضحة وإستراتيجية للإعلام الاقتصادي، تهدف الى إبراز فلسفة التنمية وتوجهاتها، واستخدام أدوات البحث العلمي لزيادة المقدرات الإعلامية على التحليل والاستقراء، والمهنية والمصداقية واحترام الحرية الصحافية والاستقلالية في تحديد مشكلات وقضايا وتحديات التنمية،والاستفادة من العلم والتكنولوجيا الإعلامية والثورة التقنية، لبناء قاعدة معلومات وتحليلات يستفاد منها في وضع استراتيجيات وتحليل السياسات.

رابعا:- الاعلام الاقتصادي يوجه سلوك المواطنين نحو اهداف التنمية الاقتصادية

تساهم وحدات للإعلام الاقتصادي المعززة لدور التنمية في توجيه سلوك المواطنين، وحضهم على تحمل مسؤولياتهم في مجالات إعادة الأعمار والتنمية، وإبراز وجهة نظر المجتمعات المحلية وعمل تسويق اجتماعي للمشروعات التنمية،

بتحويل الصحف ووسائل الإعلام الأخرى الى مواقع لعرض نتائج الدراسات العلمية الاقتصادية، ومنابر لتبادل الأفكار والآراء الاقتصادية والمعالجات الواقعية لقضايا وهموم التنمية، عبر حضورها بقوة في الفعاليات الاقتصادية وتواصلها مع الحركة الأكاديمية في هذا المجال، واختيار المعلومات والموضوعات بشكل دقيق وجذاب واستخدام أساليب مشوقه من اجل جذب كل شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلامية في مجال الإعلام الاقتصادي.

تحمل مسؤولية ادراته الا ستاذ سمير النصيري من 2008 – 2012

المبحث الثاني :- المعوقات المواجهه للاعلام الاقتصادي في العراق

اولا:- محدودية برامج تطوير الخبرات والكفاءات الاعلاميه العراقيه والمعنيه بالشأن الاقتصادي مما يتطلب ارسالهم الى دورات تدريبيه وتأهيليه داخل العراق وخارجه لغرض التعرف على احدث التطورات العلميه الحديثه في الاعلام الاقتصادي.

ثانيا:- ضعف دور المؤسسات الاعلاميه القائمة في توعية المواطنين نوعية صادقه وسليمه كذلك انخفاض الدعم المادي لهذه المؤسسات من اجل القيام بمهامها الموكله اليها في هذا المجال.

ثالثا:- انخفاض مستوى التعليم والثقافه الاقتصاديه للشرائح المستهدفه من قبل وسائل الاعلام المعنيه بالشأن الاقتصادي.

رابعا:- قلة الاهتمام في وسائل الاعلام بالتعريف والاعلان عن الامكانيات الاقتصاديه المتاحه للتنمية والاستثمار ومواطنها ومجالاتها وحجمها والقوانين والتعليمات التي تحكمها.

خامسا:- الضبابيه او عدم وجود مصداقيه في تقديم البيانات والمعلومات الاقتصاديه الى وسائل الاعلام من قبل الجهات والمؤسسات الاقتصاديه المعنية.

سادسا:- عدم الوضوح لدى وسائل الاعلام بالاحكام والاجراءات الخاصه بالتسهيلات المصرفيه التي يمكن تقديمها للمستثمر وعلى وجه الخصوص تفاصيل النشاطات المصرفية الاتيه :

- **المنح والقروض الحكوميه للمستثمرين**
- **الضمانات المقدمه للمستثمرين**
- **سياسة تمويل الاستثمارات**
- **آليات دعم أسعار الصرف**

سابعا:- تكتم الجهات المعنية والمصارف ورجال الاعمال ووسائل الاعلام ومراكز جمع البيانات على ترويج المعلومات المتعلقه بالممارسات المانعه للتنميه وجذب الاستثمار.

المبحث الثالث:- الدور المطلوب للاعلام الاقتصادي في العراق

لتفعيل دور الإعلام الاقتصادي في العراق ينبغي أن يركز الخطاب الإعلامي على القضايا الآتية :-

اولا:- التعريف بالتحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق وبخاصة مشكلة الفساد الإداري والمالي .

ثانيا:- التعريف بعناصر القوة والضعف في الاقتصاد العراقي،وتحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من أدوات السوق والتخطيط الاقتصادي في عملية التنويع والتغيرات الهيكلية وتحفيز القطاعات الإنتاجية وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة والتحويلية، على أجراء عملية التصحيح للهيكل الإنتاجي .

ثالثا:- بلورة الأفكار المتصلة باقتصاد السوق ومزايا الحرية الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص في الإنتاج وخلق الوظائف وبتوسيع نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة.باعتبارها شرطاً لازماً لزيادة إنتاجية المجتمع وإطلاق طاقاته وتنمية روح التنافس بين قطاعات النشاط الاقتصادي وخلق الثقافة الوعي الاقتصادي الذي يمكن أن يساعد على تفعيل المشاركة الايجابية مع المتغيرات الناجمة عن التحول نحو اقتصاد السوق

رابعا:- التصدي للظواهر الاقتصادية ذات الصلة بحياة المواطن كأزمات النقص في الخدمات وظاهرة التضخم وتحسين الأجور والرواتب للنهوض بمستوى معيشة الشرائح المختلفة.

خامسا:- متابعة التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية، وتوسيع خيارات الناس، وتنمية الموارد البشرية، ومشكلة البطالة والقضايا الأخرى ذات الصلة بالسكان والقوى العاملة ومتطلبات سوق العمل.

سادسا:- الاهتمام بالقضايا المتعلقة بعلاقة الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي وفي مقدمتها الانفتاح الاقتصادي والعولمة والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والمناطق الحرة، وسبل زيادة التدفقات المالية الواردة والاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزايا العولمة والانفتاح التجاري والاقتصادي .

سابعا:- الابتعاد بقدر الإمكان عن توجيه الجمهور نحو مجالات استثمارية معينة،لتجنب ما قد يترتب على هذا التوجيه من مكاسب أو خسائر يمكن أن تلقى بتبعاتها على وسيلة الإعلام. فقد يلجأ بعض العاملين في وسائل إعلام الى تضليل المستثمرين من خلال تقديم مغريات لهم بشراء أسهم تراجع سعرها في السوق،من دون الارتكاز على أية تحاليل أو دراسات مهنية.

ثامنا:- إضفاء طابع مشوق على الإخبار الاقتصادية للتخفيف من التعقيد والملل الذي قد يصيب القارئ أثناء مطالعة الإحصاءات والحقائق الاقتصادية وعدم التركيز على النخبة، فيما المواطن العادي مهمل وغير مدرج ضمن أجندة التوعية والتوجه الإعلامي

تاسعا:- قيام وسائل الاعلام بفتح باب الحوار والنقاش حول القضايا التنموية، لإنعاش الوعي التنموي للمجتمع العراقي .

عشرا:- وضع استراتيجيات وخطط آنية ومستقبلية للنهوض بالمستوى الفني للمنتج الإعلامي المحلي المقروء والمسموع والمرئي والالكتروني في ظل التدفق المطرد للمعلومات والتطورات التقنية العالمية .

دراسة حالة عملية لبناء التقارير الاقتصادية
نموذج تقرير اقتصادي مقدم لوسائل الاعلام الاقتصادي العراقية

مقارنة البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري
مع المصارف الخاصة في العراق
للنصف الاول لعام 2013

يسرنا ان نطلع حضراتكم على نموذج تقرير اقتصادي يتم اصداره دوريا في مصرف الخليج التجاري يتضمن تحليلا ماليا للبيانات والمؤشرات الخاصة بالعمل المصرفي كما في 2013/6/30 والذي تتولى دائرة التخطيط والدراسات المصرفية في المصرف بجمع المعلومات الواردة في تقارير الشفافية والافصاح الصادرة عن المصارف مدار البحث بهدف تقييم كفاءة الاداء لهذه المصارف ومحاولة نشر هذا التقرير بواسطة وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والالكترونية وبما يؤشر للمتلقي المستهدف من عرض هذا التقرير وهم المساهمين والزبائن للتمييز بين المصارف واختيار المصرف الافضل في تقديم الخدمة المصرفية اضافة الى تحقيق هدف المساهمة الفاعلة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توظيف الاموال ((الائتمان النقدي+ الاستثمارات)/ الودائع) اضافة الى استخدام نسب السيولة العالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وندرج لكم في ادناه صيغة التقرير و الجداول والاشكال البيانية التي تؤشر ماورد اعلاه.

التقرير الاقتصادي

الموضوع: مقارنة البيانات المالية للمصارف الخاصة للنصف الاول لعام 2013

في ضوء التحليل المالي للبيانات المالية للمصارف الخاصة للنصف الاول 2013 ، واستنادا الى معايير قياس كفاءة الاداء المعتمدة وفقاً لنسبة العائد على مجموع الموجودات ونسب توظيف الاموال وكلف النشاط و الربحية ومعدل السيولة وتوظيف الاموال حيث اظهرت هذه النسب بعد الدراسة والتحليل لنتائج الاعمال لـ (22) مصرف الترتيب الفعلي لافضل (5) مصارف خاصة كما هو في 2013/6/30 حيث ان كفاءة الاداء تقاس وفقاً لمعايير النشاط لكل مصرف وليس على حجمه، لذلك فأن المؤشرات والجداول والنسب التي توصلنا اليها تشير الى النتائج التالية :-

1 – نسبة العائد على الموجودات (الربح المتحقق/ مجموع الموجودات)

تصدرت مصارف (الخليج والموصل والاتحاد والوطني الاسلامي واشور) بنسبة تراوحت بين (3% - 6%) كافضل (5) مصارف بين (22) مصرف بالرغم من ان المركز المالي لبعض المصارف التي هي (المتحد والشرق الاوسط والمنصور وكوردستان والشمال وبغداد) اعلى بكثير من المصارف الخمسة اعلاه وهذا يؤشر ان كفاءة الاداء لها كان ممتازاً.

جدول (1)

نسبة العائد الى الموجودات

الترتيب	اسم المصرف	الارباح المتحققه (مليار دينار)	اجمالي الموجودات (مليار دينار)	نسبة العائد الى الموجودات
1	مصرف الخليج التجاري	29.1	523.8	6%
2	مصرف الموصل	23.2	513.7	5%
3	مصرف الاتحاد	29.5	603.7	5%
4	مصرف الوطني الاسلامي	21.6	507.7	4%
5	مصرف اشور الدولي	9.8	328.4	3%
6	مصرف المتحد	24.6	861.9	3%
7	مصرف اربيل	5.1	316	2%
8	مصرف التعاون الاسلامي	5.4	301.6	2%
9	مصرف ايلاف الاسلامي	4.5	275.9	2%
10	مصرف دار السلام	11.6	769.5	2%
11	مصرف دجله والفرات	6.2	324.3	2%
12	مصرف الاستثمار	10.5	492.9	2%
13	مصرف المنصور	15.8	821.8	2%
14	مصرف الشرق الاوسط	13	852.2	2%
15	مصرف الائتمان العراقي	5	592.8	1%
16	مصرف التجاري العراقي	3	362.3	1%
17	مصرف الشمال	25.9	1837	1%
18	مصرف اميرالد	3.8	374.5	1%
19	مصرف سومر	2.1	299.9	1%
20	مصرف بغداد	24.5	1641	1%
21	مصرف بابل	5	348	1%
22	مصرف كوردستان الدولي	15.3	1047	1%

2 – نسبة كلف النشاط (المصروفات / الايرادات)

تصدرت مصارف (الموصل والمنصورواشور والخليج والمتحد للاستثمار) بنسبة تخفيض كلف النشاط وبنسب تراوحت بين (21% - 32%) وان المصارف الاخرى تراوحت نسبة المصروفات الى الايرادات بين(39% - 89%) وهذا يعتبر مؤشر جيد جدا على ان المصارف المتصدرة تعمل وفق سياسة تخفيض المصروفات والنفقات بما يساهم في تحقيق اعلى عائد ممكن للمساهمين .

جدول (2)

نسبة كلف النشاط

الترتيب	اسم المصرف	مجموع المصروفات (مليار دينار)	مجموع الايرادات (مليار دينار)	نسبة المصروفات الى الايرادات
1	مصرف الموصل	6.1	29.3	21%
2	مصرف المنصور	4.2	20.1	21%
3	مصرف اشور الدولي	3.4	13.2	26%
4	مصرف الخليج التجاري	11.3	40.4	28%
5	مصرف المتحد	11.6	36.3	32%
6	مصرف الاستثمار	8.5	22	39%
7	مصرف كوردستان الدولي	10.1	25.4	40%
8	مصرف الوطني الاسلامي	28.3	64.4	44%
9	مصرف بغداد	19	43.5	44%
10	مصرف التجاري العراقي	2.5	5.5	45%
11	مصرف ايلاف الاسلامي	3.8	8.3	46%
12	مصرف الاتحاد	25	54	46%
13	مصرف دار السلام	10.1	21.7	47%
14	مصرف دجله والفرات	7.2	13.5	54%
15	مصرف بابل	6.4	11.4	56%
16	مصرف الشمال	35.4	61.3	58%
17	مصرف اربيل	11.2	16.3	69%
18	مصرف الائتمان العراقي	12.1	17.1	71%
19	مصرف اميرالد	16.6	20.1	82%
20	مصرف سومر	17.3	19.4	89%

احتلت المصارف (الخليج والاتحاد والوطني الاسلامي وبغداد والشمال) أفضل (5) مصارف بين (22) مصرف وتراوحت نسبة الربح المتحقق الى راس المال بين (12% - 23%) بينما تراوحت نسبة الربحية للمصارف الآخرى من (1% - 11%) وهذا يعني ان بعض المصارف كان نشاطها محدوداً جداً وتراوحت نسبة ربحيتها بين(1% - 2%) فيما احتل مصرف الخليج التجاري المرتبة الاولى في نسبة الربحية حيث بلغت (23%).

جدول (3)
نسبة الربحية

الترتيب	اسم المصرف	الارباح المتحققه (مليار دينار)	راس المال (مليار دينار)	نسبة الارباح الى رأس المال
1	مصرف الخليج التجاري	29	125	23%
2	مصرف الاتحاد	29.4	150	20%
3	مصرف الوطني الاسلامي	21.6	150	14%
4	مصرف بغداد	24.5	175	14%
5	مصرف الشمال	25.9	210	12%
6	مصرف الموصل	23.2	200	12%
7	مصرف دار السلام	11.5	105.8	11%
8	مصرف المتحد	24.6	250	10%
9	مصرف الشرق الاوسط	13	150	9%
10	مصرف اشور الدولي	9.8	150	7%
11	مصرف الاستثمار	10.5	150	7%
12	مصرف المنصور	15.8	236	7%
13	مصرف دجله والفرات	6.2	100	6%
14	مصرف الائتمان العراقي	5	100	5%
15	مصرف التعاون الاسلامي	5.4	100	5%
16	مصرف ايلاف الاسلامي	4.5	100	5%
17	مصرف كوردستان الدولي	15.3	300	5%
18	مصرف اربيل	5	200	3%
19	مصرف اميرالد	3.8	150	3%
20	مصرف بابل	5	150	3%
21	مصرف التجاري العراقي	3	150	2%
22	مصرف سومر	2	151	1%

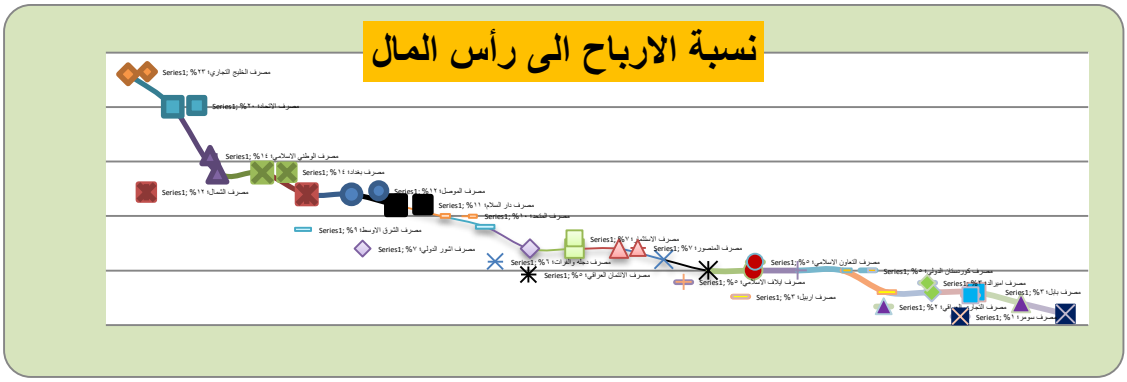

الخليج التجاري 56% وهي معدل متوسط قياسي لاغلب المصارف و تراوحت النسبة

لاغلب المصـــارف بين (34% - 106%) وهي تعتبر عالية بالقياس الى النســـبة المعيارية البالغة (30%) المحددة من قبل البنك المركزي العراقي لذلك يتطلب من المصـــارف بضـــرورة العمل على تفعيل القروض التجميعية والمشـــتركة لرفع نســـبة المساهمة في تنمية المشاريع الاقتصادية المتوسطة والكبيرة.

جدول رقم (4)
نسبة السيولة

الترتيب	اسم المصرف	النقد (مليار دينار)	الودائع (مليار دينار)	نسبة السيولة النقد / الودائع
1	مصرف اربيل	212.3	69.3	306%
2	مصرف اشور الدولي	210.4	116.9	180%
3	مصرف سومر	176.7	123.8	143%
4	مصرف كوردستان الدولي	841.9	593.3	142%
5	مصرف ايلاف الاسلامي	133.1	97.6	136%
6	مصرف الاتحاد	373.9	354.4	106%
7	مصرف الموصل	236.5	243.6	97%
8	مصرف بابل	165.6	175.9	94%
9	مصرف التجاري العراقي	112.6	121.3	93%
10	مصرف دار السلام	546.8	597.6	92%
11	مصرف التعاون الاسلامي	141.6	165.7	85%
12	مصرف اميرالد	179	213.8	84%
13	مصرف بغداد	1,097	1,356	81%
14	مصرف الاستثمار	238.8	294.4	81%
15	مصرف الشرق الاوسط	431.4	578	75%
16	مصرف الخليج التجاري	174.6	309.8	56%
17	مصرف الائتمان العراقي	207.6	374.9	55%
18	مصرف المتحد	235.8	437.6	54%
19	مصرف الوطني الاسلامي	149.4	296.8	50%
20	مصرف دجله والفرات	31.2	90.8	34%
21	مصرف المنصور	151.7	505.7	30%
22	مصرف الشمال	118	1.446	8%

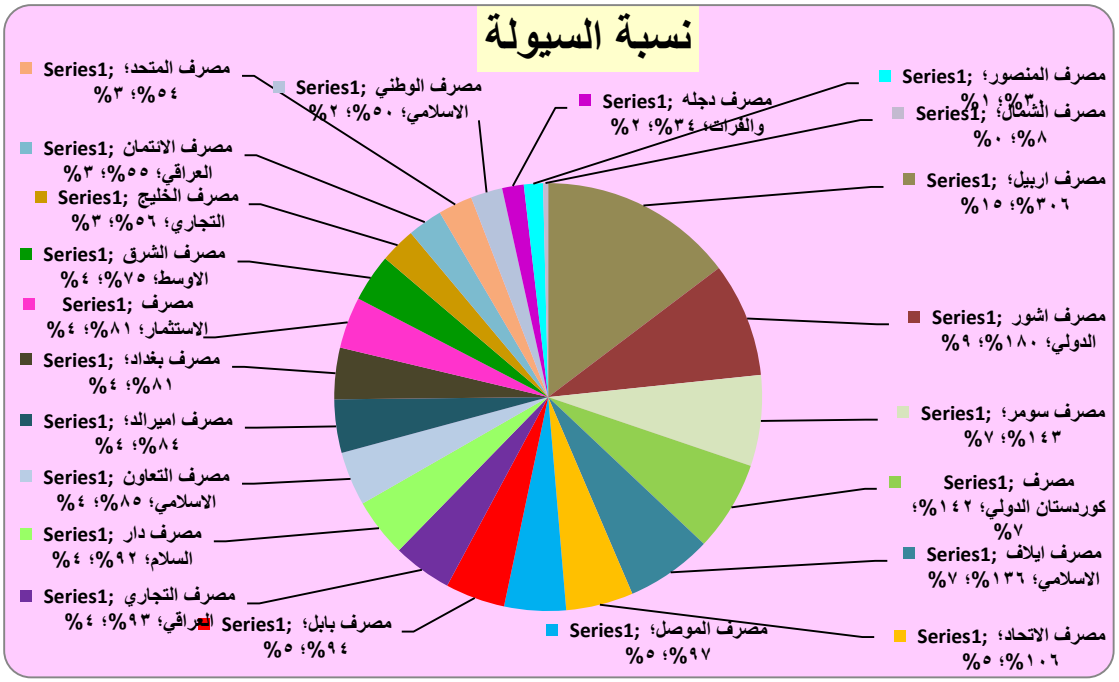

5- نسبة توظيف الاموال ((الائتمان النقدي + الاستثمارات)/ الودائع)

تصدرت مصارف (المنصور والائتمان العراقي و بغداد والوطني الاسلامي والتجاري العراقي) نسبة توظيف الاموال بين (22) مصرف بنسب تراوحت بين (223% - 585%) حيث بلغ الائتمان النقدي والاستثمارات الموظفة من الودائع معدلات جيدة على عكس المصارف الاخرى التي تراوحت نسب توظيف الاموال لديها بين (33%- 209%) مما يتطلب قيام المصارف التي تحتل التسلسلات (13- 22) بزيادة ارصدة الائتمان النقدي الممنوح والاستثمارات والوصول بها الى المعدلات المحددة من البنك المركزي العراقي.

جدول (5)
نسبة توظيف الاموال

الترتيب	اسم المصرف	الائتمان النقدي (مليار دينار)	الاستثمارات (مليار دينار)	حسابات جاريه وودائع (مليار دينار)	نسبة توظيف الاموال الائتمان النقدي +الاستثمار /الودائع
1	مصرف المنصور	87.5	567.6	505.7	585%
2	مصرف الائتمان العراقي	2.2	370.5	374.9	371%
3	مصرف بغداد	186.6	240.3	1356	254%
4	مصرف الوطني الاسلامي	322.5	119.4	296.8	228%
5	مصرف التجاري العراقي	2.8	220.6	121.3	223%
6	مصرف دجله والفرات	76.9	124.5	90.8	209%
7	مصرف دار السلام	11.2	199.5	597.6	201%
8	مصرف اربيل	101.3	0.00	69.3	146%
9	مصرف المتحد	511.8	14.8	437.6	132%
10	مصرف الخليج التجاري	257.2	41.5	309.8	125%
11	مصرف الموصل	190.3	16.2	243.6	94%
12	مصرف التعاون الاسلامي	127	7.5	165.7	84%
13	مصرف اشور الدولي	78.4	12.6	116.9	80%
14	مصرف الاستثمار	217.7	3.9	294.4	78%
15	مصرف الشرق الاوسط	214.8	38.8	578	76%
16	مصرف سومر	88.1	1.5	123.8	73%
17	مصرف اميرالد	152	0.2	213.8	71%
18	مصرف الشمال	528.5	31.8	1446	68%
19	مصرف الاتحاد	170.1	7.7	354.4	56%
20	مصرف ايلاف الاسلامي	43.9	4	97.6	49%
21	مصرف بابل	55.9	9	175.9	41%
22	مصرف كوردستان الدولي	148.8	7.6	593.3	33%